

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

نحو علاقة تكاملية بين أطراف المسؤولية لإدارة المصادر الطبيعية
الفلسطينية

فداء عدنان ذياب أبو لطيفة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434 هـ / 2013 م

نحو علاقة تكاملية بين أطراف المسؤولية لإدارة المصادر الطبيعية
الفلسطينية

إعداد:

فداء عدنان ذياب أبو لطيفة

بكالوريوس ادارة أعمال - جامعة القدس - فلسطين

المشرف: د. زياد صالح قنّام

قُدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية الريفية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من
معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1434 هـ / 2013 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة الرسالة

نحو علاقة تكاملية بين أطراف المسؤولية لإدارة المصادر الطبيعية الفلسطينية

إعداد: فداء عدنان ذياب أبو لطيفة
الرقم الجامعي: 20812540

المشرف: د. زياد صالح قنام

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. زياد قنام
التوقيع:
2. ممتحنا داخليا: د. عامر مرعي
التوقيع:
3. ممتحنا خارجيا: د. عبد الرحمن التميمي
التوقيع:

القدس-فلسطين

1434هـ / 2013م

الإهداء

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.... إلى القلب الناصع بالبياض.... والدتي الحبيبة

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة.... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي
طريق العلم.... إلى القلب الكبير....(والدي العزيز)

زوجي الحبيب لصبرك ودعمك

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة.... والنفوس البريئة.... إلى رياحين حياتي (إخوتي)

أهديكم جهدي المتواضع

فداء عدنان ذياب أبو لطيفة

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

فداء عدنان نيباب أبو لطيفة

التاريخ:.....

شكر وعرّفان

أشكر الله العليّ القدير الذي وفقني لألتحق بركب العلم والعلماء، فهو أحق بالشكر والثناء سبحانه وتعالى وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بالشكر الجزيل

إلى جامعتي الغالية هذا الصرح العلمي الأصيل، وإلى معهد التنمية المستدامة، إدارة وأعضاء هيئة تدريس وطاقم إداري.

إلى الذي تعجز كلمات الشكر عند عطائه، وتتوقف مصطلحات اللغة عند إنسانيته، إلى الذي وقف معي خلال مشواري التعليمي، موجهاً، ومعلماً، ومرشداً، وعطاءً بلا حدود، وزودني بالخبرة التي أثرت قدراتي، أستاذي الفاضل الدكتور زياد قنام.

إلى جميع المؤسسات الأهلية والحكومية (أفراداً وإدارات)، الذين قدموا كل العون والمساعدة بإجابتهم على أسئلة أدوات الدراسة، وأخص بالذكر السيد جميل المطور الذي قدم لي المعلومات اللازمة وغيره من الأشخاص الذين قمت بمقابلتهم والتي بدونهم ما كان بالإمكان إنجاز هذه الدراسة ووضعها في صورتها النهائية.

وأخيراً إلى من ظلل النسيان ذاكرتي عن شكرهم بالاسم، أتقدم لهم بالإعتذار وبجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمساعدتهم القيمة.

فداء عدنان ذياب أبولطيفة

تعريفات

- البيئة : كل ما يحيط بالإنسان ويصل إليه إهتمامه، ويشمل البيئة الطبيعية والاجتماعية والإقتصادية والصناعية (قنام والبيطار، 2013).
- مصادر المياه : جميع مصادر المياه التي تقع ضمن حدود إقليم فلسطين البري والبحري، سواء كانت (سطحية، جوفية) كمياه الينابيع بما فيها الينابيع الحارة والآبار والجداول والأنهار، والبحيرات والبحار والتجمعات المائية(المجلس التشريعي، 2002).
- الإدارة البيئية : الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للإقتراب من تحقيق الأغراض البيئية باعتبارها جزءاً أساساً من سياستها (هلال، 2003)
- التممية المستدامة : تنمية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية إحتياجاتهم (اللجنة العالمية للبيئة، 1987).
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية : هيئة تنسيقية بين مختلف المنظمات الأهلية الفلسطينية العالمية في مجال البيئة، وذلك من خلال تنسيق جهود المنظمات الأعضاء، وتعزيز بناء كفاءة وقدرة كل المنظمات الأخرى على الصعيد المحلي والدولي، بما في ذلك المؤسسات الحكومية المحلية والمنظمات البيئية الدولية(شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية، 2007)
- التنسيق : العملية التي تهدف لتحقيق وحدة العمل بين الأنشطة المتداخلة، ويتضمن التنسيق التأكد من أن جميع المجموعات وجميع الأشخاص يعملون بفاعلية وبتوافق باتجاه واحد(العلاق، 2008).
- التشبيك : عملية تبادل المعرفة والمعلومات حول الإحتياجات والحلول والخبرات والمنافع والمساهمة في نشرها وتداولها بين المؤسسات، ويساهم التشبيك في تفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008).
- الإدارة المتكاملة : العملية الواعية لإدماج الجوانب المتعددة للمصادر الطبيعية (الاقتصادية، السياسية-الاجتماعية، ..)، في نظام التنمية المستدامة لتلبية إحتياجات المزارعين، وغيرهم من المستخدمين كالأمن الغذائي، وكذلك اهداف المجتمع الأوسع من محاربة الفقر وحماية البيئة وتحقيق الرفاهية المجتمعية المستقبلية (Douthwaite و EKboir و Twomlow و Keatinge 2004)
- مصادر المياه : جميع مصادر المياه التي تقع ضمن حدود إقليم فلسطين البري والبحري، سواء كانت تقليدية (سطحية أو جوفية) كمياه الينابيع بما فيها الينابيع الحارة والآبار

والجداول والأنهار، والبحيرات والبحار والتجمعات المائية، أو غير التقليدية كمياه الصرف الصحي والمياه المحلاة، وقليلة الملوحة (المجلس التشريعي، 2002).

نظام الجودة : التحديد الشامل للهيكل التنظيمي، وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على الموظفين والعمال، وإيضاح الأعمال والإجراءات الكفيلة بمراقبة العمل ومتابعته، وكذلك مراقبة وفحص كلما يرد للمنشأة، ويقوم نظام الجودة على مشاركة جميع أعضاء المنظمة لتحقيق النجاح طويل المدى، وتحقيق المنفعة العامة (هلال، 2003).

تعريفات إجرائية :

الإدارة بالمشاركة : مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، لتحقيق أعلى مستويات التنمية، والإستفادة من جميع الخبرات ذات العلاقة.

المصادر الطبيعية : كل ما يوجد في الطبيعة من ثروات تشمل (التربة، المياه، التنوع الحيوي، الصخور) التي توجد في باطن الأرض أو على سطحها، يستلزمها بقاء الإنسان ويستخدمها، ويجب الحفاظ عليها.

الأرض : سطح الأرض جميعه أو جزء منه، الذي يزاول عليه الإنسان جميع نشاطاته، ويشمل الغلاف الجوي(الهواء) وباطن الأرض وما يحتويه من موارد وثرورات (كالتربة، المياه، الصخور).

التنوع الحيوي : تباين الكائنات الحية المستمدة من جميع المصادر، ومنها النظم الأيكولوجية البرية والبحرية، ويتضمن التنوع داخل الأنواع وبين النظم الأيكولوجية.

العلاقة التكاملية : عبارة عن إنجاز طرف المسؤولية لعمل أي نشاط أو برنامج أو المشاركة فيه لوضع خطة أو قانون أو غيره، بشكل متوازي مع باقي الأطراف، بحيث يكون العمل مكمل غير مكرر لما ينجز من طرفهم على أن يعمل على إستكمال ما أنجزوه دون وجود تداخل سلبي أو إزدواجية بالعمل.

أطراف المسؤولية : المؤسسة التي تقوم بأداء الواجب الذي تتحمله مؤسسات مجتمع الدراسة المبحوثة، التي تشارك في إدارة المصادر الطبيعية، إما من منطلق قانوني ويشمل المؤسسات الحكومية وتم تحديدها بناءً على نتائج الدراسة الأولية وهي (وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة البيئة، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الاقتصاد الوطني)، أو من منطلق مجتمعي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني

كالمؤسسات الأهلية والبحثية وتشمل (الإغاثة الزراعية، مجموعة الهيدرولوجيين، الجامعات، اتحاد لجان العمل الزراعي، ومعهد الأبحاث التطبيقية...أريج، مركز أبحاث الأراضي).

إدارة المصادر الطبيعية : إعداد الدراسات العلمية والبحوث المتعلقة بالمصادر الطبيعية، وحصر كميات ونوعية المصادر الطبيعية بالبحث والتنقيب عنها، وإعداد الخرائط الجيولوجية بالإضافة لإصدار نتائج الدراسات العلمية، والإشراف على عمليات استخدام المصادر الطبيعية وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، بالبحث عن الأعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية (البحث، التحري، التنقيب، التعدين، الاكتشاف).

إدارة المياه : تعني إدارة العرض والطلب، وإدارة العرض تشمل كافة الأنشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديرة، وإدارة الطلب تشمل كافة الآليات اللازمة لتحقيق المستويات والأنماط الأفضل، لاستعمال المياه وتقوم عملية التخطيط على دمج هاتين الإدارتين في عملية واحدة.

المتطلبات المؤسسية : عناصر مرتبطة بالعمل المؤسسي لإدارة المصادر الطبيعية، في وجودها وتوفيرها دعم ومساندة لنجاح المؤسسة وفي غيابها ونقصها إعاقة لعمل المؤسسة.

ازدواجية العمل : إنجاز أكثر من جهة نفس العمل، أو إنجاز الجهة للعمل أكثر من مرة، وفي فترات زمنية متقاربة أو متباعدة، نحو تحقيق نفس الهدف، وخدمة نفس الفئة، نتيجة لغياب التنسيق وقواعد البيانات، أو الخلل في التخطيط والصراع على التخصصية.

نظام الجودة OMS : التحديد الشامل للهيكل التنظيمي، وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على الموظفين والعمال، وإيضاح الأعمال والإجراءات الكفيلة بمراقبة العمل ومتابعته، وكذلك مراقبة وفحص كلما يرد للمنشأة، ويقوم نظام الجودة على مشاركة جميع أعضاء المنظمة لتحقيق النجاح طويل المدى، وتحقيق المنفعة العامة (هلال، 2003).

SPSS : Statistical Package for Social Sciences
حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية

الملخص

أُجريت الدراسة في الفترة بين شهري تشرين أول 2012 وأيار 2013، بهدف رسم نموذج للعلاقة التكاملية بين المؤسسات الفلسطينية المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإستعانة بمراجعة الأدبيات السابقة، إضافةً لتحليل مضامين القوانين الفلسطينية ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية والصفحات الإلكترونية للمؤسسات الفلسطينية المشاركة في إدارة هذه المصادر، الى جانب تصميم دليلي مقابلة. وتم إجراء المقابلات باختيار عينة قصدية من مجتمع أصحاب الخبرة العاملين في المؤسسات المستهدفة بالبحث، سواء كانت رسمية أو أهلية أو قطاع خاص الى جانب المراكز البحثية في محافظة رام الله والبيرة. وقد أُجريت الدراسة بالدمج بين المنهجين الوصفي، وتحليل المضمون.

وقد أظهرت النتائج، أن تعريف المبحوثين لمفهوم العلاقة التكاملية جاء بعيداً عما هو مقصود به نظرياً، وكذلك إيجابية إتجاههم نحو المصادر الطبيعية، وأن المؤسسات الحكومية هي الأكثر نشاطاً في مجال إدارة المصادر الطبيعية، في حين ان المؤسسات الأهلية والبحثية والقطاع الخاص، فنشاطها يكاد يكون بهدف تحقيق الأرباح، وأن النشاطات الأكثر ممارسة من قبل مجموع المؤسسات، هي التخطيط والتنسيق، وإجراء البحوث، وقواعد البيانات. وأظهرت أن أهم المؤسسات الرسمية التي تنشط بالعمل في إدارة المصادر الطبيعية، فهي سلطة البيئة، وسلطة المياه، ووزارة الزراعة، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية. كما ويرى المبحوثين أن كافة المتطلبات المؤسسية لإنجاح ادارة المصادر الطبيعية متوفرة بشكل ضعيف في الواقع الفلسطيني. كما وبينت النتائج أن أهم معيقات إدارة المصادر الطبيعية تتمثل في ممارسات الإحتلال، وتنازع الصلاحيات، وترهل الكوادر البشرية بالمؤسسات ذات العلاقة، وقلة التنسيق بين القطاعات المختلفة، وعدم وضوح الأدوار والتصارع المؤسسي على الصلاحيات، وضعف تمويل المشاريع المتعلقة بالمصادر الطبيعية.

وفيما يتعلق بالنموذج الأفضل لإدارة المصادر الطبيعية جاءت النتائج بحسب مبحوثي الدراسة في إيجاد مجلس تنسيقي تشارك فيه المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، أما الدراسة فتري بأن التكامل المؤسسي وتقاسم المسؤولية بين المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية هو النموذج الأفضل، بحيث يتم إسناد رئاسة الوحدات المسؤولة عن كل نشاط من أنشطة هذه الإدارة الى المؤسسة الأكثر إختصاصاً وخبرة وكفاءة، في ظل مشاركة فاعلة ونشطة من غيرها من المؤسسات ذات العلاقة المباشرة، واستشارة فاعلة من المؤسسات الأهلية والخاصة والمجتمعية والبحثية.

استنادا الى نتائج واستنتاجات الدراسة، جاءت التوصيات لتؤكد على ضرورة خلق جسم إداري قادر على

إدارة العلاقة التكاملية المقترحة بين المؤسسات ذات العلاقة (رسمية، أهلية، خاصة، أكاديمية وبحثية، ومجتمعية)، بالاستفادة من التشاور، والتعاون، والتشبيك بمستوياته المختلفة، والإندماج والإحلال، في حالات الضرورة، وعلى قاعدة التخصصية، والكفاءة، والخبرة التعليمية والميدانية، للأفراد والمؤسسات، في إطار الأدوار التي يحددها القانون والإستراتيجيات الوطنية والمؤسسية، أو تلك المتفق عليها بين هذه المؤسسات، مع ضرورة التأكيد على ما هو قائم من علاقات تدعم العلاقة التكاملية.

Towards a complementary relationship among Palestinian stakeholders to manage the natural resources

Abstract:

Prepared by: Feda Adnan

Supervisor: Dr. Ziad Qannam

The study was conducted between October 2012 and May 2013, with the aim of drawing a model for a complementary relationship among Palestinian institutions in charge of managing the natural resources. It was based on the descriptive and content analysis methodologies, and the data was collected with the help of interviews with purposive sampled experienced staff at the targeted institutions, whether public sector, NGOs, private sector or research centers in Ramallah and el-Bireh province, in addition to the review of previous studies, and analysis of the related laws, legislations, as well as the web sites of the surveyed institutions.

The results showed that: there is obscurity in the meaning of the complementary relationship among the respondents, positive trend towards the natural resources management (NRM), governmental bodies were the most effective in NRM, while NGOs, research centers and private sector were merely for profit. Most common practices by all institutions included planning, coordination, researching and databases establishing. Key active institutions in NRM are Ministry of Environment, Water Authority, Ministry of Agriculture and Ministry of Planning and Administrative Development, the institutional requirements for the success of NRM are poorly available in the Palestinian reality.

According to the results the most important obstacles NRM was the practices of the occupation, and the administrative division of the land, and the lack of control of Palestinian institutions on natural resources, as well as lack of coordination between the various sectors, and lack of clarity of roles and wrestle between institutions in charge of NRM, and the weakness of the financing of related projects.

According to the respondents finding a coordinating council between in charge institutions is the best suitable model for sustainable NRM, on the other hand the study believes that institutional complementation and sharing of responsibility between the related formal institutions with entrusting the presidency of the units responsible for each activity of this administration to the institution most competent, experienced and efficient, in the active and effective participation of other institutions directly related to, and consult with the active participation of civil institutions, private and community and research, is the best model.

Basically the study recommended, the need to create an institutional-body capable of managing a complementary relationship between relevant institutions (official, civil, private, academic and research and community), while taking advantage of consultation, cooperation and different levels of networking, integration and replacement in cases of necessity, and on the basis of specialty, professionalism, and educational and field experience of the individuals and institutions, in the context of the roles prescribed by law and national or institutional strategies, and/or agreement between those institutions, with an emphasis on the necessity of the existing relations supports the complementarity.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

يعد الدمج بين حماية البيئة وتوفير سبل المعيشة المستدامة من أهم أولويات التفكير التنموي البيئي الحديث، وقد بدأ في كثير من الأحيان برامج مكثفة في تطوير مشاريع بيئية وتنموية، تركز على أسس سبل المعيشة المستدامة وتتخلص هذه الرؤية في أن الموارد الطبيعية مثل المياه والهواء والتربة والتنوع الحيوي وغيرها تشكل مورداً طبيعياً متجدداً للمجتمعات المحلية التي تعتمد على هذه الموارد مما يحتم أهمية إدارتها بشكل مستدام لحماية هذه الموارد واستمرار عطائها لدعم معيشة هذه المجتمعات في ملكية الموارد الطبيعية والإستفادة منها ولا تقتصر الرؤية على الموارد الطبيعية فحسب، بل تعتبر كل الموارد الأخرى في المجتمعات ثروة للمجتمعات ينبغي إدارتها بشكل مستدام لحماية هذه الموارد واستمرار عطائها لدعم معيشة هذه المجتمعات، وكذلك على حق هذه المجتمعات في ملكية هذه الموارد والإستفادة منها.

إن الفرد هو صاحب القرار في كل الحالات، ويعتمد القرار المتخذ من قبل الفرد أو الأفراد على مدى ثقافته/ثقافتهم البيئية، من حيث علاقته بالبيئة والمسببات التي تضر بها ووعيه البيئي وحرصه على حماية البيئة ومدى انتشار الوعي البيئي بين المواطنين وكذلك تقييم المواطن للوضع البيئي الحالي ومدى معرفته لعناصر البيئة ومسببات الاضرار بها والعمل على حمايتها بالإضافة الى التعرف الى ما يحمله من افكار من أجل بيئة آمنة (غانم، مخول).

وبما أن الإنسان يعتبر سيد المخلوقات لكونه محور البيئة التي تشكل النظم الطبيعية والمصادر الطبيعية وهو المخلوق الوحيد على وجه الارض الذي ميزه الله بعقل خلاق مكنه من أن ينعم بعناصر الطبيعة

ومصادرها المختلفة، والتي سخرها الرحمن له لما فيه خيره ومنفعته، وفي قوله تعالى بسورة البقرة (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماءٍ فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون) (القرآن الكريم: سورة البقرة آية 164). فقد أقام الإنسان داخل بيئته الطبيعية الواسعة بيئة صناعية يمارس فيها أنشطته التي تكفل له وسائل الراحة والإستجمام، يحكمه في ذلك الدين والتقاليد والأعراف الموروثة والثقافة والعلاقات الإجتماعية. ورغم ذلكم يكن الإنسان ليستغني عن البيئة الطبيعية ومواردها الفطرية التي يعتمد عليها في تزويده باحتياجات حياته وتخليصه من نفاياته، وتقليل آثار التلوث بصوره المتعددة داخل بيئته الإصطناعية المحدودة. وفي سعي الإنسان لتجاوز ما أحدثه من إشكالات نوعية وكمية في المصادر الطبيعية، كان لا بد له تحسين إدارته لها بالتخطيط السليم والتعاون والتنسيق بين كافة أطراف هذه الإدارة، من مؤسسات وأفراد وقطاعات، نحو تحقيق بيئة مستدامة تحتضن استمرار الجنس البشري وحماية حياة الإنسان وتحقيق رفاهيته.

جاءت الدراسات السابقة بمجملها متناولة جوانب جزئية في إدارة المصادر الطبيعية، سواءً حول الأطراف المشاركة، أو معيقات هذه الإدارة، أو حتى مقترحات لتحسينها، وذلك تحت عناوين لموضوعات ذات علاقة متينة بإدارة المصادر أو أخرى تقترب منها، مثل الإدارة البيئية، تخطيط إستخدامات الأراضي، الإدارة التشاركية، فعالية إدارة المياه، تدهور الموارد الزراعية، التشبيك، نموذج الإدارة التشاركية للمشروعات التنموية، دور برامج الوعي البيئي في تحقيق إستدامة الموارد، ويتضح من ذلك أن من هذه الدراسات لم يلامس موضوع هذه الدراسة بشكل عميق ألا وهو الإدارة التكاملية لمصادر الطبيعة. بما يعطي هذه الدراسة أهمية وتميز واختلاف عن سابقتها من الدراسات لتأتي مجموعة لأفكار مشتتة، حول هذه الإدارة لما سبق من دراسات وناظمةً له في شكل بحث علمي يتم ما نقص هذه الدراسات من معلومات حول الإدارة التكاملية لمصادر الطبيعة مستنداً إلى ما قدمته الدراسات السابقة من معلومات علمية قيمة في هذا المجال.

2.1 مبررات الدراسة

إن الأهمية البارزة لإدارة المصادر الطبيعية، في تحقق التنمية المستدامة والحاجة الماسة لفلسطين لهذا النوع من الإدارة، في ظل خصوصية الوضع الفلسطيني، بالوجود تحت الإحتلال، والزيادة المرتفعة في عدد السكان، وتقطيع الإحتلال للمناطق الفلسطينية، وما بينته نتائج الدراسات السابقة مثل (ياسين، 2008)، و(سلحوت، 2007)، و(الغروف، 2006)، في المصادر الطبيعية الفلسطينية، بوجود تداخل وتعارض في إدارة المصادر الطبيعية، ناتج عن غياب تخطيط واضح، وشامل، لتلك المصادر (سلطة

جودة البيئة، 2010). بالإضافة لندرة الدراسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية على المستوى المحلي، حيث أن غالبية الدراسات تتناول الجانب الفني له، كان لا بد من دراسة تسلط الضوء على الجانب المؤسسي لإدارة المصادر الطبيعية.

3.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول رسم صورة العلاقة التكاملية التي يرى دور الأطراف المسؤولة عن إدارة المصادر الطبيعية، التي يمكن أن تسهم في الحفاظ على المصادر الطبيعية بالشكل الأفضل.

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل منطلقات أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

- تأتي هذه الدراسة متممة للدراسات المحلية السابقة التي تناولت المصادر الطبيعية والتي جاءت في معظمها متناولة الجانب الفني، في حين سنتناول هذه الدراسة الجانب الإداري المؤسسي لإدارة المصادر الطبيعية.
- يمكن أن تساعد مخرجات هذه الدراسة في رسم نموذج مؤسسي تكاملي، قادر على تنظيم العلاقة بين الأطراف الفلسطينية المتداخلة في إدارة المصادر الطبيعية، بما يحقق أفضل وأنجح مستوى إداري لها.
- الأهمية الخاصة للمصادر الطبيعية، خصوصاً في ظل الوضع الفلسطيني، وما يرتبط بهذا المورد من تحديات طبيعية، وبشرية، وإحتلالية.
- زيادة معارف الباحثة في المجال الإداري البيئي، والتي من خلالها تطمح الباحثة متابعة دراستها في مجاله.

5.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في هدف رئيس ومجموعة من الأهداف الفرعية. أما الهدف الرئيس فهو رسم صورة لعلاقة تكاملية بين المؤسسات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية، في الواقع الفلسطيني قادرة على إنجاح هذه الإدارة. والتعرف على واقع إدارة المصادر. وأما الأهداف الفرعية فتتمثل في التعرف على:

- واقع إدارة المصادر الطبيعية في فلسطين (الجهات المشاركة فيه، أدوار المشاركين، مفهوم المبحوثين للعلاقة التكاملية بإدارة المصادر الطبيعية، اتجاه المبحوثين نحو إدارة المصادر الطبيعية، كمفهوم وكواقع).
- أهم المتطلبات والمعيقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية، والأهمية والشدة النسبية لها ومدى توفرها وشدتها في الواقع الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين.
- السبل المؤسسية الممكنة لتعزيز مستوى إدارة المصادر الطبيعية.
- الوصول للسياسات الأفضل من وجهة نظر المبحوثين للعلاقة التكاملية بين الجهات القائمة على إدارة المصادر الطبيعية في فلسطين، القادر على تحقيق نجاح هذه الأدوار في ضوء الواقع الفلسطيني الحالي.
- تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم.

6.1 أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة في سؤال رئيس ومجموعة من الأسئلة الفرعية. أما السؤال الرئيس فهو: ما هو النموذج الأمثل للعلاقة التكاملية بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية لتكون قادرة على إنجاح هذه الإدارة بالواقع الفلسطيني. إضافة لرسم صورة للعلاقة التكاملية بين المؤسسات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية قادرة على إنجاح إدارة المصادر الطبيعية. وأما الأسئلة الفرعية فتتمثل في:

- ما هو واقع إدارة المصادر الطبيعية في فلسطين؟ من حيث:
 - الجهات المشاركة فيه،
 - أدوار المشاركين،
 - مفهوم المبحوثين للعلاقة التكاملية في إدارة المصادر الطبيعية،
 - اتجاه المبحوثين نحو التكامل في إدارة المصادر الطبيعية، كمفهوم وكواقع.
- ماهي أهم المتطلبات والمعيقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية، والأهمية النسبية لها ومدى توفرها في الواقع الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين.
- ما هي أهم السبل المؤسسية الكفيلة بتعزيز وتحسين مستوى إدارة المصادر الطبيعية الفلسطينية.
- ما هو السيناريو الأفضل من وجهة نظر المبحوثين للعلاقة التكاملية، بين الجهات القائمة على إدارة المصادر الطبيعية في فلسطين والقادر على تحقيق نجاح هذه الإدارة، في ضوء الواقع الفلسطيني الحالي.

- هل يوجد فروق في إجابات المبحوثين تعزى لمتغيراتهم العامة.

7.1 فرضيات الدراسة

لقد جاءت فرضيات الدراسة متمثلة فيما يأتي:

- هناك وضوح في مفهوم التكامل في إدارة المصادر الطبيعية لدى المبحوثين من العاملين في هذا المجال في المؤسسات ذات العلاقة.
- اتجاه المبحوثين من العاملين في مجال إدارة المصادر الطبيعية في المؤسسات ذات العلاقة، نحو سيناريو تقاسم المسؤولية، إيجابي بشكل كبير.
- المؤسسات غير الرسمية (الأهلية والمراكز البحثية)، تنشط بشكل أكبر من المؤسسات الرسمية، في مجال إدارة المصادر الطبيعية، في الواقع الفلسطيني.
- المتطلبات المؤسسية عموماً مهمة بدرجة كبيرة في الواقع الفلسطيني، غير أنها متوفرة بمستوى ضعيف.
- تمثل التقسيمات الإدارية الإسرائيلية للضفة الغربية، أشد المعوقات لنجاح إدارة المصادر الطبيعية.
- أهم المقترحات العامة من وجه نظر المبحوثين لتعزيز إدارة المصادر الطبيعية في الواقع الفلسطيني يتمثل في تعميم ثقافة التكامل في إدارة المصادر الطبيعية.
- أفضل المقترحات المرتبطة بهيكل العلاقة بين المؤسسات العاملة في هذا المجال، التي يمكن أن تسهم في نجاحه هي إيجاد جسم مؤسسي مستقل يدير إدارة المصادر الطبيعية على المستوى الفلسطيني.

8.1 هيكلية الدراسة

تتألف هيكلية الدراسة من ستة فصول مرتبة على النحو الآتي:

- الفصل الأول: ويتناول المقدمة وبيان المبررات والأهمية لإجراء هذه الدراسة كما يسלט الضوء على مشكلتها وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها.
- الفصل الثاني: ويتناول الإطار النظري للدراسة، يتناول أهم ما ورد من كتب ودراسات في هذا المجال، بما يخص مفهوم المصادر الطبيعية، وخصائصها، بالإضافة لمفهوم إدارة المصادر الطبيعية، وأهدافها ومستوياتها ومراحلها، ومبادئها، ثم الحديث عن متطلبات ومعوقات، إدارة

- المصادر بشكل مفصل، والتطرق لمفهوم الإدارة التكاملية ومزاياها والعوامل المؤثرة بها. كما تم تناول الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع إدارة المصادر الطبيعية.
- الفصل الثالث ويتناول منهجية الدراسة وإجراءاتها، والأدوات التي تم الإستعانة بها للإجابة على اسئلة الدراسة، والإختبارات التي أجريت على الأدوات لفحص صدقها وثباتها بالإضافة للمقاييس التي أعتمد عليها لإظهار نتائج البيانات، كما تم بيان حدود الدراسة ومجتمعها، بالإضافة لعينتها، والنتائج التي تتعلق بخصائص المبحوثين.
 - الفصل الرابع وتم فيه تناول نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها بإستخدام أدوات الدراسة، بالإضافة للنماذج المقترحة للمصادر الطبيعية التي إقترحتها الدراسة وترشيح النموذج الأنسب للدراسة وعرض أهم تحدياته وإيجابياته، والإجابة على اسئلة الدراسة، بشكل تفصيلي، وعرض النتائج ومناقشتها.
 - الفصل الخامس ويشتمل على الإستنتاجات التي بنيت على نتائج الدراسة وتقديم مقترحات لكل الإستنتاجات.

وفي نهاية الفصول قائمة بأهم المراجع العلمية التي تم الإعتماد عليها بالدراسة، وأخيراً الملاحق المساندة للدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

تحتوي البيئة الطبيعية ضمن مكوناتها الرئيسية الثلاثة (الغلاف اليابس والمائي والجوي) على مجموعة من المصادر الطبيعية الضرورية للإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك للنظام البيئي. ونظراً لإستغلال الإنسان لهذه المصادر (كالغذاء وضروريات الحياة)، وهو شرط أساسي لوجوده وبقاءه. فاستغلال الطبيعة يتم بكثير من الأحيان بطريقة غير رشيدة وهو ما يسبب قلقاً متزايداً فاستنفاد المصادر الطبيعية بسبب النمو التكنولوجي والإقتصادي والسكاني يهدد الوجود البشري فما هي المصادر الطبيعية؟ وماهي أقسام المصادر الطبيعية؟ فالمصادر الطبيعية عبارة عن أشياء ذات فائدة وتحقق المنفعة للإنسان ويسعى الإنسان للحصول عليها لإشباع رغباته، وهي موجودة أصلاً في الطبيعة، ولا علاقة للإنسان في وجودها ولكن لا يمكن الإستغناء عنها، ويطلق عليها مصطلح الرصيد العام، أي الموارد المكونة من الكتلة والطاقة والكائنات الحية البيولوجية.

2.2 المصادر الطبيعية

من أهم العناصر الداعمة للعملية التنموية هي المصادر الطبيعية، التي تعتبر وقود المشاريع التنموية وقد عرفت المصادر الطبيعية بعدد من التعريفات منها: بحسب قانون المصادر الطبيعية الفلسطيني 1999: تعرف المصادر الطبيعية بأنها الثروات الطبيعية غير الحية الفلزية منها وغير الفلزية، وتشمل الصخور والرمال والأملاح والمواد الهيدروكربونية، التي توجد على سطح الأرض أو باطنها (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1999).

أي أن المصادر الطبيعية: هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان، وتتراجع المصادر الطبيعية نتيجة للإستغلال المفرط والإهمال. لذلك لا بد من ترشيد إستهلاك المصادر الطبيعية ونشر الوعي بين أفراد المجتمع للحفاظ على المصادر الطبيعية، وكيفية إستخدامها بشكل يضمن إستدامة المصادر الطبيعية وضمان حق الأجيال اللاحقة.

يعود التدهور البيئي في العالم العربي إلى التأثير السلبي للتنمية الصناعية والزراعية والحضرية، وما يسببه من زيادة في أعباء التلوث والتدني في نوعية البيئة. ويرجع التدهور عادةً إلى سوء إستغلال الموارد الطبيعية وسرعة إستنزافها، الأمر الذي يمثل عائقاً للتنمية على المدى الطويل. يرى المحللون البيئيون تبايناً في العلاقة بين إمكانات الدول النامية والمتطلبات البيئية، فحيث تتركز الثروات المادية يشيع إهدار الموارد والإفراط في الإستهلاك (المغربي، 2001).

1.2.2. أنواع المصادر الطبيعية:

إن معرفة أنواع المصادر الطبيعية يساعد في تحديد كيفية إستخدامها، وتحديد الحاجة من إستخدامها، وتحديد قيمتها، لذلك لا بد من التطرق لأقسام المصادر الطبيعية (سكيكر وسليمان وعيسى، 1997):

- المصادر الدائمة: وهي موارد لا تستنفذ مثل الطاقة الشمسية والدورة المائية.
- المصادر المتجددة: وهي مصادر متدفقة باستمرار وتقسم إلى (مصادر منتظمة التدفق، ومصادر ذات تدفق حرج).
- المصادر غير المتجددة: وهي المصادر الموجودة بكمية معينة، ولا يتم التعويض طبيعياً عما يستهلك، وتقسم إلى (مصادر قابلة للتدوير ومصادر غير قابلة للتدوير).
- المصادر الكامنة: وهي مصادر كان من الصعب الإستفادة منها، وإستغلالها ولكن بعد معالجتها أصبح بالإمكان إستخدامها مثل المياه العادمة.
- مصادر العلم والمعرفة: وتتمثل بالموارد البشرية.
- المصادر العامة: وهي الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية والسياحية..

2.2.2. أهمية المصادر الطبيعية

تتبع أهمية المصادر الطبيعية من المؤثرات التي تدل على أن عدد السكان في العالم وتوزيعه لا يتناسب مع توزيع المصادر وكميتها. وتزداد أهمية المصادر الطبيعية من حيث إمكانية زوال أو نفاذ بعضها

حيث أن توقيت نفاذها يحددها عدد من المتغيرات، ولأهمية المحافظة على المصادر الطبيعية ، ونظراً للأوضاع غير الآمنة التي تعيشها البلاد، أكد معظم خبراء الإقتصاد في بحوثهم على أهمية إعتداد التخطيط في معالجة المصادر الطبيعية، وأهم ما تتصف به المصادر الطبيعية في البلاد هو توزيعها غير المتوازن، مما يعني زيادتها في أجزاء، وقلتها في أخرى، كما وأن ارتباط إستغلال المصادر في البلد يرتبط بأمرين مهمين وهما، الأول: رغبات المجتمع والثاني: القدرة على تلبية هذه الرغبات. لذلك أكد خبراء الإقتصاد على أهمية إعتداد النظرة المتكاملة للمصادر الطبيعية.

تعتبر المصادر الطبيعية الأساس القوي لبناء الإقتصاد، إذ كلما كانت البيئة الطبيعية غنية بما تمتلكه من مصادر طبيعية في الكم والكيفية كان الأساس الإقتصادي للبلد أكثر متانة وانعكس ذلك على مستويات البلد الإقتصادية والإجتماعية، وعندها تتوفر أهم عناصر نجاح الخطط التنموية.

إلا أن مركز التميز للمنظمات غير الحكومية (2004)، يرى أن الإتصال في أي منشأة أو منظمة يحدث وفق التنظيم الرسمي وأيضاً في التنظيم غير الرسمي الذي قد يشعر به المسؤولون في المنشأة أو يحسون بجزء منه أو لا يحسون ولكنه على أية حال ذو أثر قد يفوق في شدته الإتصال عن طريق التنظيم الرسمي.

3.2.2. القيمة الكلية للمصادر الطبيعية

تتبع القيمة الكلية للمصادر من المؤثرات العديدة التي تدل أن كم السكان لا يتناسب مع كم وتوزيع المصادر الطبيعية. وأن أهم ما تتصف به المصادر الطبيعية في البلاد هو توزيعها غير المتوازن مما يفسر فيضها في بعض الأجزاء وقلتها في أخرى، وأن ارتباط إستغلال المصادر الطبيعية مرتبطة بمتغيرين هما رغبات المجتمع والثاني القدرة على تلبية هذه الرغبات (الخرجي: 2011). وتتمثل القيمة الكلية للمصادر الطبيعية في قيمتي الإستخدم والإستخدام، (قنام والبيطار، 2013). وتقسم قيمة الإستخدم الآتية:

- قيمة الإستخدم المباشر: غذاء، مواد بناء، ... الخ.
- قيمة الوظيفة البيئية: تدوير لعناصر بالطبيعة، تثبيت التربة، ... الخ.
- القيمة الكامنة (المتوقعة): قيم علاجية، ... الخ.

أما قيمة الإستخدم فنقسم لما يأتي:

- قيمة الوجود: وإعطاء الكائن الحي قيمته لمجرد وجوده بالحياة.
- قيمة حق الوجود: وهو الحق الأخلاقي بالبقاء للكائن الحي.
- القيمة الجمالية: قيمة التمتع بجمال الطبيعة.
- قيمة التوريث: وتعني حق الأجيال القادمة في إستدامة المصدر.

4.2.2. التحديات والمشكلات التي تواجه إدارة المصادر الطبيعية عموماً:

تعددت التحديات والمعوقات التي تحول دون الإستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية، وخاصة في عصر يعتبر عصر الانفجار السكاني، والتكنولوجيا، والمعرفي. وبالتالي تطور إستخدام المصادر الطبيعية وتغيرت وفقاً للظروف التي نعيش، ويمكن القول أن أهم التحديات التي تواجه إدارة المصادر الطبيعية بحسب (غانم ومخول، 2009) هي (جدول 1.2):

جدول 1.2: المشكلات البيئية آثارها وأسبابها (غانم ومخول، 2009):

المشكلة	الآثار الرئيسية	الأسباب المباشرة
إستنزاف الموارد المائية	- تناقص الإنتاجية الزراعية - عدم توافر مياه الشرب بالكميات المطلوبة - جفاف الينابيع الرئيسية	- زيادة الضغوط البشرية وعملية التنمية مما يؤدي للضخ الجائر على المياه.
تلوث مصادر المياه	زيادة الأمراض الناتجة من الأوبئة المنقولة عبر المياه. إرتفاع كلفة إمدادات المياه.	نقص في عدد محطات معالجة المياه أو طرائق التخلص الآمن من مياه الصرف الصحي.
تدهور الأراضي	إنخفاض معدل الإنتاج الزراعي.	استخدام تقنيات زراعية غير مناسبة.
تراجع نوعية الهواء	زيادة الأمراض والوفيات المبكرة	الإزدحام المروري
فقدان التنوع الحيوي	عدم إنشاء المحميات الطبيعية وعدم إعادة تأهيلها لاختلال التوازن البيئي	التراجع في التنوع الحيوي البري والمائي. تدهور الوضع الوضع البيئي المتمثل في تراجع نسبة الغابات.
إزدياد أعداد السكان	زيادة التوسع العمراني والتدمير تلوث الهواء والمياه والشواطئ الإشعاعات الصناعية والتلوث الزراعي. التطور التكنولوجي. زيادة المصانع.	زيادة النفايات الصلبة والمياه العادمة. الاستغلال الجائر للمصادر غير المتجددة.

من المشكلات والتحديات التي يواجهها القطاع البيئي، ضعف التنسيق القطاعي، وعدم إعتبار البيئة مدخلاً أساسياً في صياغة الخطط الإغاثية، بالإضافة لضعف الوعي البيئي لدى المواطنين، وعدم وجود ضوابط لحماية البيئة. كما يعتبر الإفتقار لقواعد البيانات البيئية والسياسات القطاعية التي تقرها الممارسات التخطيطية، ولا يمكن إغفال أحد أهم المعوقات الرئيسية التي لايمكن تخطيها وهو سيطرة الإحتلال على المصادر الطبيعية ومصادرتها (غانم ومخول، 2009).

5.2.2. إدارة المصادر الطبيعية

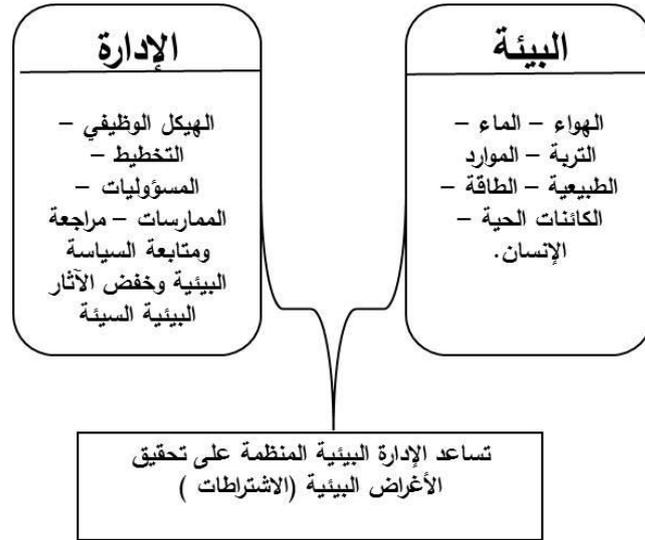
تعتبر صيانة المصادر الطبيعية وحمايتها، والحفاظ عليها بشكل يضمن إستدامتها وتطويرها من أهم أشكال إدارة المصادر الطبيعية وتعرف المصادر الطبيعية كالاتي:

تعرف إدارة المصادر الطبيعية، بأنها تعيين للأهداف والأولويات في المرحلة الحالية، وتكوين أطر وتنظيمات إدارية للمصادر الطبيعية، تتحدد مسؤولياتها وتتوسع من خلال التجربة العملية، ويفضل أن يتم هذا بوجود وزارة خاصة بالمصادر الطبيعية، وبإشراف منها (إشتيه وحمد، 1995).

إن الإدارة البيئية تعني السعي الدائم للإحتفاظ بعلاقة متوازنة بين العناصر والمواد المكونة والمحيطة بالبيئة، وتشمل الهواء والماء والتربة الطبيعية، بالإضافة للكائنات الحية، والتي تشمل الإنسان والحيوان والنبات.

وتعنى الإدارة البيئية بالتعديلات المطلوبة في نظم إدارة المؤسسات والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الإهتمام بالبيئة فعالاً، ويتضح ذلك بالهيكل الوظيفي للمؤسسات وتحديد المسؤوليات والمهام وتنفيذ إنجاز نظم التخطيط والمراجعة البيئية، بهدف تحسين أداء المؤسسة وخفض آثارها البيئية(هلال، 2003).

يتطلب نظام الإدارة البيئية القيام بعمليات التحديد والتصنيف والتقييم للمصادر المهمة المؤثرة على البيئة أمام نظام الجودة (OMS) كمؤشر على مدى الإهتمام بأنشطة حماية البيئة وتحقيق النجاح في الوصول إلى تطبيق المواصفات محلياً، ويؤدي توحيد المفاهيم والمصطلحات اللازمة للتداول عند السعي لتطبيق مفهوم الإدارة البيئية، بحيث يكون على المستويات المحلية في مجال المحافظة على البيئة(هلال، 2003). ويمكن تمثيل العلاقة بين البيئة والإدارة في الشكل (1.2)



شكل 1.2: العلاقة بين البيئة والإدارة (هلال، 2003)

من هنا يمكن القول بأن إدارة المصادر الطبيعية، تعني وضع سياسة بيئية متكاملة، لحماية البيئة، وتطوير إستراتيجيات خاصة وألويات لحماية المصادر الطبيعية، وإعداد كوادر ومصادر بيئية، ومتابعة تنفيذ الخطط والمعايير والتشريعات، الخاصة بالمصادر الطبيعية، وتنمية الوعي في جهاز التربية والتعليم وعند الجمهور، ودعم البحوث الخاصة بالمصادر الطبيعية وتوجيهها.

6.2.2. المعوقات المؤسسية في إدارة المصادر الطبيعية في الواقع الفلسطيني:

مع عدم النسيان بأن الإحتلال هو السبب الرئيسي لتعطيل العمل المؤسسي الفلسطيني بكافة المجالات بما فيها جانب إدارة المصادر عبر تشريعاته وقوانينه وممارساته إلا أنه يتبقى هناك العديد من العوامل التي تعيق العمل المؤسسي الفلسطيني بمجال بإدارة المصادر ومنها ما يلي (الغروف، 2010)، (وأبو الرب، 2011):

- ضعف الكوادر البشرية ذات الكفاءة.
- عدم وجود خطط تدريبية وتعليمية للعاملين بالمؤسسات، لتطوير قدراتهم وإطلاعهم بأخر المستجدات.
- ضعف في الهياكل التنظيمية في المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة.
- غياب التخطيط البيئي في المؤسسات ذات العلاقة.
- نقص التمويل الكافي للمشاريع البيئية.

- عدم وضوح المهام الإدارية البيئية في المؤسسات.
- غياب المظلة المؤسسية التي تجمع كافة الأطراف المعنية بإدارة المصادر الطبيعية.
- عدم الإشراف الفعلي للمجتمع المحلي في إدارة المصادر الطبيعية.
- عدم قيام المؤسسات المعنية بالدور المتوقع منها.
- ضعف القوانين المعمول بها لإدارة المصادر الطبيعية.
- العمل في ظروف غير مشجعة للمؤسسات وغير محفزة للعاملين.

7.2.2. متطلبات نجاح إدارة المصادر الطبيعية

لضمان إستدامة المصادر الطبيعية ونجاحها، لا بد من قيام كيان اقتصادي عربي قوي يتطلب تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة، والسعي نحو تكاملها لتوفير سوق كبيراً للمنتجات العربية، وذلك لضمان تسويق المنتجات العربية ودعمها، وتحقيق مبدأ الإدارة المتكاملة خصوصاً بالواقع الفلسطيني لتحقيق النجاح في ظل التكامل الإداري، ولا بد لتطبيق الإدارة المستدامة للعمل بشكل يضمن إستدامة الموارد في ظل الأوضاع السياسية والإقتصادية التي تعاني منها المنطقة.

بالإضافة لنقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة بما يتناسب مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في الدول العربية، ولا بد من صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية وإستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

8.2.2. تحديات تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة:

تواجه إدارة المصادر الطبيعية في فلسطين عدداً من التحديات منها (زيمران، 2004).

- تحديات سياسية: وتتمثل بغياب السيادة والسيطرة على المصادر الطبيعية، وعدم السيطرة على المعابر، ووجود جدار الفصل العنصري، ويمثل الإحتلال التحدي الأكبر في هذا المجال..
- تحديات قانونية: وتتمثل في تعدد التشريعات والتضارب فيها، فيما يتعلق بالمصادر الطبيعية، وعدم وجود أنظمة وقوانين تحاسب التعدي بالصلاحيات، بالإضافة لترهل القوانين المرتبطة بالمصادر الطبيعية وعدم إستحداثها وتطويرها.
- تحديات مالية: وتتمثل بضعف التمويل والسيطرة على المصادر الطبيعية، وتأثيرات ذلك على العمل المؤسسي، وضعف التمويل والإمكانات اللازمة للعناية بالمصادر الطبيعية، بالإضافة

- لتدني نسبة المخصص المالي لوزارات معينة مقارنة بوزارات أخرى.
- تحديات إدارية: وتتمثل بوجود أكثر من جسم إداري / وحدة إدارية .

وقسمت التحديات الإدارية لثلاث أقسام:

- تحديات محددة: تتمثل بوجود أكثر من جسم إداري، ونقص الكادر المتخصص بمجال علوم الأرض، وعدم وجود خارطة جيولوجية، والتنسيق الشبه شخصي بين الوزارات، وأخيراً عدم وجود مخطط عام لإدارة المصادر الطبيعية.
- تحديات غير محددة: وتتمثل بعدم الفهم والإدراك لمصطلح مصادر طبيعية، وتجاوز الصلاحيات، وتمثيل فلسطين بالخارج من قبل فئات لا علاقة لها بالمصادر الطبيعية.
- تحدي الأزمات: ويتمثل في التغيير المستمر بين فترة وأخرى لعدد من المسؤولين والوزراء، وبالتالي التغيير الدائم في الإستراتيجيات والسياسات، وعدم وجود مخطط مستقبلي لإدارة المصادر الطبيعية.

يستنتج من ذلك أنه لا بد لمواجهة هذه التحديات، من خلال قيام كيان إقتصادي عربي قوي يتطلب تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة، والسعي نحو تكاملها، بالإضافة لنقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة بما يتناسب مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في الدول العربية، كما لا بد من صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية، واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

3.2 الإدارة التكاملية للمصادر الطبيعية:

عند الحديث عن مفهوم التكامل والعلاقة التكاملية فإن هناك العديد من المفردات التي تتداخل وتتشرك معها بالمعنى والمفهوم مما يؤدي للغموض في القدرة على الفصل بين هذه المفاهيم ومنها: التنسيق والتشبيك، والإدارة بالمشاركة، والإدارة التشاركية، والإدارة المتكاملة، والإدارة التكاملية، وإزالة هذا الغموض وجب تقديم شرح موجز للمفاهيم المختلفة حتى يتضح المعنى الحقيقي لمفهوم التكامل الذي تعنيه هذه الدراسة:

أما التنسيق فيقصد به: العملية التي تهدف إلى تحقيق وحدة العمل بين الأنشطة المتداخلة. وتكون وظيفة التنسيق ضرورية حيثما وجد إثنان أو أكثر من الأفراد المتداخلين، أو الجماعات المتداخلة أو الأقسام المتداخلة تسعى لتحقيق هدف عام. وتتضمن وظيفة التنسيق التأكد من أن جميع المجموعات وجميع

الأشخاص يعملون بفاعلية وعلى نحو إقتصادي ويتوافق في إتجاه الهدف الرئيسي (العلاق، 2008).
وبتعريف آخر للتنسيق بحسب موني رايلي: هو تحقيق العمل الجماعي وتحقيق وحدة العمل. ويراه عبد
العزیز صالح بن حبتور: التوفيق بين نشاط الجماعة التي تعمل على تحقيق غرض مشترك، وبت
الإنسجام بين أفرادها، بحيث يبذل كل منهم قصارى جهده في تحقيق الغاية المشتركة. ومن أهم أهداف
التنسيق، منع التعارض في الإختصاصات، ومنع الإزدواج في الأنشطة الإدارية، ومنع
المنافسة(حبتور،2009).

ويقصد بالتشبيك: بأنه تعاون في إطار مؤسسي رسمي له هيكلية، يمكن من خلاله تقاسم الموارد وتبادل
المعلومات والخبرات بين الأفراد والمؤسسات. كما ويقضي العمل على إقامة علاقات وطيدة فيما بين
الناس والمنظمات، نحو تحقيق أهداف مشتركة والإرتقاء بالأداء الفردي للمؤسسات بعمل جماعي(عابدين،
2008).وحسب الساعدي كما ورد في (جبر،2007): يعتبر التشبيك ضرورة المحافظة على حق
المنظمات المندمجة بالشبكة بالحفاظ على إستقلاليتها وشخصيتها، فالتشبيك لا يعني أن تلغي هذه
المنظمات شخصيتها أو تذويبها، بل الدعوة للتكامل والتنسيق المشترك، ومنه يرتبط التشبيك بدلالات
تنموية في المجتمع كونه يدعو إلى إيجاد صيغة مشتركة لتنسيق العمل الجماعي القائم على التلاقي
والتقاطع في الرؤيا والمهام الحاجة الملحة لتضافر الجهود وتجمع القوى.

أما أهمية التشبيك كما ورد في عيسى(2004) و عابدين (2008): فيعتبر التشبيك أحد المداخل الهامة
والفاعلة التي تعمل على تحقيق المشاركة الفاعلة لمختلف القطاعات، ويساهم التشبيك مساهمة جادة في
إعادة هيكلة المؤسسات، ويعمل على تمكين الجمعيات من إكتشاف طرق جديدة ومبتكرة تساعد في
مواجهة المشكلات المتعلقة ببرامج التنمية، وتبادل الخبرات الخاصة وتقوية وتعظيم إنجاز المؤسسات،
والعمل على تحفيز العلاقة التكاملية بدل من علاقات المنافسة. وكانت أهم مبادئ التشبيك
(شليبي،2006): الأهداف المشتركة والإهتمامات المشتركة والثقة، والإحترام المتبادل. وتضمنت أهداف
التشبيك كما ورد في (عيسى، 2004): تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المؤسسات، وإيجاد وسائل
اتصال فاعلة وبناء علاقات بين أفراد المجتمع المدني، التأثير بالإتجاهات والسياسات العامة للدولة لا
سيما فيما يتعلق بالسياسات التنموية التي تؤثر بالأفكار والآراء، وأخيراً العمل التضامني لتفعيل دور
المنظمات وتقديم العون لها.

الإدارة التشاركية: هي عبارة عن طريقة تسمح للمؤسسات والجماعات والأفراد بالتأثير على عملية صنع
القرار، وتعتبر المشاركة فعل جماعي موجه نحو إحداث تغييرات بالمؤسسة، حيث يكون للفرد أدوار
متعددة مما يتيح فرصاً وآليات للحوار والتعبير عن الآراء بشأن تحديد المشكلات والأهداف. (الإسكوا،

(2009). وعرف عيسى (2012) الإدارة التشاركية بأنها نمط إداري قائم على الشراكة ما بين الأطراف ذات العلاقة بالمشروع.

الإدارة بالمشاركة: تعني الإدارة بالمشاركة الدرجة التي يتقاسم فيها العاملون المعلومات، والمعرفة والنتائج والنفوذ عبر المنظمة، وتتعدى الإدارة بالمشاركة عملية التحكم لتنفيذ عمل شخص ما، وتشمل القدرة على التأثير على القرارات في وحدة العمل وفي المنظمة ككل. أما أنماط الإدارة بالمشاركة: الإدارة بالمشاركة المباشرة: يكون للمشاركين تأثيرهم الشخصي على إتخاذ القرارات، والإدارة بالمشاركة التمثيلية: تعني ان المشاركين ينتخبون أو يختارون من يمثلهم بالوزارات.

ومن أشكال الإدارة بالمشاركة، المشاركة بالإقتراحات: تتم المشاركة بالإقتراحات بأن تترك الحرية كاملة لأي جهة في إبداء الرأي بأي مجال من مجالات العمل ضمن المنشأة، وتشكيل لجان مشورة: يتم تشكيلها من قبل المسؤولين بالوزارات لإبداء الرأي في مواضيع معينة، وصفة هذه اللجان إستشارية وليس لها سلطة في إتخاذ القرارات وتمثيل الوزارات: يكون ذلك عن طريق تشكيل لجان تتخذ من قبل العاملين لنقل وجهات نظرهم للإدارة. والشراكة في إتخاذ القرارات: حتى تكون المشاركة فعلية وذات أثر فعال لا بد من تحديد طريقة تنظيمية، الإدارة الذاتية: يقوم العاملون بالمؤسسات بإتخاذ القرارات التي تكفل سير العمل من خلال مجالس ولجان العمل ومن فوائد الإدارة بالمشاركة، الوصول لأفضل القرارات، وذلك من خلال تفاعل وجهات النظر المختلفة، وتحقيق منافع إجتماعية لأنهم معنيون بتعزيز العدالة بين المستعملين، ومنافع إقتصادية يميلون من خلالها لتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، ومنافع تقنية بمساواة ما يقود إلى تقديرات أفضل (المحروقي، 2009).

اما الإدارة المتكاملة للمصادر الطبيعية فيحسب Douthwaite و EKboir و Twomlow و Keatinge (2004)، فيقصد بها العملية الواعية لإدماج الجوانب المتعددة للمصادر الطبيعية (الإقتصادية، السياسية-الإجتماعية، ..)، في نظام التنمية المستدامة لتلبية إحتياجات المزارعين، وغيرهم من المستخدمين كالأمن الغذائي، وكذلك أهداف المجتمع الأوسع من محاربة الفقر وحماية البيئة وتحقيق الرفاهية المجتمعية المستقبلية.

اما الإدارة التكاملية وهي موضوع هذه الدراسة، فعند تعريفها، لا بد من تعريف التكامل لغة ويقصد به تكامل الشيء كمل شيئاً فشيئاً، وتكامل الأشياء كمل بعضها بعضاً، أما تكامل جهود الأفراد من تكميل بعضهم بعضاً (المعجم الوسيط). وتعنى الإدارة التكاملية بدراسة المصادر الطبيعية دراسة متصلة ببعضها البعض لإبراز أهميتها وإستغلالها بالشكل الأمثل، وهو ما يعد خطوة وسطى بين إنفصال هذه

المصادر وإدماجها دمجاً تاماً، وهو ما يحقق صفة التعاون والجماعية. ومن أشكال الإدارة التكاملية:

- التكامل الأفقي: وهو ما يعني تركيز الإهتمام على الموضوعات ذات العناصر المشتركة بين مجالات متصلة بالمصادر الطبيعية، لإنجاز المشاريع ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية والوصول لأفضل النتائج.
- التكامل الرأسي: وهو ما يعني الإهتمام بتوزيع العمل والأدوار بشكل تسلسلي بحيث تقوم كل جهة بإنجاز العمل المناط لها لتقديم العمل بأسرع وقت وبأفضل النتائج.

وهناك أسس للوصول لإدارة تكاملية ناجحة منها: تكامل الخبرة لدى الموظفين من خلال الأنشطة المتعددة والمنظمة للمهارات، تكامل المعرفة، التعاون والعمل الجماعية والتركيز على التعاون بين المؤسسات إختيار أفضل المواضيع والتخطيط لها وتنفيذها وتقويمها. أما أهم مزايا العمل التكاملية فيتمثل في تحقيق مبدأ التعاون الجماعي بين الوزارات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية وضمان إستمرارية العمل الأمثل في مجال إدارة المصادر الطبيعية، بالإضافة للقرب من الموضوعية في الآراء والمقترحات بإدارة المصادر الطبيعية، والمساندة عند ظهور بعض التحديات أو المستجدات الداخلية والخارجية، والعمل بروح الفريق الواحد، لتجاوزها والتغلب عليها. وتوظيف كافة الجهود البشرية، والإستفادة من شتى القدرات الإنتاجية، مواجهة تحديات الواقع بما يناسبها، وكيفية الإستفادة منها، والإستفادة من الجهود السابقة، والخبرات المتراكمة. أخيراً تعتبر التجارب الكثيرة تؤكد أن العمل الذي يبني بناءً تكاملياً، ينتج أضعاف العمل المؤسسي الفردي. يوضح العمل التكاملية الأهداف، وينظم العمل لأنه يجبر على إيجاد التخصصات وبالتالي يجبر العاملين على الوضوح وتحمل المسؤولية ، ولضمان نجاح الإدارة التكاملية، لا بد من مراعاة التخطيط، الحماسة في التنفيذ، والإستمرارية والمتابعة (المحروقي، 2009).

4.2 المصادر الطبيعية في فلسطين وإدارتها بالواقع الفلسطيني:

واقع المصادر الطبيعية في فلسطين تلخصه الدراسة فيما يأتي:

1.4.2. مقدمة:

لإدارة المصادر الطبيعية في المنطقة العربية عموماً، والأراضي الفلسطينية خصوصاً تاريخ متقلب، يعكس تطوراً بطيئاً، سيطرت عليه عوامل خارجية أكثر منها داخلية، مع أن هذه العوامل أكثر وضوحاً في الحالة الفلسطينية. فيما يأتي نبذة مفصلة عن المصادر الطبيعية، في الأراضي الفلسطينية.

2.4.2. المصادر الطبيعية في فلسطين:

فيما يأتي تلخيص لأهم المصادر الطبيعية في فلسطين:

1.2.4.2. المياه:

تعتبر المياه عصباً للحياة بكافة أشكالها. قال تعالى " وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون" (القرآن الكريم: سورة الأنبياء: آية 30).

تعاني المنطقة العربية من شح وندرة نسبية في الموارد المائية، حيث أصبحت المنطقة تعاني سلباً من ظاهرة الإحتباس الحراري، والتغيرات المناخية، التي أدت بدورها إلى قلة المنخفضات الجوية القادمة لها وإنحرافها عنها. كما وتعاني الأراضي الفلسطينية بعامة والضفة الغربية بخاصة، من تزايد في معدل النمو السكاني الذي يعد من أعلى معدلات النمو السكاني، بالعالم حيث تبلغ نسبة الكثافة السكانية، في المنطقة حوالي 427 فرد/كم، مما يترتب على ذلك تزايد حاجات السكان المطردة للمياه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008). في ظل هذه الندرة النسبية للمياه في المنطقة، بدأت أسعار إستهلاك المياه تتزايد عاماً لآخر، فلا غرابة أن يصل سعر لتر المياه في يوم ما أعلى من سعر لتر البترول.

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس الحالي للمياه في فلسطين، حيث تقدر طاقتها المتجددة السنوية بحوالي 3م.669 في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الأودية والسيول والتي يقدر حجم التدفق فيها بما معدله 3م.110. يضاف إلى ذلك حوض نهر الأردن والذي يقدر حجم تصريفه السنوي بحوالي 3م.1320 والذي لا يمكن للفلسطينيين إستغلال أو إستخدام أية كمية بسبب السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليه، علماً بأن الحقوق الفلسطينية فيه تصل حوالي 3م.250 سنوياً. ويقدر الإستخدام الفلسطيني الحالي من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية بحوالي 3م.165 سنوياً. تستخدم منها 3م.82. للأغراض الزراعية أما الكمية المتبقية وهي 3م.83 سنوياً يتم إستخدامها للأغراض الزراعية أما المتبقية يتم إستخدامها لأغراض الإستهلاك المنزلي والصناعي. هذا بالإضافة لشراء حوالي 3م.45 من خلال شركة ميكوروت الإسرائيلية غالبيتها من المياه الجوفية في الضفة الغربية (سلطة المياه الفلسطينية 2011).

أما أهم المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع المياه بحسب سلطة المياه، 2000: السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه وإستغلالها لأكثر من 80% من هذه المصادر، وجدار الضم والتوسع الذي يحول دون الوصول إلى بعض مصادر المياه خلفه، واتساع الفجوة بين العرض والطلب على كميات المياه

نتيجة النمو السكاني والمحدودية القسرية لمصادر المياه المتاحة، علماً أن الطلب على المياه يقدر بحوالي 3م850 في العام 2020 (سلطة جودة البيئة، 2010).

كما أن بعض الينابيع بدأت تجف في وقت مبكر مثل نبع الفارعة نتيجة السحب غير المنظم للمياه، بالإضافة للتغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الأمطار قد تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن تؤثر على تغذية الأحواض الجوفية، كما أنه لا يوجد إستغلال مناسب لمصادر المياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة.

2.2.4.2. التربة:

تشكل التربة الطبقة التي تغطي سطح الارض، وهي المصدر الغذائي لنمو النباتات، وتتكون التربة من المواد الغذائية والمواد العضوية، والماء والهواء. وتتأثر التربة في فلسطين بتنوع العوامل المؤثرة في تكوينها، وتنوع الصخور المكونة لها والظروف المناخية التي أوجدتها، والغطاء النباتي الذي ينمو فيها.

ويرتبط تلوث التربة بمخاطر كبيرة أهمها تلويث المياه الجوفية خاصة إذا كان مصدر التلوث ناجم عن النفايات الصلبة والمياه العادمة وذلك في ظل عدم وجود نظام شامل وصحي لإدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة بجميع أنواعها. كما أن الآثار الصحية والبيئية المترتبة على تلوث البيئة والتربة متعددة ومهمة (وزارة شؤون البيئة 2001). وينتج التلوث بشكل رئيسي عن تصريف المياه العادمة إلى الأودية والأراضي الزراعية إضافة إلى الإستخدامات المفرطة للمبيدات والأسمدة الكيماوية وخاصة في المناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنوياً، حيث يؤدي ذلك لتملح التربة.

أما أهم المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع التربة بحسب سلطة جودة البيئة (2010) فتتمثل في الإزدياد المستمر لرقعة التصحر للأراضي وتعريتها وخاصة في السفوح الشرقية، وتلوث التربة الناتج عن سوء إدارة نسبة كبيرة من المخلفات السائلة والصلبة من مصادرها المختلفة، بالإضافة لإنجراف التربة الطبيعي وغير الضبوط في العديد من المناطق، والزحف العمراني والتصحر وأخيراً قلة الغطاء النباتي. وأما أهم أنواع التربة في فلسطين فهي (إشتيه وحمد 1995):

• تربة إقليم البحر المتوسط كما صنفها:

○ تربة البحر المتوسط الحمراء (السمقة): وتوجد في المرتفعات الجبلية شمال فلسطين ووسطها.

○ التربة الرملية والبنية الحمراء: وهي خليط من الرمال والتراب الأحمر، المنقول من الجبال بواسطة الأودية المنتهية إلى البحر المتوسط، وتوجد في السهول الساحلية على شكل نطاقات محددة.

○ الرمال والكثبان الرملية: تمتد بمحاذاة البحر المتوسط، وتكثر في مناطق شواطئ عكا وحيفا وأسدود وعسقلان وغزة.

○ التربة الطميية: وتنتشر في مجاري الأودية والمنخفضات والسهول، مثل سهل مرج بن عامر ومرج صانور، وسهول الحولة، والبطوف ويطون الأودية الجافة.

● تربة الصحراء الجافة وشبه الصحراء وتصنف كما يلي:

○ التربة الصحراوية الرمادية وتنتشر بالنقب.

○ تربة اللويس وهي تربة صفراء ناعم منقولة بواسطة الرياح.

○ تربة السبخات المحلية: وهي تربة صالحة تنتشر في وادي عربة وجنوب البحر الميت.

○ تربة الرمال المتحركة: وهي تربة فقيرة، وتشكل تكوينات الكثبان الرملية لتلال النقب وبالمناطق القريبة من الحدود المصرية إلى جنوب قطاع غزة.

3.2.4.2. التنوع الحيوي:

تعتبر طبيعة فلسطين على الرغم من صغر مساحتها، غنية بالتنوع الحيوي والتباين الأحيائي الكبير وذلك نتيجة لموقع فلسطين التاريخية كمنطقة التقاء مهمة بين القارات الثلاثة آسيا وإفريقي وأوروبا، مما جعلها مركزاً لالتقاء الأنواع الحية المختلفة من حيوانات ونباتات برية، وكذلك التنوع الجغرافي والمناخي الكبير بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، الذي انعكس على التنوع في النظم البيئية والتي بدورها، أدت لتعدد نوعية الكائنات البرية من نباتات برية وحيوانات برية وكثرة أعدادها. بالنسبة للمحميات الطبيعية فقد أعلنت سلطات الإحتلال الإسرائيلي عن 48 محمية طبيعية في الضفة الغربية تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 330000 دونماً ما يقارب 6% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

وتبلغ مساحة المحميات في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 774 كم². هذه المحميات الطبيعية موزعة بشكل أساسي على المنحدرات الشرقية بالأردن، ولا يملك الفلسطينيون حرية إستغلالها أو الوصول لها مما يدل أن سياسة الوصول للمحميات سياسة إحتلال وليست هدفا لحماية التنوع الحيوي. وقد تم تحويل المحميات لمستوطنات إسرائيلية ومستوطنات عسكرية، وجزء كبير منها تضمه ضمن جدار الضم

والتوسع (سلطة جودة البيئة، 2010). أما أهم المشاكل والتحديات التي تواجه التنوع الحيوي فتتمثل بحسب أشتية وجاموس (2009) في:

- تقلص التنوع الحيوي نتيجة الإحتلال الإسرائيلي الذ يتمثل بالممارسات اليومية ضد البيئة الفلسطينية من مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية وإقامة جدار الضم والتوسع، إلى عمليات التجريف للأراضي لنفس الأغراض، واقتلاع الأشجار والغابات.
- النشاطات الزراعية التي تتمثل بالإستخدام الزائد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية مما أدى إلى تلويث التربة.
- استخدام المبيدات العشبية والحشرية والأسمدة التي تهدد التنوع الحيوي.
- محدودية الإمكانات بشرية أو فنية لمكافحة الحرائق التي قد تطل الغابات والمحميات الطبيعية كما حصل في محمية وادي القف في الخليل حيث اندلعت النيران والتهمت مساحة واسعة من المحمية

4.2.4.2. الحجر الطبيعي:

انتشرت صناعة الحجر بالضفة الغربية، بعد عام 1948، حيث بلغ عدد المنشآت إلى 111 منشأة عام 1965، وتركز الصناعة بشكل رئيس في محافظة نابلس بنسبة 53.2%، والقدس بنسبة 39.6%، واحتلت الخليل المركز الاول حيث بلغت النسبة 72%، وقد فرضت سلطات الإحتلالسياسة الحصار العسكري والإقتصادي على الإقتصاد الفلسطيني، للإستمرار في عملية إعاقة النمو والتنمية الإقتصادية، بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، من خلال خلق ظروف غير متكافئة بين الصناعات الفلسطينية الناشئة، والصناعة الإسرائيلية المطردة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998).

5.2.4.2. الغاز الطبيعي:

هو أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط، من المحروقات عالية الكفاءة وقليلة الكلفة، قليلة الإنبعاثات الملوثة للبيئة، وهو مورد طاقة أولية مهمة للصناعة الكيماوية. يستخرج الغاز الطبيعي من آبار شبيهة بآبار النفط ويوجد الكثير من تجمعات الغاز على مبعده من الشاطئ.

ويتم نقل الغاز بالأنابيب من منصات الإنتاج المشاطئة إلى نقطة تجميع على الشاطئ (مركز الأبحاث التطبيقية أريج، ب.ت).

6.2.4.2. الهواء:

بحسب سلطة جودة البيئة تعاني فلسطين في مراكز المدن من تلوث الهواء المحيط الأمر المرتبط بالزيادة السكانية والنمو الصناعي والملوثات. ويعتبر النقل والمواصلات والقطاع الصناعي والغبار الناتج عن المحاجر والكسارات المنتشرة بكثرة في الضفة الغربية، وصناعة الفحم من أهم مصادر تلوث الهواء. إضافةً لمخلفات المستوطنات والتلوث الإشعاعي. ويعتبر قطاع الإنشاءات وقطاع المواصلات وقطاع الصناعة من أهم أنواع التلوث. وتعمل إسرائيل على تلويث البيئة في الضفة الغربية، عبر إقامتها للمناطق الصناعية داخل هذه الأراضي، وتنتقل إسرائيل الصناعات الملوثة إلى هذه الأراضي، وصارت إسرائيل من الفلسطينيين آلاف الدونمات لإقامة مناطق صناعية في الضفة الغربية، لأكثر من سبع مناطق في المستعمرات، وتحتوي النفايات الناتجة عن هذه الصناعات على عناصر سامة كالألمنيوم والكروم والرصاص والارصين والنيكل (أبو قرع، 2011).

7.2.4.2 أملاح البحر الميت:

املاح البحر الميت تمثل أهم المصادر الطبيعية، التي يمكن ان يستفاد بها اقتصاديا في بناء الدولة المستقلة، في حال بسطت السلطة الفلسطينية نفوذها على هذه الاملاح مستقبلا، وهذا مرده الى تميز مياه البحر الميت عن غيره من مياه البحار والمحيطات المفتوحة، بالفارق الكبير في الملوحة، والذي اعطى لهذه الاملاح خصائص علاجية فريدة سمح لها بغزو الاسواق العالمية.

3.4.2. المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

إن المؤسسات التي أنشأت في ظل السلطة الفلسطينية، لمواجهة التحديات والنهوض بوضع فلسطين، إستعداداً لإقامة دولة حقيقية لها حدود وسيادة، واجهتها الكثير من التحديات، وأهمها التغلب على مخلفات الماضي، للنهوض بعملية التنمية، التي من أهم عناصرها، إدارة وتخطيط المصادر الطبيعية.

بالإستناد لقرارات مجلس الوزراء (12/73/03م.و.س.ف) 2008، و (13/23/01م.و.س.ف) للعام 2009، ولنتائج المقابلات الإستطلاعية، ونتائج الدراسة الأولى التي أنجزت في شهر 3/2011، بهدف تحديد المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، وبمراجعة أهداف ومهام المؤسسات المبحوثة، بالإطلاع على صفحاتها الإلكترونية، والإطلاع على (المجلس التشريعي، 2009)، والإستراتيجيات القطاعية للمؤسسات الحكومية 2011-2013 التي أقرها مجلس الوزراء الفلسطيني، وبمراجعة القوانين

ذات العلاقة بالموضوع، يمكن فيما يأتي تقديم إيجاز عن المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، والجدول (2.2) يوضح هذه المؤسسات.

جدول 2.2: المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

مؤسسات أهلية	هيئات حكومية	مؤسسات رسمية
معهد الأبحاث التطبيقية أريج	سلطة المياه	سلطة البيئة
مركز أبحاث الأراضي	سلطة الطاقة	وزارة الحكم المحلي
الإغاثة الزراعية	سلطة الأراضي	وزارة الزراعة
		وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
		وزارة الاقتصاد الوطني
		وزارة المالية

1.3.4.2. وزارات حكومية:

تتمثل الوزارات الحكومية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية في:

- وزارة الزراعة: تقوم وزارة الزراعة بالإستغلال الرشيد والأفضل للمصادر الطبيعية، بما يضمن إستدامتها، وتعمل على تطوير وحماية البحوث والتطبيقات، بالإضافة لتنمية وتطوير الريف الفلسطيني، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وتنص المادة رقم (4) من قانون الزراعة (2) لسنة (2003) بما يتعلق بالحياة الزراعية، بضرورة إنشاء سجل تدون فيه أسماء الحائزين وبيانات الحياة الزراعية الخاصة بكل حائز، ويكون ذلك بالتعاون ما بين وزارة الزراعة والجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، ونصت المادة رقم (16) من القانون، على ضرورة التعاون ما بين وزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة، لإصدار التعليمات الخاصة بتنظيم عملية قطع الأشجار والنباتات الحرجية والأشجار المهددة بالإنقراض، وتحديد فترات قطعها. وأعطت المادة رقم (19) من القانون الحق لمجلس الوزراء، وبتنسيب من الوزير بإصدار قرار بتأجير بعض أراضي المراعي، لجمعيات الثروة الحيوانية التعاونية لإستخدامها كمراعي. كما أعطت المادة (28) الوزارة الحق بالحفاظ على التنوع الحيوي الزراعي، وإستخدامه وفقاً للسياسة العامة، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة في مجال التنوع الحيوي الزراعي، وأعطت المادة رقم (35) الصلاحية لوزير الزراعة بإصدار تعليمات بشأن تنظيم إدارة الموارد الحيوية الزراعية للمحافظة عليها وصيانتها، وإستخدامها بالتنمية المستدامة (وزارة الزراعة، 2003).

- وزارة الحكم المحلي: يبرز دور وزارة الحكم المحلي فيما يتعلق بإدارة المصادر الطبيعية، في مجال المياه والكهرباء، وبحسب القانون رقم (5) لسنة (1996)، فنصت المادة رقم (15) من القانون وظائف وصلاحيات للمجالس التابعة لوزارة الحكم المحلي، بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، أو لأية إستعمالات أخرى، وتعيين مواصفات لوازمها كالعدادات والمواسير، وتنظيم توزيعها وتحديد أسعارها، وبدل الإشتراك فيها، ومنع تلوّث الينابيع والأقنية والأحواض والآبار (وزارة الحكم المحلي، 1996). أما فيما يتعلق بالكهرباء، فعملت الوزارة على تزويد السكان بالكهرباء، وتحديد أسعار الاستهلاك وبدلات الإشتراك، بما لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد من الوزارة (وزارة الحكم المحلي، 2011).
- وزارة التخطيط: تعمل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وبالتعاون مع الجهات المختصة على توقيع البروتوكولات الخاصة بالمشاريع المتعلقة بالبيئة والمصادر الطبيعية في فلسطين (الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).
- وزارة الاقتصاد الوطني: تم إنشاء الدائرة العامة للمصادر الطبيعية في وزارة الاقتصاد الوطني، ويديرها مدير عام يجري تعيينه بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأهم ما ورد في قانون المصادر الطبيعية رقم (1) لسنة (1999)، فنصت المادة رقم (3) من القانون بأن أهم المهام ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، هي إجراء البحوث الجيولوجية بموضوع المصادر الطبيعية، وحصر كميات ونوعيات المصادر الطبيعية، والإشراف على عمليات تنظيم إستثمار المصادر الطبيعية، وفق الأنظمة والقوانين. وأعطت المادة رقم (5) من القانون الصلاحيات لوزير الإقتصاد، بتشكيل لجنة فنية للمصادقة على المشاريع ومنح التراخيص الخاصة بعمل الإدارة العامة للمصادر الطبيعية. ونصت المادة رقم (8) من القانون الصلاحية لكل شخص طبيعي أو إعتباري بالكشف عن المصادر الطبيعية، وعلى المكتشف إبلاغ الوزارة فوراً وتسجل له الوزارة حق الإكتشاف. وأعطت المادة رقم (32) من القانون نفسه الصلاحية للإدارة العامة للمصادر الطبيعية والجهات المختصة، بمجال المقالع والمحاجر، ويكون ذلك بقرار من وزير الإقتصاد (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005)، (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1998).
- وزارة النقل والمواصلات: تعمل وزارة النقل والمواصلات على تطوير المعابر البرية، والبحرية، والجوية، لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين (وزارة النقل والمواصلات، 2011). وهي المسؤولة عن الإشراف على جميع المركبات وبيان آثارها السلبية على البيئة والمحاولة من الحد من تلك الآثار. ومن مهام الوزارة المشاركة في وضع أنظمة، وتعليمات، تهدف إلى تنظيم وضبط الشؤون المتعلقة بالمواصلات، والطرق، والتنسيق بين التخطيط الحضري، والتخطيط الوطني، للمواصلات. وفيما يخص القضايا المتعلقة بالمرور والبنية التحتية وعوادم المركبات. (أشئية وحباس، 2004).

- وزارة التربية والتعليم العالي: تعمل وزارة التربية والتعليم العالي، وبالتعاون مع الجهات المختصة لإدخال مفاهيم التربية في المناهج التعليمية البيئية.
- وزارة المالية: بحسب ما ورد بالقانون رقم (7) لسنة (1998) بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، يهدف القانون لتنظيم إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة العامة، في مختلف مراحلها، وكذلك تنظيم الشؤون المالية للسلطة الوطنية. ونصت المادة رقم (20) على أن المهام الرئيسية التي تقوم بها دائرة الموازنة العامة، هي دراسة ومناقشة كافة المشاريع التي تقوم بها دائرة الموازنة العامة، والتأكد من عدم الإزدواج في البرامج، ولها طلب المعلومات اللازمة لتمكينها من القيام بمهامها، والمشاركة مع الجهات المختصة في إعداد خطة التنمية (وزارة المالية، 1998).

2.3.4.2. هيئات حكومية:

أهم الهيئات المحلية ذات العلاقة هي:

- سلطة جودة البيئة: إن من أهم أهداف سلطة جودة البيئة، ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، هو إدارة المصادر الطبيعية بطريقة مستدامة. وبحسب المادة رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1999) وبالمواضيع ذات العلاقة، تبين المادة (6) من القانون أنه من مهامها مراعاة الإستخدام الأمثل وحماية المصادر الطبيعية ذات الطبيعة الخاصة، والمحافظة على البيئة. وتنص المادة (18) على حظر تجريف الأراضي الزراعية، وأيضاً المواد (44،40) تنص على المحافظة على المحميات الطبيعية، بوضع الأسس والمعايير، بالإضافة لحظر الإضرار بالمحميات الطبيعية (سلطة جودة البيئة، 2011)، (المجلس التشريعي الفلسطيني، 1999). وبذلك تكون لها علاقة، وتداخل، وتكامل، مع جميع المؤسسات ذات العلاقة، حيث من أهم مهامها مراقبة كافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات، والأفراد.
- سلطة المياه: من مهام سلطة المياه المتعلقة بإدارة المصادر الطبيعية، وبحسب قانون المياه، رقم 3 لسنة 2002. هو تطوير زيادة طاقة المياه والحد من تلوثها وإستنزافها، وحسب المادة السابعة فإن سلطة المياه تتولى المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه، والصرف الصحي، في فلسطين. وإعداد السياسة المائية العامة، وإقرارها من قبل مجلس المياه الوطني، والعمل على تنفيذها، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، ورفع التقارير الدورية عن الوضع المائي للمجلس. بالإضافة لمسح مصادر المياه المختلفة. وأعطت المادة (3) من القانون الصلاحية لكل مؤسسة، رسمية أو أهلية تقدم خدمات المياه، بإتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حقوق الأفراد في الحصول على حاجته من المياه، كما وتعطيهم الحق في وضع الخطط اللازمة لتطوير

هذه الخدمات. وأعطت المادة رقم (7) من القانون سلطة المياه عدد من الصلاحيات والمهام منها، المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه، وممارسة الرقابة والإشراف على مصادر المياه وممارسة الرقابة والإشراف على مصادر المياه، وإعادة تأهيل وتطوير دوائر المياه لتزويد المياه بكل المحافظات، ووضع الخطط والبرامج لتدريب الكوادر الفنية العاملة في مجال المياه. ويعطي القانون نفسه الصلاحيات للجهات ذات العلاقة بالتعاون مع سلطة المياه في ترخيص إستغلال المصادر المائية، ويشمل إنشاء الآبار العامة وحفرها والتنقيب عنها، ووضع الخطط والبرامج لتنظيم إستعمال المياه، والمشاركة في وضع المواصفات المعتمدة لنوعية المياه، لمختلف أوجه إستعمالها. بينما جاءت المادة رقم (8) من القانون بتشكيل مجلس مياه وطني، يضم عضواً ممثلاً عن كل من الوزارات التي على علاقة مباشرة بالمياه وهي: وزارة الزراعة، ووزارة شؤون البيئة، ووزارة المالية، ووزارة الصحة، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة التخطيط الوطني، وممثل عن جمعيات إتحاد المياه، وممثل عن المرافق الإقليمية. تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وتحديد أسعار المياه، وهذا ما ورد في المادة (25،26) من القانون، وأعطت المادة رقم (29) من القانون الصلاحية لسلطة البيئة للتعاون والتنسيق مع سلطة المياه، للمشاركة في تنظيم إستخدام المواد الزراعية، التي قد تلوث المياه، والمشاركة في إعداد الآليات الخاصة بإدارة الأزمات عند حدوث جفاف أو فيضانات (سلطة المياه الفلسطينية، 2010)، (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2002).

• سلطة الطاقة والموارد الطبيعية: تم إنشاء سلطة الطاقة بموجب القانون رقم (12) لسنة 1995 ومن مهامها إنشاء شبكات وطنية تؤمن نقل الطاقة للمستهلك، والبحث والتطوير في إستخدام كافة أنواع الطاقة المتجددة من طاقة شمسية أو رياح وغيرها، كما تم إنشاء مجلس الطاقة الوطني ومهامه، وضع السياسة العامة لسلطة الطاقة بحسب المواد (7،8). وتقوم السلطة بإعداد الدراسات، والأبحاث، التي تتعلق بالخطط الإقليمية، والدولية وملاءمتها مع الخطط التي تتولى السلطة القيام بها، بما يتناسب وسياسة السلطة، ووضع الخطط والبرامج لمختلف القطاعات، وتحديد الأولويات الخاصة بتطوير النظام الكهربائي، وكذلك تطوير الإشراف على قطاع البترول، بصفته أحد الموارد الطبيعية (سلطة الطاقة الفلسطينية، 2011) (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 1995)

• سلطة الأراضي: بحسب القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن سلطة الأراضي (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 2010)، فإن من مهام السلطة بحسب المادة رقم (5)، تسجيل وتوثيق حقوق ملكية الأموال غير المنقولة، والمحافظ عليها، والعمل على تسهيل ممارستها، والقيام بمسح شامل للأراضي وتحديدها، وتنظيم خرائطها، وإجراءات تسويتها. (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 2010).

- هيئة البترول: لم يتم إقرار أي قانون خاص بهيئة البترول، ولكن بعد البحث تم إيجاد مسودة لقانون مقترح، لم يتم إقراره حتى الآن، ويدعى قانون تنظيم قطاع المحروقات لسنة 2001، وتنص المادة رقم (4) من القانون على تطوير قطاع المحروقات المتداولة، وتحديد إحتياجات السوق الفلسطيني للمحروقات، والعمل على توفيرها من المصادر المناسبة، وتوفير مخزون إحتياطي من المحروقات، يغطي حاجة السوق، ونصت المادة رقم (11) من القانون المقترح، بتشكيل مجلس مكون من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الكفاءة والإختصاص، يمثلون القطاع العام والخاص، ومن مهام المجلس فيما يتعلق بالمصادر الطبيعية، وحسب المادة رقم (14) من القانون المقترح ضرورة التعاون مع سلطة جودة البيئة وذات العلاقة، والعمل على اقتراح شروط وتعليمات السلامة العامة، الواجب توافرها في محطات ووكالات بيع وتوزيع الغاز والبترول، بقرار يصدر عن سلطة المصادر الطبيعية في وزارة الإقتصاد، بالتشاور مع سلطة الطاقة وهيئة الغاز والبترول. (وزارة المالية، الإدارة العامة للشؤون القانونية، بشأن قانون تنظيم قطاع المحروقات، 2011).

3.3.4.2. المؤسسات الأهلية

فيما يأتي تلخيص لأهم ما يتعلق بالمؤسسات الأهلية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

- مركز أبحاث الأراضي: وتتلخص رسالة مركز أبحاث الأراضي في تعميق البحث العلمي، والدراسات، وتطوير التعاون، والتنسيق، بما يكفل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، على أرضه وحفظ حقوقه التاريخية وأملاكه، وتطوير وتنمية المصادر البشرية والطبيعية. ويتركز عمل المركز بإجراء أبحاث متخصصة بالتربة، وما يتعلق بها من أنظمة وتصنيفات، وتنفيذ مشاريع تطويرية للتربة والزراعة والبيئة، بالإضافة لعمل برامج التوعية والتدريب للبرامج السابقة، أي أن عمل المركز الأساسي في مجالات الأبحاث العلمية، والزراعية والبيئية، ويسعى لتطوير العمل الجماعي بين المؤسسات الفلسطينية، ويدعم تشكيل الشبكات المهنية المتخصصة (مركز أبحاث الاراضي، 2009).
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج): فيهتم في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، وإدارة المصادر الطبيعية، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه في المنطقة. وبصفتها معهداً لبحوث وطنية، فإنه كثيراً ما توفر البيانات الحالية، وإجراء البحوث اللازمة لصياغة مواقف وإستراتيجيات السياسة العامة، بشأن قضايا مثل الأراضي، والموارد المائية. إضافة لذلك ومن خلال عملها مع المؤسسات المانحة، والخبراء الإقليميين، والدوليين، تعزز مناخ يفضي إلى الأخذ بمبادرات جديدة

وأفكار، وذلك بمثابة وسيط في تنسيق الأنشطة المتعددة الأطراف، إلى فعالية بنشر المعلومات والمعارف للمجتمع الفلسطيني (أريج، 2011).

- أما الإغاثة الزراعية: تركز الإغاثة الزراعية على مشاريع وخدمات تعمل على تعزيز قدرة المزارعين، على تأمين المتطلبات الغذائية الأساسية، ووقف سياسات المصادرة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، عبر تحسين التقنيات الزراعية وتشجيع المزارعين على إستصلاح أراضيهم، بالإضافة لإيجاد مصادر جديدة للمياه والطاقة، وخلق فرص عمل ذات علاقة بالزراعة، وتعمل الإغاثة الزراعية جادة في مجال التدريب وتطوير الأبحاث ذات العلاقة، وتسعى لدعم الأبحاث المتخصصة، التي توفر البيانات اللازمة لتطوير التنمية الريفية، وإستكشاف نماذج العمل المناسبة والناجحة في الظروف الفلسطينية، وتحسين الوصول للمصادر الطبيعية، وحمايتها والعمل على تطوير أداء الكوادر البشرية في القطاع الزراعي، ورفع مستوى الإرشاد. من أهدافها الإستراتيجية تحسين الوصول للمصادر الطبيعية، الأرض، والمياه، وحمايتها (الإغاثة الزراعية، 2011).
- مجموعة الهيدرولوجيين: تعمل مجموعة الهيدرولوجيين وبالتعاون مع المجتمع المحلي، على تطوير مصادر المياه والبيئية، وتحقيق التوزيع العادل والشامل لخدمات المياه والصرف الصحي (مجموعة الهيدرولوجيين، 2011).
- إتحاد لجان العمل الزراعي: تأسس إتحاد لجان العمل الزراعي، إستجابة لظروف المزارعين، والوضع الإقتصادي والاجتماعي الهش للمزارعين، بسبب سياسات الإحتلال في مصادرة الأراضي والمياه، ويعمل الإتحاد على تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الزراعي الفلسطيني، في إطار متكامل للتنمية الزراعية المستدامة، بما يعزز الإعتماد على الذات، وتفعيل دور اللجان الزراعية المحلية ومفهوم العمل الجماعي. (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2011).
- جمعية الحياة البرية: تعمل جمعية الحياة البرية بالتعاون مع سلطة جودة البيئة، في مجال الأبحاث العلمية والتوعية البيئية، وحماية الطبيعة، وتعمل الجمعية على رفع مستوى الوعي البيئي، لجميع فئات المجتمع الفلسطيني، والعمل على حماية البيئة والطبيعة في فلسطين، من مخاطر التلوث الهوائي والغذائي والمياه والتربة، كما تسعى لإنشاء مراكز تعليم وتدريب بيئية، وتشكيل لجان بيئية مساندة، محلية في المناطق السكنية الفلسطينية وتفعيلها (جمعية الحياة البرية، 2011).

4.3.4.2. الجامعات والمؤسسات التعليمية:

تقوم الجامعات بدور مهم في حماية البيئة، من خلال نشاطات مختلفة داخل الجامعات نفسها، في مراكز

الأبحاث، وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية والإستثمارية المختلفة، ويزيد من أهمية دور الجامعات هذا، الطبيعية الشمولية للعمل البيئي، نظراً لتفاعل المؤثرات وتشابكها، وكذلك إمكانية إستفادة الجامعات، من المعلومات والدراسات الحديثة المتوفرة في مختلف المؤسسات العلمية وغيرها (إشثية وحمد، 1995).

من المراكز ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية المتواجدة في حرم الجامعات ما يلي:

- معهد الدراسات البيئية والمائية (جامعة بيرزيت): ومن الأنشطة الرئيسة التي يقوم بها المعهد، إجراء البحوث وبرامج التعليم المستمر، من خلال تدريب قريب المدى في مواضيع ذات علاقة بالقطاع البيئي والمائي، بالإضافة للمشاركة في حل المشاكل البيئية والمائية، من خلال مشاريع البحث والخدمات الإستشارية والنشاطات الإقليمية المشتركة (جامعة بيرزيت، 2011).
- مركز أبحاث الطاقة (جامعة النجاح الوطنية): أنشئ مركز أبحاث الطاقة بهدف المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الطاقة، والحد من انبعاث الغازات السامة، ويعمل المركز بالتعاون مع سلطة الطاقة الفلسطينية، ووزارة الصناعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، والعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع البديلة. (جامعة النجاح، 2011).
- معهد الدراسات المائية والبيئية (جامعة النجاح الوطنية): أنشئ معهد الدراسات المائية والبيئية، لخدمة إحتياجات المجتمع الفلسطيني، من حيث دراسة ومراقبة ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمياه والبيئة في فلسطين، وتم إنشاء المعهد لتحقيق عدد من الأهداف منها، وضع الخطط والأولويات البحثية لتسليط الضوء على المياه، والمشاكل البيئية وطرق حلها وإجراء جميع الفحوصات المخبرية، التي يحتاجها المجتمع في مجالات المياه والصرف الصحي، والهواء والتربة والنباتات، ويقوم المعهد بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة من خلال نشر منشورات دورية ومنشورات التوعية العامة لتثقيف الجمهور (جامعة النجاح، 2011).
- المركز الكيميائي والبيولوجي (جامعة القدس): يركز على البحوث التطبيقية. كما ويوفر المركز للمجتمع خدمات في مجال التحاليل الكيميائية والبيولوجية، ويعمل على توفير التدريب التقني للموظفين، من خلال ورش العمل في مجالات المياه والتربة، والزراعة والصناعة. بالإضافة لتعزيز البحث العلمي في جامعة القدس، نحو بيئة نظيفة، وفحص عينات من البيئة لضمان الصحة والسلامة للفلسطينيين (جامعة القدس، 2011).
- الكوادر العلمية في مجالات العلوم البيئية، والمساهمة في الجهد الوطني المبذول، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على العناصر البيئية والموارد الطبيعية، وحمايتها من

الإستنزاف والتلوث، مع الأخذ بعين الإعتبار عوامل النمو الإقتصادي، بالإضافة لتقديم الإستشارات العلمية والمساهمة في تنمية المجتمع الفلسطيني (جامعة القدس، 2011).

- مركز أبحاث وقاية النبات (جامعة الخليل): تتمثل رسالة مركز أبحاث وقاية مركز أبحاث وقاية النبات، في تطوير البحث العلمي التطبيقي، في حقول الوقاية النباتية، ومكافحة الأمراض الزراعية، بطرق آمنة بيئياً. (جامعة الخليل، 2011).

5.3.4.2. القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص لاعباً أساسياً وهاماً في السياسات البيئية وذلك بسبب ما يقوم بتنفيذه من مشاريع ونشاطات لها تأثير مباشر على البيئة، غير أن القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى المطلوب منه الإلتزام البيئي، على الرغم من وجود إشتراطات واضحة وصريحة في سياسة التقييم البيئي، هناك حاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص لينتقل من ملوث للبيئة إلى عامل مساعد في تخفيف الأثار البيئية، عبر دخوله لقطاع التدوير، وإنتاج الطاقة البديلة، كما أن العديد من الشركات الخاصة تقوم بأعمال فنية لها علاقة بحماية البيئة، كما أن القطاع الخاص يقوم بعمل هام في تدوير النفايات الأمر الذي يحتاج إلى تطوير وتشجيع وتنظيم.

ولا يمكن إغفال دور مؤسسات القطاع الخاص في دعم ونشر الوعي البيئي بين المؤسسات وأفراد المجتمع المحلي. (سلطة البيئة، 2010)، فهناك مسؤولية تقع على القطاع الخاص بأكثر من إتجاه، وأول هذه الإتجاهات كونه طرف مجتمعي يقع عليه دور المساهمة والمشاركة بمجال التخطيط والمشاركة بينما كان هذا ممكن كتمثيل للمؤسسات المجتمعية كجزء من المجتمع وعليه تقع المسؤولية في مجال إستدامة الموارد والحفاظ عليها من خلال إدارة سليمة للموارد.

بالإضافة لأنها تعمل على الحفاظ على المصادر الطبيعية كمدخلات إنتاج، ففي مجال إدارة النفايات يعمل على الحفاظ على المصادر الطبيعية من ناحية النوع، ومن الجانب الأخر تستطيع المؤسسة المشاركة بإدارة ناضجة للمسؤولية الإجتماعية عبر مشاركة ناضجة، من خلال تمويل برامج توعية، تنفيذ هذه البرامج ، إعداد مواد إعلامية، أنشطة ميدانية مثل (الزراعة، تمويل مشاريع بيئية والمساهمة بتطبيقها عبر دعم التوجهات البيئية الفردية والجماعية.

ويمكن إجمال دور هذه المؤسسات في إدارة المصادر الطبيعية على المستوى الفلسطيني، كما في الجدول(3.3).

جدول 3.3-أ: المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية في الواقع الفلسطيني وأهم أدوارها

الرقم	المؤسسة	الدور في إدارة المصادر الطبيعية بحسب القانون واهدافها ورسالتها	المجال الذي تنشط فيه
1	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	متابعة المشاريع التي تقدمها الجهات المانحة ودراساتها	المتابعة
2	وزارة الحكم المحلي	إدارة وتنظيم وإيصال وتوصيل خدمات المياه والكهرباء لمختلف البلديات.	إدارة وتنظيم الخدمات
3	وزارة الزراعة	إدارة الموارد الطبيعية، في الأراضي الفلسطينية، بكفاءة، وبشكل مستدام. بالإضافة لوضع الخطط والسياسات الخاصة بالقطاع الزراعي.	التخطيط
4	سلطة جودة البيئة	إدارة المصادر الطبيعية، بطريقه مستدامة، ومنح التراخيص اللازمة لإعادة استخدام المياه العادمة، والتعاون في إعداد السياسات العامة للمصادر الطبيعية.	الترخيص ومراقبة وتقييم
5	وزارة الاقتصاد الوطني	إصدار التراخيص المتعلقة بالتقيب عن المصادر الطبيعية، بالإضافة إلى إعداد الدراسات العلمية والبحوث المتعلقة بالمصادر الطبيعية.	الترخيص، والدراسات والأبحاث.
6	وزارة النقل والمواصلات	تخطيط المواصلات على المستوى الوطني بالتعاون مع الوزارات المعنية.	تخطيط وطني
7	سلطة المياه	تتولى المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حقوق الأفراد بالحصول على المياه.	التخطيط لتطوير خدمات المياه
8	وزارة التربية والتعليم	إدخال مفاهيم التربية البيئية في المناهج التعليمية	التعليم
9	وزارة الأشغال العامة والإسكان	إعداد مخططات الهيكلية، والتفصيلية، ومخططات التطوير الحضري، في المناطق السكنية القائمة، للمدن والقرى الجديدة، وإعداد المخطط الإسكاني العام لفلسطين بالتنسيق مع سلطات المجالس المحلية والهيئات المختلفة	اعداد مخططات تطوير حضري
10	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	إعداد الدراسات والأبحاث، التي تتعلق بالطاقة، وتوزيع الطاقة لمختلف البلاد.	دراسات وابحاث
11	سلطة الأراضي	مسح الأراضي، وتسجيلها، والعمل على حل الخلافات والنزاعات المتعلقة بحدود الأراضي، والمحافظة على الأراضي والأموال الحكومية، وحسن التصرف بها.	بيانات
12	الجامعات	من خلال المناهج التعليمية	نشر الوعي والثقافة، التعليم

جدول 3.3-ب: المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية في الواقع الفلسطيني وأهم أدوارها

الرقم	المؤسسة	الدور في إدارة المصادر الطبيعية بحسب القانون واهدافها ورسالتها	المجال الذي تنشط فيه
13	المؤسسات البحثية	إجراء الأبحاث والدراسات في مجال المصادر الطبيعية، وإعداد الخرائط الجيولوجية.	دراسات وأبحاث
14	الهيدرولوجيين	تطوير مصادر المياه والبيئة، وتحقيق التوزيع العادل والشامل لخدمات المياه.	التطوير
15	اللجان المشتركة	صلاحيات ومسؤوليات اللجنة المحلية/أو اللوائية.	اعداد مخططات مكانية تفصيلية
16	المؤسسات الأهلية (معهد الأبحاث التطبيقية، مركز أبحاث الأراضي الإغاثة الزراعية)	إجراء أبحاث متخصصة في التربة، وما يتعلق بها من خرائط غطاء، وأنظمة وتصنيفات، وإجراء البحوث اللازمة لصياغة مواقف واستراتيجيات السياسة العامة بشأن قضايا مثل الأراضي والموارد المائية، وتحسين الوصول للمصادر الطبيعية.	دراسات وابحاث

6.3.4.2. نقاط الضعف والقوة للمؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

لمحاولة الوصول إلى تحليل منطقي لدور المؤسسات الحكومية، والأهلية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، تم الإطلاع على صفحات المؤسسات الإلكترونية، وزيارة بعضها، بالإضافة لجمع القوانين ذات العلاقة، وقراءة نصوصها، لمحاولة الوصول للمهام، والأدوار للمؤسسات مجتمع الدراسة المبحوثة أما أهم الملاحظات، فتتمثل فيما يأتي:

- وجود فجوة بين الواقع والتطبيق، ومثال على ذلك ما نراه في المؤسسات الحكومية وتناقض الأدوار، وإزدواجية القوانين وتضاربها، كما نرى وجود دوائر لإدارة المصادر الطبيعية بالمؤسسات إلا أنه لا يوجد كادر مؤهل للعمل بهذا التخصص، كما أن إنجاز هذه الدوائر على أرض الواقع لا يتناسب وأهدافها الموضوعية بحسب هيكلية الوزارة.
- غياب للقوانين التي تنظم العمل بين المؤسسات، وعدم وضوحها، حيث أنها تعطي إختصاصات متداخلة بين المؤسسات، وهنا يمكن أن يرى التقاطع بين وزارة الزراعة، وسلطة المياه، فقانون الزراعة مثلا رقم 2 لسنة 2003 المادة 54 يعطي سلطة المياه صلاحية إعداد السياسات المائية، وبالتالي على وزارة الزراعة الرجوع لسلطة المياه لتنفيذ المشاريع المتعلقة باستخدام المياه،

للإستهلاك الزراعي، وإعطاء التراخيص لحفر الآبار الزراعية من مهام سلطة المياه، أما الإشراف على الآبار هو مهمة وزارة الزراعة، فالتقاطع بالإختصاصات يقود إلى تضارب بالصلاحيات، خاصة أن الأنظمة لم تحدد هذه الصلاحيات بإستخدام المياه العادمة والري وما إلى ذلك. وهذا ينطبق على سلطة جودة البيئة، وسلطة المياه، ووزارة الزراعة، ومعظم المؤسسات الحكومية ذات العلاقة حيث يعطيها القانون صلاحيات متداخلة بإدارة المصادر، والموارد الطبيعية.

- التداخل الحاصل نتيجة عدم وضوح الهياكل التنظيمية للمؤسسات ذات العلاقة، وأهدافها، التي لا تتسجم مع الواقع الحالي، ويظهر هذا في وزارة التخطيط وهي المسؤولة عن الرقابة على تحقيق أهداف المؤسسات، وإعتماد الهياكل التنظيمية للمؤسسات والرقابة على تنفيذها، إلا أن التداخل بالهياكل والقوانين، ولا يوجد فصل بالمهام والأدوار.
- عدم وجود تفاعل حقيقي، مبني على أسس علمية بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص الغائب تماما، عن هذه العملية وبين المؤسسات الأهلية ذات العلاقة.

مما سبق نستنتج أن تضارب الصلاحيات، والضعف الإقتصادي في الضفة الغربية، أو التوزيع غير العادل للموارد بين الأقاليم في محافظات الضفة الغربية، أدى إلى عدم تلبية الإحتياجات الفعلية للسكان، الذين هم أساس عملية التنمية وعمودها.

وهذا يقودنا إلى أهمية البحث عن المتطلبات، والمعوقات المؤسسية، لهذا القطاع الهام، بشكل معمق، للوصول إلى رؤية واضحة لإدارته، على أسس علمية سليمة، تساعد على تلبية إحتياجات المواطن الفلسطيني، وتعزيز صموده على أرضه، بما ينسجم مع الأهداف الوطنية للسلطة الفلسطينية، وأن تكون مؤسساتنا على إستعداد تام لإقامة الدولة الفلسطينية، بحسب خطة الحكومة 13.

5.2 الدراسات السابقة

فيما يأتي تليخيص لأهم الدراسات السابقة العربية والاجنبية:

1.5.2 دراسات عربية:

عيسى (2012): دراسة بعنوان " نحو نموذج لإدارة تشاركية لمشروعات التنمية الزراعية: دراسة حالة المجتمع المحلي في قرية كفردان، والإغاثة الزراعية كمؤسسة تنموية. هدفت الدراسة للتعرف على واقع إدارة المشروعات التنموية في القرية وأهم المعوقات وسبل مواجهة هذه المعوقات، إضافةً لوضع تصور

لإدارة نموذجية لهذه المشروعات، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بإستخدام المقابلة وتقديم ثلاثة سيناريوهات أولية مقترحة كنموذج للإدارة التشاركية لمشروعات التنمية الزراعية، وكان أهم ما توصلت له الدراسة تلخصت بأن أهم احتياجات قرية كفردان من مشروعات التنمية الزراعية تتمثل في مساعدات مادية وعينية وطرق زراعية وتدريب ومشاريع تصنيع ريفي. وجاءت المعوقات المرتبطة بالمؤسسات الداعمة إعتقاد برامج المؤسسة على أجندة الممول والضغوطات المجتمعية، ومعوقات مرتبطة بالمجتمع المحلي فكانت ميل المؤسسات نحو التفرد بقيادة العمل التنموي وضعف التنسيق ما بين المؤسسات المجتمعية. أما نتائج المقابلة كانت بأن الاحتياجات التنموية للقرية كبيرة، واختيار السيناريو المفضل لإدارة تشاركية للمشروعات التنموية الزراعية بالقرية، فجاءت بتأييد السيناريو القائم على إنشاء جسم تنموي في القرية. وأوصت الدراسة بتبني نموذج إدارة تشاركية، وضرورة تعزيز ثقافة الشراكة المجتمعية عبر برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني. وتحمل الجهات المختلفة مسؤولياتها في إيجاد الوسائل الكفيلة بمواجهة المعوقات المرتبطة بها في إدارة المشروع التنموي وتطوير استراتيجية وطنية تنموية ضابطة للمولين للإلتزام باحتياجات المجتمع وأولوياته وخلق إعلام تنموي قائم على الشراكة والتعاون.

أبو الرب (2011): دراسة بعنوان " التخطيط الفلسطيني لإستخدامات الأراضي بين المتطلبات والمعوقات المؤسسية من وجهة نظر المؤسسات ذات العلاقة"، هدفت الدراسة للتعرف على واقع التخطيط الفلسطيني لإستخدامات الأراضي، وأهم متطلباته ومعيقاته موجهة نظر المؤسسات ذات العلاقة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي من خلال تصميم استباننتين الأولى تقيس واقع تخطيط إستخدامات الأراضي والثانية تقيس متطلباته ومعيقاته المؤسسية إضافة لمقترحات تعزيزية. وجاءت أهم نتائج الدراسة بوضابية مفهوم تخطيط إستخدامات الأراضي، وإيجابية إتجاههم نحو التخطيط. وأن المؤسسات الأكثر ممارسة من قبل مجموع المؤسسات هي بناء قواعد البيانات يليه التخطيط الوطني فالمحلي والإقليمي، بينما جاءت المتطلبات المؤسسية لإنجاح تخطيط إستخدام الأراضي فهو الوعي المؤسسي بأهمية تخطيط إستخدامات الأراضي، وتشريعات متكاملة من أنظمة وقوانين وإستراتيجية وطنية وإرادة داعمة، وكانت أهم المعوقات المؤسسية، التقسيمات الإدارية للصفة، والإهتمام بالعوائد الإقتصادية على حساب التخطيط المستدام للأرض، وعدم وضوح أدوار المؤسسات. أما أهم المقترحات العامة لإنجاح تخطيط إستخدام الأراضي، هي إنجاز مخطط هيكلي وطني، وإنجاز تشريعات متكاملة ينظم عملية التخطيط وإيجاد جسم مؤسسي يتكون من دوائر ممثلة للمؤسسات ذات العلاقة بكوادر مؤهلة قادرة على الربط بين الأبعاد الهندسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية، وضرورة العمل على تعميم ثقافة تخطيط إستخدامات الأراضي، والعمل على دراسة عناصر ومواصفات الخطة الإستراتيجية الوطنية لتخطيط إستخدامات الأراضي والوسائل الكفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في أنشطة ودراسة خريطة علاقات التشبيك والتكامل بين المؤسسات.

الغروف (2010): آليات مقترحة لتطوير السياحة البيئية في الأغوار وتعزيز دورها المتوقع في تحقيق التنمية المستدامة. هدفت الدراسة للتعرف على الآليات الكفيلة بتطوير السياحة البيئية في الأغوار وتعزيز دورها المتوقع في تحقيق التنمية المستدامة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تصميم إستبانة للتعرف على واقع الأغوار الجنوبية من حيث أهم المواقع بالسياحة البيئية وكانت أهم النتائج الدراسة فجاءت بأن أهم المواقع السياحية البيئية في الأغوار الجنوبية هي البحر الميت وجبل القرنطل وعين الفشخة. وكانت أهم المعوقات ضعف الإستثمار في السياحة وضعف الإعلام السياحي وعدم وجود سيادة وطنية على المعابر والإستغلال الجائر للمواقع السياحية، أما أهم المقومات السياحية البيئية، هي وجود البحر الميت ووجود كوادر بشرية مؤهلة وقيادة مؤمنة بالسياحة البيئية. وأوصت الدراسة بضرورة الإستثمار في السياحة عموماً والبيئية خصوصاً في منطقة الأغوار لأنها تمتلك مقومات السياحة البيئية وذلك بالتنسيق ما بين القطاع العام والخاص، وعمل دراسات وأبحاث للنباتات والحيوانات، التي تتواجد في منطقة الأغوار وذلك لحمايتها وإكثارها وحماية التنوع الحيوي، والعمل على تشجيع وتقديم الحوافز للقطاع الخاص للإستثمار في السياحة البيئية.

ياسين (2008): دراسة بعنوان الإدارة البيئية في مؤسسات شرق الخليل بين الواقع ومقترحات تفعيل. هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تفعيل دور الإدارة البيئية بمؤسسات شرق الخليل وتقديم مقترح نظري ومخطط هيكلي للإدارة البيئية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لإنجازها، وتم جمع المعلومات ودراسة واختبار الفرضيات بالإستعانة بمراجعة الأدبيات السابقة، ومعالجتها بالنقد والتحليل وتصميم إستبانة، وإستمارة مقابلة شخصية. كما تم تحليل ومعالجة مخرجات الإستبانة إحصائياً وعرضها بواسطة حزمة (SPSS) الإحصائية، إضافة للعرض والتحليل من المعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات الشخصية. من أهم نتائج الدراسة أن واقع الإدارة البيئية بمؤسسات شرق الخليل واقع ضعيف، وبشكل مدرك لدى مدراء وموظفي مؤسسات شرق الخليل، وكانت أهم المعوقات الإدارة البيئية لعملها بالشكل المطلوب هو نقص التمويل، والتمويل المشروط، وغياب الجهد الوطني في توضيح مهام الإدارة البيئية، كما أن واقع التشبيك في العمل المؤسسي للإدارة البيئية في مؤسسات شرق الخليل واقع ضعيف وغير موجود بمعظم المؤسسات، وغياب دور المؤسسات الحكومية ذات العلاقة في مراقبتها لتطبيق التشريعات والقوانين البيئية بالشكل الملزم. وأوصت الدراسة، بتنفيذ برامج بناء قدرات للموظفين العاملين بالإدارة البيئية على حد سواء، للتقليل من تأثير ضعف الإدارة البيئية في مؤسسات شرق الخليل، وضرورة بناء خطط إستراتيجية وطنية تشارك من خلالها مؤسسات شرق الخليل. بمساندة المؤسسات الحكومية البيئية كسلطة جودة البيئة. وضرورة التشبيك بشكل فعلي بين عمل مؤسسات شرق الخليل كجسم واحد للإدارة البيئية من خلال بناء مشاريع مشتركة تهدف جميعها لتحقيق دور الإدارة البيئية الفعالة في التنمية المستدامة وتقليل التكاليف عن هذه المؤسسات.

حماد (2008): دراسة بعنوان واقع الإدارة بالمشاركة في منظمات المجتمع المدني في محافظة رام الله والبيرة، من وجهة نظر العاملين فيها آفاق تعزيزها، أجريت هذه الدراسة في العام (2008) في محافظة رام الله، ومثل فيها جميع العاملين في منظمات المجتمع المدني من المحافظة مجتمع الدراسة، وجاءت عينة الدراسة عشوائية بحجم (140) عامل، وهدفت الدراسة التعرف على واقع الإدارة بالمشاركة في منظمات المجتمع المدني في محافظة رام الله والبيرة، من وجهة نظر العاملين فيها آفاق تعزيزها، وقد استخدم في إنجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي ولتحقيق أهدافها تم مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، وجاءت تصميم الأداة، الاستبانة مكونه من (47) فقرة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن المشاركة في العملية الإدارية في منظمات المجتمع المدني بناءة في التخطيط وفي إتخاذ القرارات وفي الولاء والانتماء المؤسسي وفي تدريب العاملين وحفزهم، وفي تطوير القيادات الإدارية. أيضاً كان من نتائج الدراسة أن بعضاً من منظمات المجتمع المدني في محافظة رام الله والبيرة لا تتبع الإدارة بالمشاركة، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها، تعزيز العملية الإدارية التشاركية في عمل منظمات المجتمع المدني، وإعطاء اهتمام متزايد بآراء العاملين، وأفكارهم، وضرورة إفراح المجال وبشكل فعلي حقيقي للعاملين في اتخاذ القرارات الإدارية، وتحسين قدرة العاملين على تحمل المسؤوليات ودعم برامج وأنشطة المنظمة.

سلحوت (2007): دراسة بعنوان فاعلية الأداء المؤسسي لمؤسسات إدارة مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال حالات دراسية "نموذج المؤسسات الخاصة بإدارة قطاع المياه في الضفة الغربية". هدفت الدراسة إلى تقييم وضع بعض مؤسسات المياه والبلديات الموجودة في الضفة الغربية من النواحي: القانونية، الفنية، الإدارية، المالية، إدارة المعلومات)، واستنتاج النموذج المؤسسي الملائم لإدارة قطاع المياه في الضفة الغربية. و استخدم المنهج الوصفي، و كانت أدوات الدراسة الرئيسية هي دراسة حالات عملية من خلال زيارات ميدانية للبلديات والمؤسسات المتخصصة بإدارة مصادر المياه من خلال مقابلة المسؤولين والموظفين في هذه المؤسسات بالإضافة إلى جمع البيانات الثانوية المتعلقة بالأداء القانوني، الفني، الإداري، والمالية، إدارة المعلومات). ثانياً، إستبيان آراء العاملين والمهتمين في قطاع المياه بتوزيع إستبانته تم توزيعها على 100 مبحوث شملتهم عينة الدراسة، وتم تحليلها إحصائياً على بإستخدام رزمة التحليل الإحصائي SPSS. و من أهم النتائج، بأن الترتيب المؤسسي الحالي لقطاع المياه يعاني من مشاكل حقيقية يجب عدم إغفالها أو تجاهلها، ومن هذه المشاكل: ضعف الأداء القانوني، الفني، والإداري والمالي. وكذلك بينت لدراسة معاناة قطاع المياه في فلسطين يعاني من عدة المعوقات، منها ضعف الأداء الفني للمؤسسات العاملة في قطاع المياه وعلى رأسها البلديات ومؤسسات المياه الأخرى، وضعف الأداء الإداري والهيكلية لهذه المؤسسات بالإضافة لعدم توفر قنوات إتصال بين المؤسسات وسلطة المياه الي ترأس هذه المؤسسات. بينما جاءت أهم نتائج هذه الدراسة فقد إستنتج أن

النموذج المؤسسي الممكن التوصية بتطبيقه لإدارة قطاع المياه الفلسطيني هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار مؤسساتي وتشريعي واضح ومدروس لضمان إدارة قطاع المياه بصورة سليمة تضمن الكفاءة والإستمرارية

حمودة (2007): دراسة بعنوان أثر التشبيك على السياسات التنموية وانعكاساته على المؤسسات المشاركة/ حالة دراسية- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. هدفت الدراسة للتعرف على آثار التشبيك والتنسيق بين المؤسسات الأهلية الفلسطينية على مسارات العمل التنموي والإجتماعي في فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال أداتين للقياس هما الإستبيان والمقابلة الشخصية. وتوصلت الدراسة بأن شبكة المنظمات الأهلية في إطار تشاوري وتنسيقي، وليس لها صلاحية لإلزام الأعضاء، كما أن الشبكة لا تعمل على توفير الدعم المالي وتعزيز العلاقات الخارجية، ولا على تأهيل قيادات وكوادر المؤسسات الأعضاء فيها. وكان أهم مقترحات الدراسة ضرورة إعادة وصياغة الهيكلين التنظيمي والإداري للشبكة

دراويش (2006): دراسة بعنوان القرية النموذجية في إدارة مصادر المياه حالة دراسية- قرى وادي العروب، أجريت هذه الدراسة في عام 2008 في قرى وادي العروب، ومثل فيها أهالي منطقة العروب مجتمع الدراسة، وجاءت عينة الدراسة عشوائية بحجم (200) فرد من أفراد المنطقة، و(20) مزارعا للمقابلة الشخصية، وتمت مقابلة عدد من أصحاب مصانع الحجر، وكان من أهم اهداف الدراسة التعرف على إدارة مصادر المياه واقتراح افضل الآليات لإدارتها، التي يمكن من خلالها تحقيق فعالية وكفاءة في إستخدام المياه نحو تحقيق الإستدامة، وقد إستخدم في إنجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهدافها تم مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، وجاءت تصميم الاستبانة مكون من (57) فقرة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن سكان منطقة العروب يقومون بممارسات غير سليمة كثيرة عند استخدام المياه وعدم استفادتهم من الحصاد المائي وعدم استخدام وسائل ترشيد استهلاك المياه وكان من أهم التوصيات الاستفادة من الحصاد المائي وعدم استخدام وسائل ترشيد استهلاك المياه وكان من أهم التوصيات الاستفادة من الحصاد المائي على جميع المستويات وإتباع الأساليب الحديثة في الري، والاستفادة من المياه العادمة المعالجة في ري الاشجار، وتشجيع المزارعين على بناء بيوت بلاستيكية بدل الزراعة المكشوفة واستخدام تقنيات حديثة في مصانع الحجر لإعادة استخدام المياه.

التميمي (2007): دور برامج الوعي البيئي التي تنفذها شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية في تحقيق إستدامة الموارد. هدفت الدراسة للتعرف على دور برامج الوعي البيئي التي تنفذها المؤسسات الأعضاء في تحقيق إستدامة الموارد. ومحاولة التعرف على موقع فعاليات الوعي البيئي والفئة التي تستهدفها

فعاليات الوعي البيئي التي تنفذها المؤسسات. وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إستبانتيوإستمارتي مقابلات شخصية وهاتفية وتحليل البيانات من خلال برنامج SPSS. وجاءت نتائج الدراسة أن برامج الوعي البيئي التي تنفذها المؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية لا تساهم في تحقيق إستدامة الموارد. كما يتضح بإيجاد تباين في آراء المبحوثين حول الفئات التي تستهدفها الفعاليات البيئية المختلفة وكذلك دور الفئات في دورة حياة الفعاليات البيئية في هذه المؤسسات. وكانت أهم المقترحات التي تقدم بها الإستشاريون من خلال مقابلاتهم ضرورة تفعيل دور شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية كجسم تنسيقي للسعي لجلب التمويل اللازم لبرامج الوعي والتوعية البيئية، بشكل يضمن إستمرارها على شكل برامج وطنية بالإضافة إلى السعي للتخصيصية والتقليل من الازدواجية في البرامج المنفذة. وضرورة تفعيل دور الشبكات الحالية وخاصة شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية كجسم تنسيقي، وضرورة تطوير وتنفيذ برامج بناء قدرات الموظفين العاملين فيها بمجالات البيئة والتوعية لبيئية على حد سواء.

أبو شمة (2006): دراسة بعنوان "تدهور الأراضي الزراعية في جبال فلسطين الوسطى". حيث أجريت هذه الدراسة في عام 2005-2006، ومثلت الأراضي الزراعية في جبال فلسطين الوسطى بشمال غرب محافظة رام الله مجتمع الدراسة، والتعرف وقد هدفت الدراسة إلى فهم ومعرفة أسباب تدهور الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، والتعرف على آثار تدهور الأراضي الزراعية على سكان منطقة الدراسة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة أفضل السبل والطرق الممكنة إستخدامها وتطبيقها على منطقة الدراسة، لمقاومة تدهور الأراضي الزراعية والمحافظة عليها. وتكمن أهمية الدراسة بالحالة المستمرة من التراجع والتدهور بالنسبة للأراضي الزراعية في فلسطين بشكل عام، وفي منطقة الدراسة بشكل خاص. واعتمد الباحث في دراسته على الدراسة الميدانية والعينات المخبرية، بالإضافة إلى الاستبانة والمقابلات الشخصية والتحليل الإحصائي والملاحظة، واستعان الباحث بجمع المعلومات المتعلقة بالظروف البيئية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة. وكانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين تدهور الأراضي الزراعية وبين العوامل البشرية والاقتصادية، بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين تدهور الأراضي الزراعية وبين العوامل الإجتماعية، والعوامل السياسية والعوامل الطبيعية.

التميمي، ع. الشعبي، ع. (2009): دراسة بعنوان " النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني"، هدفت الدراسة للتعرف على أهم العلاقات التي تربط سلطة المياه ومختلف المؤسسات الحكومية وطبيعة العلاقات بينها، إستخدم المنهج التاريخي لإجراء الدراسة، وتم تحليل القوانين وإزدواجيتها وبيان أهم العلاقات بين المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، وتمثلت الدراسات بوزارة الزراعة، وسلطة جودة البيئة، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، والإدارة العامة للمصادر الطبيعية، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية.

وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين المؤسسات ولا بد من التعاون بين المؤسسات ذات العلاقة لمنع الإزدواجية ولتنسيق العمل بين المؤسسات، لتفعيل التنسيق والتشبيك والإدارة المتكاملة بين المؤسسات.

2.5.2. دراسات أجنبية:

مازريكو (2010): دراسة بعنوان " تقييم إدارة المصادر الطبيعية في جنوب أستراليا"، تناولت الدراسة البحث حول أهم الفرص الجديدة لإدماج منهجية جديدة في إدارة المصادر الطبيعية وتوفير أداة تقييم عملية لإدارة المصادر الطبيعية. واستخدمت الباحثة المنج التجريبي والنظري وقامت بإجراء المقابلات مع مختلف الوزارات التي تدير المصادر الطبيعية في جنوب أستراليا.

آيو (2007): دراسة بعنوان "الإدارة المجتمعية للمصادر الطبيعية في كينيا"، هدفت الدراسة لتقييم الإدارة المجتمعية للمصادر الطبيعية، والتي جاءت كبديل لسيطرة وإشراف الحكومة على المصادر الطبيعية. وناقشت الدراسة التجربة الكينية لمعرفة المشاكل التي تواجه إدارة المصادر الطبيعية في كينيا، وتم اقتراح طرقاً عديدة للوصول لإدارة المصادر الطبيعية، والتوصل لنتائج اقتصادية ملموسة يستفيد منها المجتمع المحلي. وتم جمع المعلومات عن طريق النقاشات مع ممثلي المجتمعات المحلية ومشرفي المصادر. وقد وجد الباحث أن منهجية الإدارة المجتمعية للمصادر الطبيعية في كينيا فكرة ناجحة وقابلة للتطبيق.

لادرتز (2004): دراسة بعنوان " نحو إدارة مستدامة لمصادر المياه في الاتحاد الأوروبي"، دراسة حالة المياه كمصدر من المصادر الطبيعية المهمة في الاتحاد الأوروبي. وقد كانت مشكلة الدراسة بالاستغلال الأمثل لمصادر المياه والحفاظ عليها لتحقيق التنمية، والعمل على تحسين وضع مكانة المسطحات المائية عن طريق تشجيع الطلب على الهندسة البيئية للطاقة المتجددة.

روي (2001): بعنوان القضايا المتعلقة بالمحافظة على المصادر والتنمية المستدامة في الهند"، قامت الدراسة بدراسة الأوضاع في الهند من حيث المصادر الطبيعية والتنمية المستدامة، وتمثلت مشكلتها بأن الهند يشهد نمواً اقتصادياً سريعاً، الذي يعمل على تقليل الفقر فيها، ولكن هذا النمو السريع للمصادر البيئية في الهند، مما أدى لتدهورها، إضافة لتزايد أعداد السكان وتزايد المشكلة صعوبة بهذا النمو الاقتصادي، لأنه لن يصاحبه تنمية مستدامة طالما وضع البيئة والموارد الطبيعية في تدهور، وأوصت الدراسة بأن تصبح دراسة إدارة المصادر الطبيعية بالهند إدارة مجتمعية، ولكن المشكلة أن هذه المنهجية لن تتجح بسبب غياب حقوق الملكية للمجتمع والنساء وهم بحاجة لمؤسسات للحفاظ عن هذه الحقوق.

3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تضمنتها الدراسة أعلاه، يمكن ملاحظة أن توفر البيانات والمعلومات الضرورية من متطلبات إدارة المصادر الطبيعية، كما أن الأهداف يجب أن تكون واقعية ويمكن تحقيقها، كما بينت الدراسات أهمية الموارد المالية، والأنظمة، والقوانين، في عملية إدارة المصادر الطبيعية.

بتحليل الدراسات وتصنيفها، يشير بوضوح إلى أهمية دراسة وبحث المصادر الطبيعية، ففي الدراسات السابقة وخاصة المحلية والعربية، تم البحث في مجال المصادر الطبيعية من جانب فني وأنماط إدارة المصدر بشكل منفصل، أما هذه الدراسة ستبحث في المجال الإداري المؤسسي وبناء نموذج مؤسسي شامل، وذلك كون هذا المجال البحثي لم يتم تناوله بشكل كاف فيما سبق من دراسات، وعليه يتضح أهمية الدراسة الحالية كونها ستتم ما نقص من معلومات علمية حول المجال المبحوث لتكون منطلقاً لدراسات لاحقة.

كما يمكن أن تساعد إدارات المصادر الطبيعية على تحقيق نموذج مؤسسي فاعل وعلى أسس علمية في مجال إدارة المصادر الطبيعية.

6.2 خلاصة

بالإضافة لمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، فقد تم أيضاً قراءة الواقع الفلسطيني بإدارة المصادر الطبيعية عبر مراجعة القوانين وقرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة، والصفحات الإلكترونية للمؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في هذا المجال.

الفصل الثالث

منهج وإجراءات الدراسة

1.3 تمهيد

يتناول هذا الفصل، وصفاً تفصيلياً لمنهج الدراسة، وإجراءاتها، وأدواتها، وصدقها وثباتها، وحدودها، ومجتمعها، وعينتها، بالإضافة لأساليب المعالجة الإحصائية.

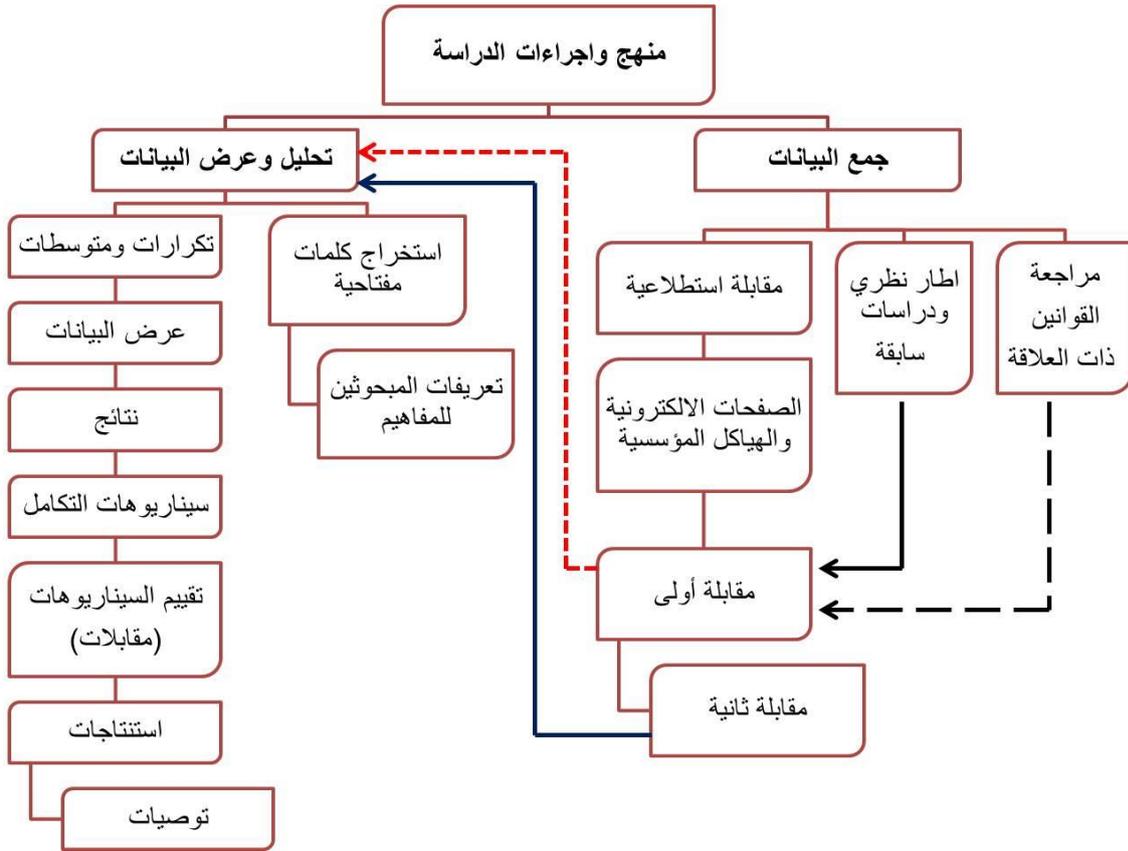
2.3 منهجية الدراسة

لقد اعتمدت الدراسة في مجملها، المنهج الوصفي التحليلي فتناول المنهج التحليلي تحليل القوانين ومحتوى الصفحات الإلكترونية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية. فيما يتعلق بالقسم الأول من الدراسة، والخاص بالجزء النظري، فقد تم الإستفادة بالمنهجين التاريخي وتحليل المضمون، حيث تم الرجوع إلى أهم ما جاء في أدبيات المصادر الطبيعية في الكتب، والدوريات، والدراسات البحثية، والرسائل الجامعية، إلى جانب مراجعة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية والمعمول بها في الضفة الغربية، والصفحات الإلكترونية للمؤسسات المتوقع مشاركتها في إدارة المصادر الطبيعية، بهدف التعرف على المؤسسات المفترض مشاركتها بحسب القوانين، ومدى ترجمة ذلك في رسائل وأهداف المؤسسات، وكذلك بهدف التعرف على المؤسسات المشاركة فعلاً، ومستويات المشاركة وأهدافها. أما فيما يتعلق بالقسم الثاني من الدراسة، والخاص بالجزء الميداني، فقد اعتمد المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة بشكل رئيسي، حيث تم تصميم إستمارتي مقابلة، الأولى كانت بغرض التعرف على الجهات المشاركة في الواقع في إدارة المصادر الطبيعية، ودور كل منها، ومفهومها وإتجاهه نحو إدارة

المصادر الطبيعية، أما الثانية فخصصت لجمع البيانات ذات العلاقة بالمتطلبات والمعيقات المؤسسية، ووسائل ومقترحات لتعزيز إدارة المصادر الطبيعية، إضافةً لفحص ثبات الإجابات ودقتها.

3.3 إجراءات الدراسة

لقد جاءت إجراءات الدراسة متمثلة في العديد من الأنشطة، التي تظهر ملخصة في الشكل (1.4).



شكل 1.3: إجراءات الدراسة

أما تفاصيل الأنشطة فهي كما يأتي:

- الإطار النظري والدراسات السابقة: تم جمع المعلومات حول الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة بالإستناد إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة في إدارة المصادر الطبيعية، من تقارير ومنشورات مؤسسية (حكومية، وأهلية، وبحثية)، بالإضافة إلى الكتابات والدراسات البحثية حول إدارة المصادر الطبيعية والتي أعدتها المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية.

- مراجعة القوانين الفلسطينية والصفحات الإلكترونية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية (ملحق 1.3، وملحق 2.3)
- المقابلات الإستطلاعية: بغرض تعزيز وتعميق معرفة الباحثة حول واقع إدارة المصادر الطبيعية، وإستطلاع الظروف المحيطة بالمصادر الطبيعية، لذا كان لا بد لها من إجراء مجموعة من المقابلات الإستطلاعية مع عدد من موظفي المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، مثل سلطة البيئة، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه وكان مجموع عدد المبحوثين 11 موظف وذلك عدا المقابلات الإستطلاعية العشوائية ولكن تم الإقتصار على ذوي العلاقة المباشره بالمصادر الطبيعية.(جدول 1.3).
- أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة بشكل أولي على تحليل القوانين ذات العلاقة بإدارة المصادر والصفحات الإلكترونية إضافةً للأدبيات، وبشكل رئيس على المقابلات، وأعتمد في بنائهما على مراجعة الأدبيات، والمقابلات الإستطلاعية، وعلى إستخدام مخرجات تحليل البيانات التي جمعت بواسطة المقابلات كوسيلة إضافية مساعدة في بناء المقابلة الثانية (مقابلة المتطلبات والمعوقات).
- المقابلة الأولى: مقابلة المؤسسات المشاركة، بعد التعرف على المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية تم وضع الأسئلة بناءً على نتائج المقابلات الإستطلاعية، وتم الحديث مع الموظفين بالمؤسسات الرسمية للتعرف على دور المؤسسات الرسمية ومستوى التعاون والمشاركة بين الوزارات (ملحق 3.3).
- المقابلة الثانية: مقابلة المتطلبات والمعوقات تتضمنها مقابلة الواقع والتكامل، جاءت نتائج مقابلة المؤسسات المشاركة كأساس لمقابلة الواقع والتكامل فكانت المقابلة الأولى كمعزز لإجابات المبحوثين، وكانت الأسئلة أكثر دقة وشمولية، وتم إجراء المقابلة مع عدد من المسؤولين المباشرين بالمؤسسات لم يكن بالإمكان الوصول لهم بالمقابلة الأولى لضيق وقتهم وعدم التمكن من الوصول لهم إلا بشكل رسمي، ومنها تم الوصول للإجابات المرجوة منهم، إضافة لأهم المتطلبات والمعوقات لإدارة المصادر الطبيعية (ملحق 4.3).
- السيناريوهات: بعد التعرف على المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية، والهيكل التنظيمية ذات العلاقة بالمصادر، قامت الباحثة بإقتراح عدد من السيناريوهات على الموظفين، تم ترشيح السيناريو الأفضل من وجهة نظر الموظفين مع إنتقاد للمقترحات الأخرى.
- جمع وتحليل البيانات: قبل البدء بتحليل البيانات، تم فرز الإجابات، واستبعاد ما لم يكن منها صالحا (نسبة مرتفعة من الأسئلة غير المجابة، عدم جدية المبحوثين في الإجابة)، ثم تم إغلاق الإجابات المفتوحة للتمكن من تحليلها.

- عرض النتائج ومناقشتها: بعد الإنتهاء من التحليل، ولأغراض عرض نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها بوسائل الدراسة المختلفة، لإعداد وسائل عرض البيانات المختلفة من جداول وأشكال أينما تطلبت الدراسة ذلك، ثم تم مناقشة النتائج في محاولة لتفسير العلاقات والتعرف على الأسباب الكامنة وراء النتائج التي تم الحصول عليها.
- الإستنتاجات والتوصيات: بالإستناد إلى نتائج الدراسة تم إستخلاص الإستنتاجات، والتي بدورها بنيت عليها التوصيات والمقترحات.

4.3 أدوات الدراسة

إستنادا إلى أن الدراسة في إجراءاتها، وأنشطتها، تحددت بشكل كبير بإستخدام الباحثة لمقابلتين، وبعد تحليل ومعالجة بيانات المقابلة الأولى (الجهات المشاركة في إدارة المصادر وأدوارها)، وبالإستفادة من نتائجها تم إجراء مقابلة ثانية (إدارة المصادر الواقع والتكامل). وفيما يلي تناول كل مقابلة بشكل مفصل.

1.4.3. المقابلات:

فيما يأتي شرح تفصيلي، لتصميم هذه الأدوات:

1.1.4.3. المقابلة الأولى (الجهات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية وأدوارها):

بالإستفادة من نتائج مراجعة الأدبيات، والهيكل التنظيمية للوزارات، والقوانين والتشريعات ذات العلاقة المعمول بها في الضفة الغربية، وبناتج المقابلات الإستطلاعية التي أجريت مع الإحدى عشر موظف من ذوي الإطلاع على واقع المصادر الطبيعية في الوزارات ذات العلاقة بإدارة المصادر وهي (وزارة الزراعة، سلطة المياه، وزارة البيئة، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمصادر الطبيعية في وزارة الإقتصاد الوطني، وزارة الحكم المحلي، سلطة الطاقة)، وبناءً عليها تم تصميم إستمارة مقابلة أولية تم توزيعها على عدد من ذوي الخبرة والمراكز بالوزارات، وأخيراً القيام بمقابلات رسمية مع عدد الموظفين المسؤولين في المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية في المؤسسات الحكومية، وجاءت المقابلة مكونة من محورين، مبني كل محور على سؤال رئيس هو التعرف على الجهة ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية حسب المصدر الطبيعي، والثاني مستوى التعاون بين الجهات المختلفة حسب نوع النشاط الذي يمارس تحت سقف إدارة المصادر الطبيعية. تصميم الأداة وتوزيع الفقرات على المحاور المختلفة مبين أدناه في الجدول (1.3)، أما دليل المقابلة الكامل فمبين في الملحق (3.3).

2.1.4.3. المحاور الأساسية في مقابلة الجهات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية وأدوارها:

بعد الإطلاع على نتائج المقابلات الإستطلاعية، تم تصميم مقابلة للتعرف على الجهات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية.

جدول 1.3: محاور مقابلة الجهات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية:

الرقم	المحور	الفقرات
1	السؤال الأول	التعرف على مجال عمل الجهة ذات العلاقة بإدارة المصادر
2	السؤال الثاني	مستوى التعاون بين الجهات المشاركة بإدارة المصادر

3.1.4.3. المحاور الأساسية في مقابلة الواقع والتكامل

إستناداً لنتائج المقابلة الأولى للجهات المشاركة، التي تم إجرائها مع عدد من المبحوثين في المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، تم تصميم مقابلة تبحث إدارة المصادر الطبيعية من حيث الواقع ما بين المتطلبات والمعوقات، بالإضافة للعلاقة التكاملية ومفهومها، وأهم معيقاتها ومتطلباتها، كما بالجدول (2.3).

جدول 2.3: محاور مقابلة الواقع والتكامل:

الرقم	المحور	الفقرات
1	القسم الأول	مفهوم إدارة المصادر الطبيعية وأهم معيقاتها ومتطلباتها
2	القسم الثاني	مفهوم العلاقة التكاملية وأهم معيقاتها ومتطلباتها وإمكانية تحفيزها
7	المجموع	

5.3 السيناريوهات المقترحة

بالإطلاع على نتائج المقابلات الإستطلاعية، والهياكل التنظيمية للمؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر، تم إقتراح السيناريوهات التالية، كما بالجدول (3.3).

جدول 3.3: السيناريوهات المقترحة لإدارة المصادر الطبيعية:

الرقم	المحور	السيناريو
1	السيناريو الأول	سيناريو الواقع لإدارة المصادر الطبيعية.
2	السيناريو الثاني	خلق جسم وزاري مستقل للمصادر الطبيعية.
3	السيناريو الثالث	التكامل المؤسسي - وتقاسم المسؤولية.
4	السيناريو الرابع	المجلس التنسيقي لإدارة المصادر الطبيعية.

6.3 حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يأتي:

- الحدود المكانية: محافظة رام الله والبيرة.
- الحدود الزمانية: الفترة الواقعة ما بين كانون أول عام 2012 ونيسان 2013.

1.6.3. مجتمع وعينة الدراسة:

مثل العاملين بالدوائر المختصة بإدارة المصادر الطبيعية في الوزارات الحكومية ذات العلاقة، والمؤسسات الأهلية والبحثية في محافظتي رام الله والبيرة، مجتمع الدراسة، كما يبين الجدول (4.3).

جدول 4.3-أ: مبحوثي المقابلات.

الرقم	المؤسسة البحثية	المقابلة الأولى		المقابلة الثانية	
		الاسم	الصفة الوظيفية	الاسم	الصفة الوظيفية
1	وزارة الحكم المحلي	سليمان أبو مفرح	مدير دائرة	عزام الحجوج	مدير عام التنظيم
2	سلطة البيئة	جميل مطور	نائب وزير البيئة	جميل مطور	نائب وزير البيئة
3	وزارة الزراعة	زكريا السلاودة	وكيل مساعد	قاسم عبده	وكيل مساعد دائرة المصادر الطبيعية
4	سلطة الطاقة	-	موظف	-	مدير دائرة
5	سلطة المياه	وليد محيسن	مدير دائرة	خليل غبيش	رئيس دائرة المياه
6	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	أحمد صالح	مدير المشروع الوطني المكاني	أحمد صالح	مدير المشروع الوطني المكاني

جدول 4.3-ب: مبحوثي المقابلات.

الرقم	المؤسسة البحثية	المقابلة الأولى		المقابلة الثانية	
		الاسم	الصفة الوظيفية	الاسم	الصفة الوظيفية
7	وزارة الاقتصاد الوطني	علي حساسنة	مدير عام	محمد حمائل	مدير عام دائرة المصادر الطبيعية
8	وزارة الأشغال العامة والإسكان	بسام الشعلان	مدير عام الإسكان التعاوني	مصطفى السفاريني	مدير دائرة

أما عينة الدراسة فجاءت صدفية، في الواقع، بالرغم أنها كانت قصدية نظرياً للمحددات الآتية:

- ضعف رغبة المبحوثين المستهدفين في الإجابة على أسئلة المقابلة، بل ورفضهم لها أصلاً.
- كانت الإجابات في أغلبها غير مستكملة لعدد من الأسئلة.
- صعوبة إجراء المقابلات لإرتباطات المبحوثين المختلفة، مما لم يسمح بإجراء المقابلات بأحيان كثيرة.

7.3 تحليل البيانات:

لقد جاءت تحاليل البيانات في اتجاهين:

1.7.3. تحاليل كيفية:

جاءت متركزة في إستنباط تعريفات المبحوثين لإدارة المصادر الطبيعية، والعلاقات التكاملية، المتطلبات والمعوقات، وجاءت الآلية بإشتقاق كلمات وعبارات مفتاحية من إجابات المبحوثين، لتسهيل مقارنة إجاباتهم بعضها ببعض، وتطبيق التحاليل الوصفية عليها (أمثلة على هذا النهج يعرضه الجدولين (5.3)، (6.3)، وقد تم إتباع هذا المنهج أيضاً في تحديد المتطلبات والمعوقات ووسائل التحفيز والأدوار التكاملية وباقي الأسئلة.

2.7.3. تحاليل إحصائية وصفية:

إنحصرت التحاليل الوصفية في إحتساب التكرارات والمتوسطات الحسابية، فتم أحتساب التكرارات لانها

تشير للوزن النسبي لإجماع المبحوثين حول الإجابة، فيفيد عدد المبحوثين المؤيدين للفكرة وهو ما يعكس شيوع المؤيدين بين المبحوثين للفكرة. أما المتوسط الحسابي فهو ما يعكس وزن وقيمة الأوزان التي أعطيت من المبحوثين للموضوعات المختلفة.

جدول 5.3: العبارات المفتاحية المستخلصة من تعريفات مبحوثي إستمارة المؤسسات لمفهوم إدارة المصادر الطبيعية

الرقم	إدارة المصادر الطبيعية
1	الإدارة المتكاملة والرشيده
2	التدبير والتقييم والتخطيط
3	ضمان الإستغلال الأمثل للمصادر لتحقيق الإستدامة
4	حماية المصادر من الإستنزاف والتلوث وسوء التوزيع
5	إدارة ضمن إستراتيجيات وطنية وسياسات

جدول 6.3: العبارات المفتاحية المستخلصة من تعريفات المبحوثين لمفهوم العلاقة التكاملية.

الرقم	العلاقة التكاملية
1	توزيع الأدوار
2	تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل قطاع
3	التغذية الراجعة بين القطاعات المتكاملة
4	التخصص والإبداع لكل قطاع على حدى
5	الإستغلال الأمثل للموارد بشكل مستدام
6	تحقيق التوازن بين قطاعات الإختصاص
7	تنظيم العلاقة بين كافة القطاعات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية
8	الشراكة بين أطراف المسؤولية
9	تظافر جهود الجهات المعنية بإدارة المصادر الطبيعية
10	عمل إستراتيجية شاملة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يأتي تلخيص البيانات التي تم جمعها بواسطة المقابلات حول أدوار المؤسسات في إدارة المصادر الطبيعية وأهم المتطلبات والمعوقات، وكذلك الوضع للعلاقة التكاملية.

1.4 المؤسسات الرسمية وأدوارها في إدارة المصادر الطبيعية عموماً:

في مجال إجابة سؤال الدراسة المتعلق المؤسسات الرسمية المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية وأدوارها بحسب جاءت النتائج جدول (1.4):

جدول 1.4-أ: أدوار المؤسسات الرسمية في إدارة المصادر الطبيعية:

المجموع	رسم الخرائط	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	المؤسسات الحكومية
125	16	5	4	3	6	26	31	23	11	سلطة المياه
110	10	9	9	11	14	18	14	13	12	وزارة الزراعة
205	17	22	16	14	29	22	29	30	26	سلطة البيئة
45	6	7	3	2	5	3	9	5	5	الحكم المحلي
45	5	5	3	4	4	5	8	7	4	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
54	5	8	2	4	7	4	9	8	7	وزارة الاقتصاد

جدول 1.4-ب: أدوار المؤسسات الرسمية في إدارة المصادر الطبيعية:

المجموع	رسم الخرائط	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	المؤسسات الحكومية
78	8	7	7	9	12	12	15	8	12	سلطة الطاقة
178	15	14	13	18	15	29	27	24	23	هيئة الغاز والبتترول
33	1	0	17	0	11	0	0	0	4	وزارة المالية
	83	77	74	65	103	119	142	118	104	المجموع

- المجموع الأفقي: تكرارت إجابات المبحوثين حول مشاركة المؤسسات في مجالات الإدارة المختلفة.
- المجموع العمودي: مجموع إجابات المبحوثين حول مشاركة كافة المؤسسات بالمجال المفرد لإدارة المصادر الطبيعية.

بالنظر لنتائج الجدول (1.4)، جاءت النتائج بأن سلطة البيئة الأكثر مشاركة بإدارة المصادر الطبيعية، بواقع مجموع تكرارات في إجابات المبحوثين 205 لكافة المجالات ويليها هيئة الغاز والبتترول 178. تبدو النتائج مناسبة للواقع فسلطة البيئة لها علاقات مع كافة القطاعات في حين سلطة المياه ووزارة الزراعة هي وزارات تخصصية من حيث القطاع، فسلطة المياه تتخصص في مجال المياه، ووزارة الزراعة تختص بالأراضي والتربة، فمن الطبيعي أن تحصل سلطة البيئة أعلى مستوى تكرار. أما التكرار لهيئة الغاز والبتترول تبدو غير مناسبة من واقع أنها غير تخصصية قياساً بسلطة المياه والزراعة، وليس هناك أي نشاط حقيق أو هيكل تنظيمي أو قانون بالتعامل مع المصادر الطبيعية والبتترول والغاز، لا يستخرج بفلسطين وعليه يبدو الرقم غير منطقي لمساهمته بإدارة المصادر الطبيعية الفلسطينية. أما في مجال إدارة المصادر الطبيعية بالتخطيط والتنسيق وقواعد البيانات والبحوث ونشر البيانات، هذا الارتفاع بمجموع التكرارات يكاد يؤكد على أهمية مساهمة المؤسسات بكل مجال من مجالات الإدارة على إجماع المبحوثين الأهمية لكافة الأنشطة مع التركيز على قواعد البيانات في إنجاز الإدارة الناجحة للمصادر الطبيعية، وبحسب المبحوثين تعتبر سلطة البيئة ووزارة الزراعة والمياه تتشارك بالمساهمات الرئيسية بكافة الأنشطة حيث وتتبادل الدور الأكبر من نشاط لآخر. أما فيما يتعلق بهذه المؤسسات وأدوارها بحسب كل مصدر طبيعي، فكانت النتائج كما هو أدناه:

1.1.4. إدارة المياه:

في مجال إجابة سؤال الدراسة المتعلق بأدوار المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية المياه كما

بالجدول (2.4).

جدول 2.4: أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المياه بحسب المبحوثين:

المجموع	رسم الخرائط	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	المؤسسة
27	3	3	3	3	3	3	3	3	3	سلطة المياه
8	1	1	0	0	0	1	2	1	2	وزارة الزراعة
10	1	2	0	0	1	2	2	1	1	سلطة البيئة
16	2	1	2	2	2	2	2	1	2	وزارة الحكم المحلي
6	1	0	0	0	0	2	2	1	0	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	وزارة الاقتصاد
2	0	1	0	0	1	0	1	0	0	سلطة الطاقة
3	0	0	0	0	0	0	1	1	1	هيئة الغاز والبتروول
3	0	0	1	0	1	0	0	1	0	وزارة المالية
	8	8	6	6	7	10	14	9	9	المجموع

- المجموع الأفقي: تكرارات إجابات المبحوثين حول مشاركة المؤسسات في مجالات الإدارة المختلفة.
- المجموع العمودي: مجموع إجابات المبحوثين حول مشاركة كافة المؤسسات بالمجال المفرد لإدارة المياه.

بالنظر لنتائج الجدول (2.4)، تبين أن أعلى نسبة إجماع للمبحوثين على المشاركة لسلطة المياه في إدارة المصادر وهذا أمر طبيعي فتعتبر المياه أهم مصدر من المصادر الطبيعية بفلسطين، ويليه وزارة الحكم المحلي بعدد تكرارات 16 طبيعي أن تكون تكرارات وزارة الحكم المحلي مرتفعة لتعاونها والتنسيق مع البلديات والهيئات المحلية منها في البيئة، ويليه سلطة البيئة والزراعة وهذا يدل على إدراك الموظفين لأهمية مصدر المياه بالوزارات ذات العلاقة.

وكانت أضعف التكرارات لوزارة الاقتصاد الوطني وعدم المعرفة لدى الموظفين بالوزارات بوجود دائرة للمصادر الطبيعية بوزارة الاقتصاد الوطني. وجاءت أعلى نسبة مشاركة للوزارات بمجال قواعد البيانات ونشرها وهذا يدل على أن مستوى التعاون الأكبر هو بقواعد البيانات ونشرها. وبينما أضعف مستويات التعاون بالتأهيل والتمويل.

2.1.4. إدارة التربة:

في مجال إجابة سؤال الدراسة المتعلق بأدوار المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية للتربة كما بالجدول (3.4).

جدول 3.4: أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة التربة بحسب المبحوثين:

المؤسسة	التخطيط والتنسيق	البحوث	قواعد البيانات	نشر البيانات	الرقابة	التأهيل	التمويل	المختبرات	رسم الخرائط	المجموع
سلطة المياه	0	2	1	0	1	0	0	1	1	6
وزارة الزراعة	5	5	6	6	5	4	4	4	6	45
سلطة البيئة	4	4	4	6	5	4	3	4	2	36
وزارة الحكم المحلي	4	5	3	3	3	5	3	3	3	32
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	2	4	6	7	1	0	1	1	3	25
وزارة الاقتصاد	1	2	2	2	1	1	2	1	2	14
سلطة الطاقة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
هيئة الغاز والبتروك	2	1	1	0	1	0	0	1	0	6
وزارة المالية	1	0	0	0	3	0	4	0	0	8
المجموع	19	23	23	24	20	14	17	15	17	

○ المجموع الأفقي: تكرارات إجابات المبحوثين حول مشاركة المؤسسات في مجالات الإدارة المختلفة.

○ المجموع العمودي: مجموع إجابات المبحوثين حول مشاركة كافة المؤسسات بالمجال المفرد لإدارة التربة.

بالنظر لنتائج الجدول (3.4)، يتضح وضوح العلاقة بين تكرارات الإجابات والمورد الطبيعي، تبين أن أعلى نسبة تكرارات للتربة هي وزارة الزراعة ، ويليه سلطة البيئة وهذا وضع طبيعي فسلطة البيئة يكمن عملها بوجود علاقة مباشرة مع التربة وضبط الأنشطة المرتبطة بمجال التربة وتقييم الأثر البيئي، بينما جاءت نسبة التكرارات لسلطة المياه ضعيفة نوعاً ما وبدل على عدم إدراك الموظفين لأهمية التربة بعمل سلطة المياه مع العلم بوجود علاقة وثيقة ما بين سلطة المياه ووزارة الزراعة. وكانت التكرارات الأقل في سلطة الطاقة، أما وزارة الحكم المحلي فكانت كانت 32 بموضوع مجال إدارة المصادر الطبيعية. و

كانت الأنشطة الأكثر أهمية وأعلى قيمة في مجال البحوث وقواعد البيانات ونشرها وكانت أضعف النشاطات المشتركة في مجال التأهيل.

3.1.4. إدارة المعادن:

في مجال إجابة سؤال الدراسة المتعلق بأدوار المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية المعادن كما بالجدول (4.4).

جدول 4.4: أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المعادن بحسب المبحوثين:

المؤسسة	التخطيط والتنسيق	البحوث	قواعد البيانات	نشر البيانات	الرقابة	التأهيل	التمويل	المختبرات	رسم الخرائط	المجموع
سلطة المياه	1	2	1	1	0	0	0	1	1	7
وزارة الزراعة	4	5	6	6	2	2	2	2	1	25
سلطة البيئة	7	7	6	6	8	3	3	4	3	37
وزارة الحكم المحلي	2	2	2	2	3	2	1	1	2	17
الجهاز المركزي للإحصاء	3	6	8	8	2	1	1	1	4	34
وزارة الاقتصاد	7	6	8	8	7	6	3	4	6	55
سلطة الطاقة	1	1	2	1	1	1	1	2	2	12
هيئة الغاز والبتروول	3	3	4	3	3	2	2	4	4	28
وزارة المالية	1	0	0	0	3	0	5	0	1	10
المجموع	25	32	37	35	29	17	18	19	24	

○ المجموع الأفقي: تكرار إجابات المبحوثين حول مشاركة المؤسسات في مجالات الإدارة المختلفة.

○ المجموع العمودي: مجموع إجابات المبحوثين حول مشاركة كافة المؤسسات بالمجال المفرد لإدارة المعادن.

بالنظر لنتائج تكرار إجابات المبحوثين بمجال المعادن (جدول 4.4)، تبين أن أعلى التكرارات كانت لوزارة الاقتصاد الوطني وهذا لمسؤوليتها عن إدارة المعادن بالرغم من عدم السيطرة التامة على المعادن حيث يعتبر الاحتلال من أهم التحديات التي تواجه المعادن، وجاءت وزارة البيئة بالمرتبة الثانية حسب إجابات المبحوثين وهذا يبين علاقة سلطة البيئة بالمعادن من وجهة نظر المبحوثين ومن واقع

ارتباطها بالأرض. وكانت التكرارات الأضعف وسلطة الطاقة ووزارة المالية، حيث من الطبيعي إعطاء وزارة المالية تكرارات أعلى وذلك لضرورة تمويلها للمشاريع ذات العلاقة. وكان النشاط الأكثر تعاون بالوزارات هو قواعد البيانات ونشرها. والأضعف هو التأهيل وهذا ما يوضح ضعف الكوادر العاملة بالإدارات ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية.

4.1.4 إدارة الهواء:

في مجال إجابة سؤال الدراسة المتعلق بأدوار المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية الهواء كما بالجدول (5.4).

جدول 5.4: أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة الهواء بحسب المبحوثين:

المجموع	رسم الخرائط	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	المؤسسة
2	0	0	0	0	0	1	1	0	0	سلطة المياه
22	0	2	1	1	2	8	3	3	2	وزارة الزراعة
51	5	5	5	5	8	2	8	7	6	سلطة البيئة
16	0	1	0	0	2	8	2	2	1	وزارة الحكم المحلي
23	3	1	1	1	2	1	7	5	2	الجهاز المركزي للإحصاء
9	0	1	1	1	1	1	2	0	2	وزارة الاقتصاد
16	2	2	1	1	2	1	3	2	2	سلطة الطاقة
10	1	2	0	2	0	1	2	2	0	هيئة الغاز والبتروول
7	0	0	3	0	3	0	0	0	1	وزارة المالية
	11	14	12	11	20	23	28	21	16	المجموع

○ المجموع الأفقي: تكرارات إجابات المبحوثين حول مشاركة المؤسسات في مجالات الإدارة المختلفة.

○ المجموع العمودي: مجموع إجابات المبحوثين حول مشاركة كافة المؤسسات بالمجال المفرد لإدارة الهواء.

بالنظر لنتائج الجدول (5.4)، يتضح بأن أعلى نسبة تكرارات لإدارة المصادر في مجال المياه كان لسلطة البيئة من واقع العناية بالبيئة ومنع الأضرار التي تؤدي البيئة والطبيعة. والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمن يخالف قوانين البيئة. ثم كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالمرتبة

الثانية من خلال دعمهم بنتائج البحوث والدراسات التي يقوم إجرائها، ويليه وزارة الزراعة وارتباطها بالأنشطة التي تمارسها بالأرض والمبيدات وهذا امر منطقي نوعا ما وضروري لوجود علاقة ما بين مورد الهواء ووزارة الزراعة وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على بيئة آمنه. وكان النشاط الأكثر تعاون ما بين الوزارات في مجال قواعد البيانات ونشرها، والأضعف كان في التأهيل ورسم الخرائط.

5.1.4. إدارة التنوع الحيوي:

في مجال إجابة سؤال الدراسة المتعلق بأدوار المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية للتنوع الحيوي كما بالجدول 6.4.

جدول 6.4: أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة التنوع الحيوي بحسب المبحوثين:

المؤسسة	التخطيط والتنسيق	البحوث	قواعد البيانات	نشر البيانات	الرقابة	التأهيل	التمويل	المختبرات	رسم الخرائط	المجموع
سلطة المياه	0	0	1	0	0	1	0	0	0	2
وزارة الزراعة	4	4	4	2	2	5	2	0	2	25
سلطة البيئة	6	7	7	5	6	2	4	5	5	37
وزارة الحكم المحلي	3	3	4	2	3	2	2	2	2	23
الجهاز المركزي للإحصاء	4	7	8	8	1	1	1	2	5	37
وزارة الاقتصاد	2	0	2	1	3	1	1	1	0	11
سلطة الطاقة	2	2	3	1	1	0	1	2	2	14
هيئة الغاز والبتترول	1	1	1	0	3	0	0	1	0	7
وزارة المالية	1	0	0	0	1	0	4	0	0	6
المجموع	23	24	30	19	20	12	15	13	16	

- المجموع الأفقي: تكرارت إجابات المبحوثين حول مشاركة المؤسسات في مجالات الإدارة المختلفة.
- المجموع العمودي: مجموع إجابات المبحوثين حول مشاركة كافة المؤسسات بالمجال المفرد لإدارة التنوع الحيوي.

بالنظر للجدول (6.4) يمكن القول بأن سلطة البيئة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كانت أعلى التكرارات حسب المبحوثين، فسلطة البيئة تعمل على الحفاظ على المصادر الطبيعية ومنها التنوع الحيوي،

وكذلك الحال للجهاز المركزي الإحصائي، وتقديم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتنوع الحيوي. وأضعف التكرارات كانت لسلطة المياه. وكانت النشاطات الأكثر ممارسة هي مجال قواعد البيانات وأضعفها بالتأهيل.

مما سبق واستناداً لنتائج المقابلة الاستطلاعية تبين للباحثة ان أكثر التكرارات التي حصل عليها مورد المياه كان لسلطة المياه، ومورد التربة لوزارة الزراعة، والمعادن لوزارة الاقتصاد الوطني والهواء لسلطة البيئة والتنوع الحيوي لسلطة البيئة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنه يتضح أن كل مؤسسه كانت ذات اتصال مباشر بالمورد الطبيعي الذي تعمل به وكانت النسب متقاربة بتكراراتها للمؤسسات ذات العلاقة، بينما أكثر مجالات التعاون كانت في مجال قواعد البيانات ونشرها لمختلف الوزارات وأضعف النشاطات هي تأهيل الموظفين وتدريبهم لإدارة المصادر الطبيعية، فكان هناك ضعف واضح في مجال التخطيط والتنسيق على العكس مما يستلزم التخطيط والتنسيق بين الوزارات لمنع ازدواجية العمل. بالإضافة لعدم وجود مختبرات مشتركة تسهل طبيعة العمل وتعمل على توفير الأموال والجهد.

وعند تحليل مجمل النتائج السابقة، يتضح أن هناك سيادة لسلطة البيئة ومساهمتها بكل المجالات وهذا ينبع أن سلطة البيئة صاحبة القرار النهائي فيما يتعلق بالقرارات البيئية وتداخل بأنشطتها مع الوزارات ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية المختلفة وهو ما يؤدي لارتفاع عدد إجابات المبحوثين المؤيدة لدور سلطة البيئة في إدارة المصادر الطبيعية.

ومن الملاحظ أيضاً أن هناك تأكيد شبه متكرر لدور الإحصاء المركزي في إدارة المصادر الطبيعية باختلاف القطاعات وهذا باعتقاد الباحثة يعود إلى قناعة المبحوثين بأهمية المعلومات التي يعتبر الإحصاء المركزي المنتج والمجمع والمخزن الرئيسيلبيانات. وحظيت هيئة الغاز والبتترول بتكرارات مرتفعة للإجابات بالرغم من أنه في واقع الحال لا يوجد لها هيكل تنظيمي أو قانون وهذا ما يمكن أن تعزوه الباحثة لعدم إطلاع المبحوثين على واقع أنشطة هذه الهيئة ومجال عملها وإلى أن إجاباتهم كانت من واقع طموحهم لدورها وليس لواقع الدور نفسه. كما ولوحظ أيضاً أن وزارة الحكم المحلي تمثل المؤسسة الرسمية الرابعة فيما يتعلق بدورها بإدارة المصادر الطبيعية، وهو ما يعزبإلى أنها كمؤسسة تتبع لها الهيئات المحلية المختلفة من مجالس قروية وغيرها، فتتقاطع مع عمل المؤسسات الرسمية الأخرى كسلطة المياه ووزارة الزراعة وسلطة البيئة. ويلاحظ من خلال إجابات المبحوثين تعزيزهم لدور وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بالرغم من أنه كان من المتوقع أن تكون لهذه الوزارة دوراً فاعلاً في إدارة المصادر الطبيعية لما لهذه المؤسسة من علاقات ودور حقيقي وفاعل بالواقع الفلسطيني، تتدخل بالهيكليات وتقدير تمويل المشاريع ويعتبر عدم طرح المشاريع لها خلل ولا يمكن استثناءه فعلياً.

2.4 مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

في مجال الإجابة على سؤال الدراسة المتعلق بمستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية جاءت النتائج كما في الجدول (7.4):

جدول 7.4-أ: مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

المجموع	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	الوزارة / السلطة / الجهاز / الهيئة	
45.37	5	3.86	5.36	5.43	5.79	6.71	5.86	7.36	الزراعة	المياه
32.43	3.14	3.07	3.57	3.5	4.36	4.86	4.57	5.36	سلطة البيئة	
33.43	3.5	4.07	4	4.14	3.86	5	3.93	4.39	وزارة التخطيط	
30.57	2.5	2.71	2.93	2.86	5	5.14	4.14	5.29	الحكم المحلي	المياه
26.28	2.07	2.21	2.5	2.71	3.93	4.86	3.71	4.29	المركزي للإحصاء الفلسطيني	
26.63	2.36	2.14	2.71	2.93	3.5	4.64	3.64	4.71	الاقتصاد الوطني	
26.49	2.36	3.07	3	2.36	3.71	4.71	3.14	4.14	الطاقة	
24.78	2.93	2.21	2.64	2.5	3.5	3.71	3.36	3.93	الغاز والبترو	
30.65	2.79	5	3	3.64	3.5	4.57	3.79	4.36	المالية	
37.71	4	4.21	4	4.07	4.86	5.14	5	6.43	البيئة	
34.79	3.36	3.36	4.07	3.64	4.26	5.29	4.57	6.21	التخطيط	
40.57	4	4.57	4.07	5	5.79	6	5.21	5.93	الحكم المحلي	
37	2.57	2.86	4.36	3.86	5.5	6.64	5	6.21	المركزي للإحصاء	
29	3	2.5	2.93	3.21	3.86	5.07	3.79	4.64	الاقتصاد الوطني	
30.78	3.43	2.5	3.36	3.14	3.93	5.07	4.21	5.14	الطاقة	
32.21	3.71	2.93	3.36	3.57	4.75	4.79	4.57	4.71	الغاز والبترو	
32.93	3.79	5.5	3.5	3.36	3.79	4.71	3.71	4.57	المالية	
31.15	2.86	3.93	3.43	3.86	3.64	4.21	3.86	5.36	التخطيط	البيئة
31.57	2.43	4.21	2.86	3.71	3.71	4.79	4	5.86	الحكم المحلي	
26.49	2.43	2.21	2.71	2.93	4.07	4.57	3.36	4.21	ج. م. للإحصاء الفلسطيني	

جدول 7.4-ب: مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

المجموع	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	الوزارة / السلطة / الجهاز / الهيئة	
24.65	2.36	2	2.79	2.86	3.36	4.21	2.93	4.14	الاقتصاد الوطني	البيئة
26.36	2.5	2.43	2.57	2.79	3.57	4.64	3.79	4.07	الطاقة	
27.43	2.64	2.29	2.86	3.57	2.86	4.21	4.14	4.86	الغاز والبتروول	
27.78	2.43	4.29	2.71	3.14	3.43	4.36	3.21	4.21	المالية	
31.43	2.36	4.07	3.07	3.21	3.86	4.79	4.07	6	الحكم المحلي	التخطيط
27.72	2.07	2.21	2.86	2.79	4.29	5.07	3.5	4.93	ج. م. للاحصاء الفلسطيني	
25.49	2.07	2.14	2.5	3.21	3.71	4.36	3.21	4.29	الاقتصاد الوطني	
23.66	1.93	2.29	1.93	2.71	3.29	4.29	2.79	4.43	الطاقة	التخطيط
21.13	1.71	1.71	2.07	2.79	2.64	3.5	3	3.71	الغاز والبتروول	
22.5	1.79	3.14	2.14	2.43	3.14	3.79	2.5	3.57	المالية	
30.3	2.43	3.36	2.79	3	4.36	5.43	3.93	5	ج. م. للاحصاء الفلسطيني	
25.21	2	2.71	2.36	2.5	3.5	4.43	3.07	4.64	الاقتصاد الوطني	
30	2.43	4	2.43	2.64	3.93	5	3.71	5.86	الطاقة	
26.58	2.21	3.29	2.29	2.71	3.43	4.29	3.43	4.93	الغاز والبتروول	المركزي للاحصاء
29.65	2.5	4.36	2.79	3.43	3.71	4.64	3.36	4.86	المالية	
25.72	1.64	2.07	2.07	2.29	4.79	4.86	3.71	4.29	الاقتصاد الوطني	
27.64	2.07	1.86	2.07	2.21	5.14	5.29	4.21	4.79	الطاقة	
24.78	1.93	2.14	2.21	2.36	4.21	4.43	3.57	3.93	الغاز والبتروول	
29.92	1.93	3.29	2.71	3	5.07	5.21	4	4.71	المالية	
24.06	1.93	2.14	2.21	2.71	3.43	4.36	3.07	4.21	الطاقة	الاقتصاد
22.22	1.93	2.36	2.36	2.43	2.79	3.64	3	3.71	الغاز والبتروول	
26.58	2.29	3.36	2.29	2.71	3.36	4.36	3.14	5.07	المالية	
29.5	3	2.5	2.57	3.14	4	4.86	4.07	5.36	الغاز والبتروول	الطاقة
32.71	2.36	4.36	2.5	4.64	4.21	5.14	3.93	5.57	المالية	
33.59	2.79	4.57	3.29	4.36	4.07	4.86	4.29	5.36	المالية	الغاز

جدول 7.4-ج: مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية:

المجموع	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	الوزارة / السلطة / الجهاز / الهيئة
المجموع	.117	140.	130.	144.	179.	214.	171.	220.1	
المتوسط الحسابي	2.61	3.11	2.91	3.2	3.98	4.77	3.8	4.89	
القيمة العليا	5	5.5	5.36	5.43	5.79	6.71	5.86	7.36	
القيمة الدنيا	1.64	1.71	1.93	2.21	2.64	3.5	2.5	3.57	

○ العلاقة عبارة عن متوسط قيم العلامات التي حصلت عليها كل مؤسسة، بالمجال المخصص بإدارة المصادر الطبيعية حسب رأي المبحوثين، والتي تعبر عن العلامة النسبية لمشاركة كل مؤسسة من المؤسسات بالمجال المحدد لإدارة المصادر الطبيعية موضوع الحديث.

بالنظر للنتائج في الجدول (7.4)، يمكن القول بأن العلاقة ما بين سلطة المياه ووزارة الزراعة أخذت أعلى نسبة في مجال التخطيط والتنسيق والبحوث وقواعد البيانات ونشرها وفي مجال الرقابة والتأهيل والمختبرات والتمويل من وجهة نظر كل من موظفي وزارة الزراعة وسلطة المياه. وهو ما يدل على الترابط القوي والعلاقة الحتمية ما بين المؤسستين إذ تعتبر سلطة المياه جزء لا يتجزأ من وزارة الزراعة والعكس صحيح، فمعظم المياه الفلسطينية مياه زراعية أي في مجال ري الزراعة و 30% فقط من المياه هي مياه للمستهلك كذلك لا بد من مراعاة وجود قسم يدعى دائرة الري في وزارة الزراعة فمن هنا نستنتج الترابط والعلاقة الأقوى ما بين سلطة المياه ووزارة الزراعة (45.73).

وكانت أقل قيمة في العلاقة ما بين سلطة المياه وباقي المؤسسات هي هيئة الغاز والبتترول فمن خلال المقابلات الاستطلاعية تبين مدى تدني توفر المعلومات لدى كلا الطرفين بطبيعة عمل كل مؤسسة من المؤسستين فموظفي سلطة المياه لا يدركون العمل الفعلي لهيئة الغاز والبتترول ويجهلون طبيعة عملهم ومدى العلاقة الواجب توفرها لدى كلا الموظفين بالمؤسستين (24.78). ومن النسب المرتفعة أيضاً كانت العلاقة ما بين وزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة وطبيعة التعاون بين كلا الوزارتين سواء كان من خلال الاجتماعات الدورية والدورات وحلقات البحث والمناقشة بشتى الحالات بين كلا الوزارتين (40.57).

بينما كانت النسبة ما بين وزارة الزراعة والمركزي للإحصاء الفلسطيني (29)، أي أن رؤية معظم موظفي كلا المؤسستين أن دور المركزي للإحصاء الفلسطيني مجرد إعطاء نسب إحصائية يقومون بإحصائها وإعطاء النتائج عن هذه الإحصاءات للمؤسسات ذات الصلة.

وكانت النسبة ما بين سلطة جودة البيئة ووزارة التخطيط (31.15) وسلطة جودة البيئة ووزارة الحكم المحلي تساوي (31.57)، وهذه نسب متقاربة جداً وتدل على ان هناك علاقة جيدة ما بين سلطة جودة البيئة ووزارة التخطيط وهناك ترابط وتفاهم ووضوح بدور كل مؤسسة وطبيعة عملها لدى الموظفين. كذلك العلاقة ما بين سلطة جودة البيئة ووزارة الحكم المحلي.

بينما كانت النسب المتدنية للعلاقة بين سلطة جودة البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، في وزارة الاقتصاد الوطني (24.65)، فكان معظم الضعف وتدني المعلومات والأدوار واضح لدى وزارة الاقتصاد الوطني فمن الواضح أن هناك ضرورة لدمج إدارة المصادر الطبيعية بوزارات ذات علاقة كسلطة جودة البيئة مثلاً لتوضيح عملها.

وكانت العلاقة ما بين وزارة التخطيط وهيئة الغاز والبتروك متدنية جداً وهذا يدل على عمل كل جهة على حدا دون أي شكل من التخطيط والتنسيق إذ لابد من توضيح دور كل وزارة للأخرى ليكون هناك تعاون بين الوزارتين (21.31).

وكانت نسبة العلاقة ما بين وزارة المالية وهيئة الغاز والبتروك مرتفعة نوعاً ما فكانت (33.59)، وإن دل على شيء فهو دليل على التعاون الكبير ما بين الجهتين وفهم الموظفين بكلا الاتجاهين بدور كل منهم اتجاه الآخر، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن وجود هيئة الغاز والبتروك كإدارة وقسم في وزارة المالية فهذا كان دليل على ضرورة تجميع الغدارات التي تعمل في مجال المصادر الطبيعية تحت هيكلية واحدة وجسم واحد لزيادة التعاون.

- التخطيط والتنسيق: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية بمجال التخطيط والتنسيق حسب الجدول رقم (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين سلطة المياه ووزارة الزراعة، يليه وزارة الزراعة ووزارة البيئة، ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط، ووزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني، ثم وزارة الزراعة ووزارة الحكم المحلي. وكانت أضعف مستويات التعاون بين وزارة التخطيط ووزارة المالية.
- البحوث: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية بمجال البحوث حسب الجدول رقم (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين سلطة المياه ووزارة الزراعة، يليه وزارة الزراعة ووزارة الزراعة ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة وسلطة البيئة، ثم وزارة الزراعة والمركزي للإحصاء الفلسطيني. وكانت أضعف مستويات التعاون بين وزارة التخطيط ووزارة المالية.

- قواعد البيانات: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية بمجال قواعد البيانات حسب الجدول رقم (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين سلطة المياه ووزارة الزراعة، ووزارة الزراعة والمركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال نتائج الإحصائيات التي يقومون بجمعها، وكانت أضعف مستويات التعاون بين وزارة التخطيط وهيئة الغاز والبتترول.
- نشر البيانات: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في مجال نشر البيانات حسب الجدول (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين سلطة المياه ووزارة الزراعة، ووزارة الزراعة ووزارة الحكم المحلي، ثم وزارة الزراعة وسلطة البيئة، وكانت أضعف المستويات بين وزارة التخطيط وهيئة الغاز والبتترول.
- الرقابة: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في مجال الرقابة حسب الجدول (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين سلطة المياه ووزارة الزراعة، ووزارة الزراعة ووزارة الحكم المحلي، وكانت أضعف المستويات بين المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني.
- التأهيل: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في مجال التأهيل حسب الجدول (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين سلطة المياه ووزارة الزراعة، ووزارة الزراعة والمركزي للإحصاء الفلسطيني، وكانت أضعف المستويات بين المركزي للإحصاء الفلسطيني وهيئة الغاز والبتترول.
- التمويل: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في مجال التمويل حسب الجدول (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين وزارة الزراعة ووزارة المالية، وسلطة المياه ووزارة الزراعة، وهيئة الغاز والبتترول ووزارة المالية، وكانت أضعف المستويات بين وزارة التخطيط وهيئة الغاز والبتترول.
- المختبرات: جاءت النتائج حول مستوى التعاون بين المؤسسات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في مجال المختبرات حسب الجدول (7.4)، فكانت أعلى مستويات التعاون بين سلطة المياه ووزارة الزراعة، وأضعف المستويات بين المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني.

وبقراءة نقدية للنتائج ومن خلال المراجعة يتضح أن أعلى مستويات التعاون في جميع المجالات هو ما بين وزارة الزراعة وسلطة المياه وهو ما يؤكد ارتباط العلاقة ما بينهم وأهمية التعاون. وكانت أضعف مستويات التعاون، وكان تعاون هيئة الغاز والبتترول بأقل المستويات وذلك لإنحصار عمل المؤسسة فقط ببيع الغاز والبتترول ولا تتحمل مسؤولية إدارة المصادر الطبيعية وعليه يكاد يكون مستوى التعاون صفر.

أما أكثر المؤسسات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية، فجاءت النتائج بأن موظفي سلطة البيئة احتلوا النسبة الأعلى من حيث المعلومات التي يمتلكها الموظفون عن العلاقات المشتركة ما بين الوزارات في مجال المصادر الطبيعية إذ أن هناك علاقة واضحة بالعمل القائم المشترك بين الوزارات وكذلك البحوث والبيانات المنتشرة. وهذا يدل على وجود أشخاص ذوي خبرة ومعرفة بمجال العمل وليسعمل كباقي الأعمال التي تحتاج مجرد عمل عابر. أي وجود الموظف المناسب بالمكان المناسب.

وكانت هيئة الغاز والبتروال بالمرتبة إذ بالرغم من ان نسبة العمل المشترك والموظفين ذوي الخبرة والمعرفة بمجال المصادر الطبيعية لهم إطلاع مباشر وواضح بالعلاقات بين الوزارات ذات الصلة.

ويليه موظفي سلطة المياه ومن خلال المقابلات الإستطلاعية يتضح بأن أعلى مستوى التعاون المشترك ما بين وزارة الزراعة والمياه إذ أن معظم المشاريع تكون مشتركة ويتضح التعاون الواضح بين وزارة الزراعة وسلطة المياه. وكانت النسبة الرابعة لوزارة الزراعة وكما سبق وتم ذكره التعاون الواضح والكبير ما بين سلطة المياه ووزارة الزراعة وورشات العمل المشترك والبحاث ما بين موظفي وزارة الزراعة وسلطة المياه.

يتضح من خلال النتائج السابقة أن كل من وزارة الحكم المحلي والجهاز الإحصائي ووزارة المالية كانت الأقل نسب وذلك لعدم الاحتكاك المباشر الاحتكاك المباشر في مجال المصادر الطبيعية فكان دور وزارة الحكم المحلي فقط في منح التراخيص من قبل موظفي معينين ومن خلال المقابلات والبحاث اتضح العجز الكبير لدى الموظفين بمعلوماتهم بمجال المصادر الطبيعية وكان دور وزارة المالية منح المساعدات المالية وتمويل المشاريع واتضح تعدد مصادر تمويل المشاريع القائمة نفسها فانقسم بين المساعدات المحلية والمساعدات من وزارة المالية ومساعدات الدول المان وصندوق البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمساعدات العربية.

ويمكن العجز بإدارة المصادر الطبيعية وعجز المعلومات لدى موظفيها بمجال المصادر الطبيعية كما أن إدارة المصادر الطبيعية تعاني من تهميش واضح من قبل باقي الوزارات السابقة ولا يوجد أي تعاون مشترك أو ندوات وورشات عمل أو بحوث.

3.4 إدارة المصادر الطبيعية:

أهم النتائج في هذ المجال جاءت كما هو ملخص ادناه:

1.3.4. مفهوم إدارة المصادر الطبيعية من وجهة نظر المبحوثين:

في مجال الإجابة على سؤال الدراسة، حول ماهية مفهوم العاملين في المؤسسات المبحوثة لإدارة المصادر الطبيعية، ولكون إجابات المبحوثين جاءت مفتوحة، فقد تم تحويلها إلى مغلقة حتى يمكن تحليلها إحصائياً، ولتحقيق ذلك تم استخلاص مجموعة من العبارات المفتاحية من التعريفات التي قدمها المبحوثين باستبانة المؤسسات، والتي بدورها اعتبرت الأساس في تقييم تماثل تعريفات المبحوثين والمقارنة بينها. واما تعريفات المبحوثين والتي امكن تلخيصها بالاستناد الى الكلمات والعبارات المفتاحية فتظهر ملخصة في الجدول (1.5) أدناه.

جدول 8.4: تعريفات المبحوثين لمفهوم إدارة المصادر الطبيعية بحسب مخرجات تحليل استبانة المؤسسات

الرقم	تعريف إدارة المصادر الطبيعية	التكرار
1	إدارة متكاملة ورشيدة للمصادر الطبيعية، ضمن سياسات واستراتيجيات وطنية	5
2	ضمان استدامة الموارد، واستغلالها بالشكل الأمثل عبر التدبير والتقييم والتخطيط	3
3	حماية المصادر من الاستنزاف والتلوث وسوء التوزيع لتحقيق الأمن الغذائي	2
المجموع		10

من خلال النتائج في الجدول (8.4)، يمكن القول أن هناك فهم متفاوت، وضبابي لإدارة المصادر الطبيعية بين المبحوثين، يطغى عليه تعريف الإدارة المتكاملة والرشيدة للمصادر ضمن سياسات واستراتيجيات وطنية، في حين تمثل ضمان استدامة الموارد واستغلالها مجمل ما تبقى من نظرة المبحوثين إلى المفهوم. وبمقارنة هذه التعريفات بالتعريف الإجرائي للدراسة، يمكن القول بأن مفهوم إدارة المصادر الطبيعية لدى المبحوثين، يشوبه عدم الوضوح، وأن هناك نظرات متفاوتة لدى المبحوثين إلى المفهوم، بما ينعكس على الممارسة وأداء المهام المؤسسية الموكلة إليهم في هذا المجال، بما يسهم في إضعاف إدارة المصادر الطبيعية وتعطل نجاحه. واستناداً إلى ما سبق من نتائج أو بالاستناد لتعريف إدارة المصادر الطبيعية كما ورد في الإطار النظري وقائمة التعريفات، يمكن الحكم بعدموضوح مفهوم إدارة المصادر الطبيعية لدى المبحوثين من العاملين في هذا المجال في المؤسسات ذات العلاقة.

2.3.4. القطاعات الضرورية للمشاركة في إدارة المصادر الطبيعية:

للإجابة عن سؤال الدراسة حول القطاعات الضرورية للمشاركة في إدارة المصادر الطبيعية، تم احتساب

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم على الفقرات التي خصت في استبانة المؤسسات لهذا الغرض، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول (9.4).

استناداً إلى تصنيفات إجابات المبحوثين في الجدول (9.4)، فإنه يتضح من خلال الإجابات الواردة بالجدول بعد تصنيفها بأنه تم إجراء مقابلات مع أشخاص ذوي علاقة مباشرة بالمصادر الطبيعية من مؤسسات مختلفة وتم ترشيح مؤسسات ذات علاقة بالمصادر غير مؤسساتهم العاملين بها، مما يؤكد على أهمية مشاركة القطاع الأخر بإدارة المصادر بناءً على آراء الموظفين.

جدول 9.4: التكرار والمتوسط الحسابي لإجابات مبحوثي استبانة المؤسسات حول القطاعات الضرورية للمشاركة في إدارة المصادر الطبيعية.

الرقم	المحور	إجابات من داخل القطاع	إجابات من خارج القطاع	التكرار	المتوسط الحسابي	المجموع
القطاع الحكومي						
1	سلطة المياه	3	6	9	18.6	167.4
2	وزارة الزراعة	2	6	8	18.7	149.6
3	سلطة البيئة	1	7	8	18.3	146.4
4	وزارة الاقتصاد الوطني	1	5	6	16.8	100.8
5	وزارة التخطيط	1	3	4	16.8	67.2
6	سلطة الطاقة	0	3	3	17.6	52.8
7	وزارة الحكم المحلي	1	2	3	15	45
8	وزارة الأشغال العامة	1	1	2	15	30
9	وزارة الصحة	0	1	1	16	16
B	الجامعات والمراكز الأكاديمية	1	5	6	14.2	85.2
C	مؤسسات المجتمع المدني	1	5	6	14.5	87
D	مؤسسات البحث العلمي	0	4	4	14.5	58
E	المؤسسات الأهلية	0	3	3	14.6	43.8
F	الجانب السياسي	0	3	3	18.6	55.8
G	الدول المانحة	0	3	3	14	42
H	القطاع الخاص	0	3	3	16	48
I	المنظمات الدولية	0	1	1	14	14
G	السلطات القانونية	0	1	1	15	15

وبحسب الجدول (9.4) أيضا، فقد تم اعطاء سلطة المياه أعلى العلامات مما يعني بضرورة مشاركتها بإدارة المصادر فقد تم إجراء المقابلة مع 3 مسؤولين من سلطة المياه وتم اختيار سلطة المياه من قبل 6 أشخاص من خارج قطاع المياه مما يؤكد ضرورة مشاركة سلطة المياه بإدارة المصادر الطبيعية. ويليه وزارة الزراعة فقد تم إجراء المقابلة مع شخصين ذوي خبرة، بينما تم اختيار وزارة الزراعة من قبل 6 أشخاص من خارج قطاع وزارة الزراعة، وهنا يكمن أهمية دور وزارة الزراعة بإدارة المصادر، والدور الثالث كان لسلطة البيئة بمقابلة شخص وترشيحها من قبل 6 أشخاص آخرين من وزارات أخرى.

ومن هنا يمكن القول بأن الدور الأكبر بإدارة المصادر يتمحور بسلطة المياه ووزارتي البيئة والزراعة بسبب العلاقة المباشرة والالتماس مع الموارد الطبيعية. ولم تعطى الأهمية المناسبة لوزارة الحكم المحلي أقل من المنتظر خاصة أن الحكم المحلي على التماس مع أنشطة ميدانية مرتبطة ومباشرة مع المصادر الطبيعية المختلفة من ترخيص المنشآت والأراضي وغيرها فمن المنطق إعطاء دور أكبر لوزارة الحكم المحلي.

أما بالنسبة لسلطة الطاقة التي تعمل على تحديد أسعار الكهرباء ولا تعمل بأي شكل من الأشكال على إدارته، ولذلك فلم تأخذ الأهمية المناسبة من وجهة نظر المبحوثين وذلك لعدم السيطرة على الكهرباء. فمن واقع الإدارة التعاونية والتكاملية يتضح أننا نعطي الدور الأكبر للمؤسسات الرسمية لتنفيذ دور تكاملي سليم يمثل جميع القطاعات فحجم الأنشطة والبرامج يتوازن مع ما يقدمه القطاع الحكومي. وجود بينما تم ترشيح الجانب السياسي للمشاركة بإدارة المصادر الطبيعية من قبل 3 أشخاص فقط بالرغم من أهمية الجانب السياسي ضرورة تواجده على رأس الهرم فهو بحاجة لدعم وإرادة سياسية وهو ما يعكس إيجاد نوع من الإدراك والوعي للدور السياسي.

حيث أنه بالواقع لا يمكن أن يكون هناك إدارة للمصادر الطبيعية من غير مشاركة الجانب السياسي ومنه يتضح بوضوح بوضعية الفهم والإدراك لدى الموظفين العاملين بالمصادر الطبيعية بأهمية القطاعات المشاركة بالمصادر الطبيعية.

وكذلك الوضع بالنسبة للقطاع الخاص لم يأخذ أهمية ودور كبير فلا يوجد إدراك حقيقي لحجم الدور المتوقع للقطاع الخاص بسبب الاتكالية على القطاع العام لإنجاز العمل. وكانت القيمة الأقل للمنظمات الدولية والسلطات القانونية حيث تم اختيارها من قبل شخصين فقط للمشاركة بالمصادر الطبيعية، أما بالنسبة للجامعات فلا بد من تأهيل الكوادر والبحوث والمعلومات وبرامج التوعية.

استناداً إلى ما سبق من نتائج، يمكن الحكم بقبول الفرضية القائلة بأن اتجاه المبحوثين من العاملين في مجال إدارة المصادر الطبيعية في المؤسسات ذات العلاقة، إيجابي نوعاً ما.

3.3.4. الدور المتوقع للقطاعات المؤسسية المختلفة في مجال إدارة المصادر الطبيعية:

في مجال الإجابة على سؤال الدراسة، حول الدور المتوقع للوزارات في مجال إدارة المصادر الطبيعية، ولكون إجابات المبحوثين جاءت مفتوحة، فقد تم تحويلها إلى مغلقة حتى يمكن تحليلها، ولتحقيق ذلك تم استخلاص مجموعة من العبارات المفتاحية من التعريفات التي يمكن تحليلها إحصائياً، ولتحقيق ذلك تم استخلاص مجموعة من العبارات المفتاحية من التعريفات التي قدمها المبحوثين. وهذه العبارات المفتاحية المستخلصة من إجابات المبحوثين يلخصها الجدول (10.4) أدناه.

جدول 10.4-أ: أهم الأدوار المتوقعة في مجال إدارة المصادر الطبيعية بمختلف القطاعات:

الرقم	القطاع	الدور المتوقع في مجال إدارة المصادر الطبيعية	إجابات من داخل القطاع	إجابات من خارج القطاع	التكرار
1	القطاع الرسمي	تنظيم الاستخدام المستدام للموارد من خلال الاستغلال والتوزيع الأمثل	3	1	4
2		وضع القوانين والأنظمة ومتابعة الأنشطة والإشراف عليها	4	2	6
3		العمل ضمن إطار قطاعي استراتيجي قائم على المفهوم العلمي	2	2	4
		تقييم المصادر من خلال رسم سياسات واستراتيجيات عامة وكيفية تطبيقها.	2	4	6
1	القطاع الأهلي	التعاون في مجال إدارة المصادر الطبيعية من خلال التواصل مع المؤسسات وتوفير دراسات وأبحاث علمية.	1	3	4
2		نشر التوعية من خلال العمل على وضع خطط يتم استحداثها بالتعاون مع كافة القطاعات وتوفير مهام وآلية جديدة للعمل	2	2	4
1	القطاع الخاص	دور رسمي يكمن في تنفيذ الاستراتيجيات من خلال خطط يتم استحداثها بالتعاون مع القطاع الرسمي والأهلي والجامعات ومراكز البحث العلمي	0	4	4
2		وضع السياسات والاستراتيجيات والمساهمة بتطبيقها وتنفيذها.	2	4	6

جدول 10.4-ب: أهم الأدوار المتوقعة في مجال إدارة المصادر الطبيعية بمختلف القطاعات:

الرقم	القطاع	الدور المتوقع في مجال إدارة المصادر الطبيعية		
		إجابات من داخل القطاع	إجابات من خارج القطاع	التكرار
1	القطاع الأكاديمي البحثي	التواصل مع المؤسسات ذات العلاقة والمواكبة في مجال إدارة المصادر	2	4
2		التركيز على واقع الحال والعمل على حل المشاكل الفنية للمصادر الطبيعية	0	2
3		استحداث خطط وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الرسمي والأهلي والخاص.	3	3
1	القطاع المجتمعي	إيجاد جهات مسؤولة عن المحاسبة والمراقبة تضمن حق المشاركة في تنفيذ الخطط والمشاريع.	0	2
2		التوعية والمسائلة بالاعتماد على تفعيل الإعلام	1	3

في إطار الإجابة على سؤال الدراسة، حول الدور المتوقع للمؤسسات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية، تم احتساب تكرار الإجابات. ولقد تم تناول الإجابات على خمسة محاور هي: القطاع الرسمي، القطاع الاهلي، القطاع الخاص، القطاع الأكاديمي والبحثي، وأخيراً القطاع المجتمعي. وسيتم تناول هذه المحاور من حيث أهمية الدور، ومستوى توفر هذه الأدوار بالواقع الفلسطيني

استناداً لنتائج التكرارات وحسب إجابات المبحوثين في الجدول أعلاه، يتضح أن أهم الأدوار المتوقعة التي يراها المبحوثين هي في وضع القوانين والأنظمة ومتابعة الأنشطة والإشراف عليها، من وجهة نظر القطاع الرسمي حيث كان هناك إجماع من قبل المبحوثين من القطاعات على أهمية توفر هذا الدور لاسيما في ظل الإزدواجية والتداخل في الصلاحيات والقوانين السائدة في مختلف المؤسسات.

وجاءت الأهمية للدور المتوقع بالقطاع الأهلي متوازياً من حيث توفير الدراسات والأبحاث العلمية، والعمل على نشر التوعية من خلال وضع خطط مشتركة مع كافة القطاعات، وقد كانت هذه أهم الأدوار للقطاع الأهلي من وجهة نظر المبحوثين من كافة القطاعات وليس من القطاع الأهلي فقط مما يؤكد ضرورة هذا الدور.

وكان دور القطاع الخاص من وجهة نظر المبحوثين في القطاع الحكومي هو استحداث استراتيجيات بالتعاون مع القطاع الرسمي والأهلي والجامعات ومراكز البحث العلمي والمساهمة في تطبيقها. وكانت التكرار الأضعف للقطاع المجتمعي في إيجاد جهات مسؤولة عن الرقابة والمحاسبة تضمن حق المشاركة المجتمعية في تنفيذ الخطط والمشاريع، بالإضافة لتفعيل دور الإعلام لنشر الوعي لدى أفراد المجتمع.

مما سبق يتبين بأن هناك اهتمام كبير لمشاركة جميع القطاعات دون إغفال لدور أي قطاع، والتأكيد على أهمية جميع القطاعات دون استثناء كل في مجاله.

4.3.4 واقع توفر الأدوار المتوقعة:

من الجدول (10.4) يمكن القول بأن كافة الأدوار المتوقعة متوفرة وبشكل ضعيف جداً في المؤسسات الرسمية وغيرها، بما يعني بضرورة العمل الجاد لتوفير هذه الأدوار والعمل على تحقيقها، من أجل إدارة متكاملة وشاملة للمصادر الطبيعية في فلسطين والعمل على إنجاحها. وتبين من خلال مراجعة الصفحات الإلكترونية للقطاع الرسمي بأن أهم الأدوار كانت في وضع الخطط والسياسات للقطاعات المختلفة، إضافةً لإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حقوق الأفراد بالحصول على المصدر الطبيعي، والبحث والتطوير من خلال الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بالمصادر الطبيعية لاستغلالها بالشكل الأمثل. وأخيراً إعداد السياسات العامة للمصادر الطبيعية ومتابعة المشاريع التي تقدمها الجهات المانحة.

وكان دور القطاع الأهلي يكمن بإجراء أبحاث متخصصة بالمصادر الطبيعية والخرائط الجيولوجية ومنه يتضح الاتفاق ما بين واقع الحال من وجهة نظر المبحوثين وواقع الصفحات الإلكترونية بدور القطاع الأهلي. وجاء الدور الأبرز للقطاع الخاص في العمل على تحقيق أهداف ربحية بإعتبار المصدر الطبيعي رأسمال، والعمل على وضع السياسات والإستراتيجيات والمساهمة بتطبيق وتنفيذها لتحقيق الأرباح.

ويتضح الاتفاق ما بين واقع الحال والدور المتوقع من وجهة نظر المبحوثين في القطاع الأكاديمي البحثي بأهمية إجراء الدراسات والأبحاث والعمل على تطبيقها ومتابعة القضايا المتعلقة بالمصادر الطبيعية، إضافةً للتواصل مع المؤسسات ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية.

وأخيراً جاء دور القطاع المجتمعي بأهمية إيجاد مسؤولة عن توعية المواطنين بأهمية المصادر الطبيعية والحفاظ عليها واستدامتها، وإيجاد جهات مسؤولة عن المراقبة والمتابعة.

ومنه يمكن القول بأهمية إدراك الأنشطة المرتبطة بالقطاع الرسمي وانها جاءت معظمها محصورة بثلاث مؤسسات رسمية وهي سلطة البيئة ووزارة الزراعة وسلطة المياه، البيئية بإيجاد توافق نوعاً ما بين واقع الحال وما ذكر بمواقع الوزارات بضرورة العمل الجاد على إيجاد علاقة تكاملية بين الوزارات ذات العلاقة بإدارة المصادر.

5.3.4. المعايير العامة لإدارة المصادر الطبيعية:

في إطار الإجابة عن سؤال الدراسة، حول أهم المعايير المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية، تم تحويل إجابات الباحثين من مفتوحة لمغلقة حتى يمكن تحليلها إحصائياً، ولتحقيق ذلك تم استخلاص مجموعة من المعايير التي قدمها الباحثين، والتي اعتبرت الأساس في تقييم تماثل المعايير التي قدمها الباحثين والمقاربة بينها. وهذه المعايير المستخلصة يلخصها الجدول (11.4) أدناه.

جدول 11.4-أ: المعايير العامة لإدارة المصادر الطبيعية بحسب مخرجات تحليل استبانة المعايير.

العلامة	التكرار	معايير إدارة المصادر الطبيعية	القطاع	
21	4	غياب السيطرة على المصادر الطبيعية بسبب الاحتلال	القطاع الرسمي	1
29	7	ازدواجية التشريعات وتضارب الصلاحيات نتيجة لعدم وجود تنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة		2
7	2	عدم التناسق بين الاستراتيجيات القطاعية والوطنية والأهلية		3
4	2	معايير فنية ومؤسسية نتيجة لضعف الإمكانيات وقلة توفر البيانات المتعلقة بإدارة المصادر		4
33	8	ضعف التمويل وتعدد مصادره		5
2	1	في ظل التنافس الكبير على تقديم الخدمات يتم العمل بشكل فردي وليس ضمن إطار استراتيجي		6
4	2	التغاضي والتساهل بالعمل نتيجة لنقص التشريعات الخاصة بإدارة المصادر		7
8	2	مهام القطاع الأهلي توجه بأمر خارج الإطار المهني	القطاع الأهلي	1
36	7	قلة التنسيق بين المؤسسات الرسمية مما يضعف التعاون مع القطاع الأهلي		2
8	2	عدم توفر كادر ذو خبرة للعمل بالقطاع الأهلي		3

جدول 11.4-ب: المعوقات العامة لإدارة المصادر الطبيعية بحسب مخرجات تحليل استبانة المعوقات.

17	4	عدم الاستقرار السياسي	القطاع الخاص	1
21	4	استغلال القطاع الخاص كمول فقط للمشاريع بعيداً عن المشاركة في وضع القوانين	القطاع الخاص	2
6	2	يهدف القطاع الخاص لتحقيق الأرباح		3
26	5	هناك فرق واضح بين الواقع الدراسي وواقع الحال		القطاع الأكاديمي
31	6	عدم وعي الأفراد بطريقة الحصول على الخدمات بسبب ثقافتهم السلبية السائدة	القطاع المجتمعي	1

من خلال النتائج في الجدول (11.4)، يمكن القول بأن هناك تفاوت في أهمية المعوقات بين المبحوثين، يطغى عليه الاحتلال كمعيق رئيسي لجميع القطاعات، بالإضافة للإجماع ما بين مختلف القطاعات على أن المعيق الأهم المشترك ما بين أغلب القطاعات هو قلة التنسيق بين المؤسسات مما يضعف التعاون بينها، كما شكل عدم الوعي لدى معظم الأفراد بطريقة الحفاظ على الموارد الطبيعية. مما يؤكد ضرورة التعاون لتفادي هذه المعوقات العمل توفير التمويل والدعم المادي لمختلف المؤسسات للحفاظ على المصادر واستدامتها.

بينما تحدث القطاع الأهلي عن وجود نقص في الكوادر والخبرات للعاملين في المؤسسات الأهلية، ومنه يتضح بأن هناك عدم وعي بأهمية هذه الخبرات للمؤسسات الرسمية بالرغم من حاجتها الماسة لها وهو ما يؤدي لإزدواجية العمل وتضاربه، ومن خلال المقابلات الإستطلاعية والمجموعات البؤرية في مختلف المؤسسات فهناك فجوة كبيرة جدا بالكوادر المؤهلة العاملة بالمؤسسات الرسمية.

6.3.4. قراءة المعوقات من واقع الأدوار المتوقعة:

هناك ارتباط نوعاً ما بين الدور المتوقع لإدارة المصادر الطبيعية والمعوقات، فمن أحد أهم المعوقات لإدارة المصادر الطبيعية كانت ازدواجية التشريعات وتضارب الصلاحيات نتيجة لعدم وجود تنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة، والدور المتوقع لها هو وضع القوانين والأنظمة ومتابعتها والإشراف عليها. بينما كان عدم الانسجام والتناسق بين الاستراتيجيات القطاعية والوطنية، قد كان من ضمن إطار قطاعي استراتيجي قائم على الفهم والإدراك. وبالرغم من ذلك إلا أنه هناك أدوار لم يتم الحديث عنها من قبل

المبحوثين، بالرغم من ذكرهم للمعوقات، مما يؤكد عدم الإدراك للأدوار الواجب توافرها لإدارة المصادر الطبيعية. فمن المعوقات بالقطاع الرسمي التفاضلي والتساهل بالعمل نتيجة لنقص التشريعات الخاصة بإدارة المصادر الطبيعية بينما لم يرد دور متوقع لنقادي هذا المعيق بالقطاع الرسمي. وأعتبر الاحتلال أحد أهم المعوقات التي تقف في طريق تحقيق الأدوار المتوقعة لإدارة المصادر الطبيعية والتي لا يمكن التخلص منها. وبالإجماع ما بين جميع القطاعات أعتبر التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه إدارة المصادر الطبيعية حيث كان تكرارها(8).

بالنظر للنتائج في الجدول (11.4)، يمكن القول بأن المعوقات بحسب إجابات المبحوثين كانت متباينة وكان أهمها:

- معوقات القطاع الرسمي: وأهمها عدم وجود تنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر، ووجود عدد من المعوقات الاجتماعية والثقافية والسلوكية وأهمها المعيق المادي، والاحتلال الإسرائيلي وغياب السيطرة على المصادر الطبيعية.
- معوقات القطاع الأهلي: وأهمها عدم كفاية الكادر المؤهل، وفي حال توفره فهناك عدم وجود الكوادر بالمكان الصحيح هذه هي الإشكالية الحقيقية وهذا حسب نتائج المقابلات، وقلة التنسيق بين المؤسسات الرسمية، وأن مهام القطاع الأهلي توجه بأمور خارج الإطار المهني.
- معوقات القطاع الخاص: عدم الاستقرار السياسي استغلال القطاع الخاص كمورد فقط للمشاريع بعيداً عن أي مشاركة في وضع السياسات.
- معوقات القطاع الأكاديمي: لا يوجد نقاط التقاء بين الواقع والعمل الميداني، فهناك تأهيل نظري أكثر مما هو عملي وغالباً الإشكالات التي يعاني منها العامل بالميدان لا تتطابق مع الشيء المتوقع. بسبب كثرة عدد المتغيرات المتداخلة التي لاتأخذ بعين الإعتبار مثلاً قد يتدخل الإحتلال
- معوقات القطاع المجتمعي: الثقافة السلبية الموجودة لدى المجتمع، وعدم الوعي بطريقة الحصول على الخدمات.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن هناقلة بالتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية ونقص التمويل تمثل أشد المعوقات لإدارة المصادر الطبيعية.

4.4 مقترحات لتحفيز إدارة المصادر الطبيعية:

في إطار الإجابة على سؤال الدراسة، حول أهم طرق تحفيز إدارة المصادر الطبيعية في الواقع الفلسطيني،

جاءت اهم النتائج كما هو ملخص في الجدول (12.4).

جدول 12.4: مقترحات تحفيز إدارة المصادر الطبيعية:

الرقم	القطاع	مقترحات تحفيز إدارة المصادر الطبيعية	التكرار
1	القطاع الرسمي	إيجاد سياسة واضحة واستراتيجية وطنية متكاملة تشارك بها جميع القطاعات مع ضرورة تحديد وتنظيم مهام كل قطاع	4
2		توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ الإدارة، مع مراعاة تحديث الاستراتيجية وتطويرها.	3
1	القطاع الأهلي	التنسيق بين كافة الجهات المشاركة بإدارة المصادر في القطاع الأهلي وعدم تكرار المشاريع.	3
2		إيجاد مظلة تحدد مهام القطاع الأهلي وتقديم الدعم لكافة المؤسسات.	2
3		ضبط الأنشطة والخطط.	1
1	القطاع الخاص	تحفيز دعم الأنشطة الاقتصادية عن طريق فرض تشريعات تسهل العمل.	3
2		ترشيد الصناعات الوطنية ودعم سياسة الاستثمار كتوجه وطني أكثر مما هو تجاري.	2
3		الاستقرار السياسي.	2
1	القطاع الاكاديمي	زيادة التركيز على البحوث والدراسات التخصصية بتقديم الدعم المادي والتركيز على المشاكل الفنية والأمور الخارجية.	3
1		تحديد مهام كل جهة من الجهات المسؤولة عن إدارة المصادر والمشاركة بتفعيل دورها، من خلال حملات التوعية المجتمعية بمجال الموارد.	4

من الجدول (12.4) يتضح بأن أكثر مقترحات التحفيز التي اتجه إليها المبحوثين في القطاع الرسمي هي إيجاد سياسة واستراتيجية وطنية متكاملة يشارك بها جميع القطاعات مع ضرورة تحديد وتنظيم مهام كل قطاع، بينما كان لتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ الإدارة، مع مراعاة تحديث الإستراتيجية وتطويرها المرتبة الثانية. أما من مقترحات القطاع الأهلي كان أهمها التنسيق بين كافة الجهات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في القطاع وعدم تكرار المشاريع. وإيجاد مظلة تحدد مهام القطاع الأهلي وتقديم الدعم لكافة المؤسسات. وأخيراً ضبط الأنشطة والخطط.

وأهم ما جاء به القطاع الخاص من مقترحات فهو تحفيز دعم الأنشطة الاقتصادية عن طريق فرض تشريعات تسهل العمل، وترشيد الصناعات الوطنية ودعم سياسة الاستثمار كتوجه وطني أكثر مما هو

تجاري وأخيراً الاستقرار السياسي. وركز القطاع الأكاديمي على زيادة التركيز على البحوث والدراسات التخصصية بتقديم الدعم المادي والتركيز على المشاكل الفنية والامور الخارجية.

أما القطاع المجتمعي فكان أهم مقترحاته تحديد مهام كل جهة من الجهات المسؤولة عن إدارة المصادر الطبيعية والمشاركة بتفعيل دورها، من خلال حملات التوعية المجتمعية بمجال الموارد.

1.4.4. قراءة نقدية للمحفزات من واقع المعوقات والأدوار:

بالنظر لنتائج التكرارات في الجدول يمكن القول بأن هناك انسجام واضح في إجابات المبحوثين من واقع قراءة المحفزات مقارنة بالمعوقات والأدوار:

- القطاع الرسمي: كانت أهم المحفزات إيجاد سياسة واضحة واستراتيجية وطنية متكاملة تشارك بها جميع القطاعات مع تحديد وتنظيم مهام كل قطاع، وكان الدور المتعلق للقطاع الرسمي بهذا المجال هو العمل ضمن إطار قطاعي استراتيجي قائم على المفهوم العلمي، وتنظيم الاستخدام المستدام للموارد من خلال التوزيع الأمثل للموارد وكان المعيق هو ازدواجية التشريعات وتضارب الصلاحيات نتيجة لعدم وجود تنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة. إضافة للدور المادي فمن أحد المحفزات هو توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ الإدارة وكان أحد أهم المعوقات في القطاع الرسمي هو ضعف التمويل وتعدد مصادره. لها.
- القطاع الأهلي: كان الدور المتوقع لإدارة المصادر الطبيعية هو التعاون بمجال إدارة المصادر الطبيعية من خلال التواصل مع المؤسسات وتوفير دراسات وأبحاث علمية وكان المعيق لهذا الدور هو قلة التنسيق بين المؤسسات الرسمية مما يضعف التعاون مع القطاع الأهلي. وإمكانية تحفيزه كانت بالتنسيق بين كافة الجهات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في القطاع الأهلي وعدم تكرار المشاريع ويكمن دور القطاع الأهلي كإستشاري وفي توفير دراسات وأبحاث علمية.
- القطاع الخاص: لم يكن هناك ارتباط كبير بالدور المتوقع بينما وجد الارتباط في المعوقات ومقترحات التحفيز فكان من أحد المعوقات استغلال القطاع الخاص كمول للمشاريع بعيد عن أي مشاركة في وضع القوانين إضافة لهدف القطاع الخاص في تحقيق الأرباح. وكان مقترح التحفيز له ترشيد الصناعات الوطنية ودعم سياسة الاستثمار كتوجه وطني أكثر مما هو تجاري بالإضافة لتحفيز دعم الأنشطة الاقتصادية عن طريق المشاركة في فرض التشريعات والقوانين لتسهيل العمل، وفيها يتضح من وجهة نظر المبحوثين أن هناك دور متوقع للقطاع الخاص من خلال وضع السياسات والإستراتيجيات والمساهمة بتطبيقها وتنفيذها.

- القطاع الأكاديمي: كان الدور المتوقع للقطاع الأكاديمي هو التركيز على واقع الحال والعمل على استحداث خطط وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الرسمي والأهلي والخاص والمعيق المتعلق بهذا الدور هو وجود فرق واضح ما بين واقع الحال والواقع الدراسي ووجود تأهيل نظري أكثر مما هو عملي وغالباً الإشكالات التي يعاني منها العامل بالميدان لا تتطابق مع الشيء المتوقع. بسبب كثرة عدد المتغيرات المتداخلة التي لا تأخذ بعين الاعتبار (الإحتلال)، وإمكانية تحفيزه كانت من خلال زيادة التركيز على الدراسات التخصصية والمشاكل الفنية والأمور الخارجية.
- القطاع المجتمعي: كان الدور المتوقع للقطاع المجتمعي هو حق المشاركة في تنفيذ الخطط والمشاريع إضافة لنشر التوعية والمسائلة. والمعيق المتعلق بهذا الدور هو عدم وعي الأفراد بطريقة الحصول على الخدمات والمشاركة بتنفيذ الخطط وذلك بسبب ثقافتهم السلبية السائدة وكان المحفز لهذا المعيق من خلال حملات التوعية المجتمعية في مجال الموارد عن طريق الإعلام مثلاً.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بقبول الفرضية بوجود علاقة ما بين الدور المتوقع في مجال إدارة المصادر الطبيعية والمقترحات لتحفيز إدارة المصادر الطبيعية.

5.4 إمكانية التطبيق للمقترحات العامة في الواقع الفلسطيني

بحسب المبحوثين جاءت إمكانية تطبيق المقترحات العامة موزعة، ويقف على رأس المقترحات القابلة للتطبيق في الواقع الفلسطيني:

- التنسيق بين كافة الجهات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية في القطاع الأهلي وعدم تكرار المشاريع.
- ترشيد الصناعات الوطنية ودعم سياسة الاستثمار كتوجه وطني أكثر مما هو تجاري.
- زيادة التركيز على البحوث والدراسات التخصصية بتقديم الدعم المادي والتركيز على المشاكل الفنية والأمور الخارجية.
- تعميم ثقافة إدارة المصادر الطبيعية.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن التنسيق بين الجهات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية، هي أقوى المقترحات من وجهة نظر المبحوثين الكفيلة بإدارة المصادر الطبيعية.

6.4 المتطلبات الكفيلة بنجاح إدارة المصادر الطبيعية

في إطار الإجابة عن سؤال الدراسة، حول أهم المتطلبات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية، ولكون إجابات المبحوثين جاءت مفتوحة، فقد تم تحويلها لمعلقة للتمكن من تحليلها إحصائياً، ولتحقيق ذلك تم استخلاص مجموعة من العبارات التي قدمها المبحوثين، والتي اعتبرت الأساس في تقييم تماثل الإجابات والمقارنة بينها، وهذه العبارات يمثلها الجدول (13.4). ولقد تم تناول الإجابات على ثلاثة محاور هي: متطلبات جوهرية، ومتطلبات رئيسية، ومتطلبات ثانوية.

جدول 13.4: متطلبات إدارة المصادر الطبيعية:

الرقم	المتطلبات	التكرار
1	تشجيع العلاقة التكاملية بين الجهات المعنية من حيث القوانين والأنظمة والعمل على تعديل القوانين والحد من التضارب والتقاطع في الصلاحيات.	5
2	التحفيز الرسمي للمؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر بالشكل الأمثل وتوفير رأس المال.	4
3	التخطيط والتوعية والسيطرة والرقابة الإجبارية على المصادر الطبيعية.	2
1	تطبيق النهج التشاركي والتنسيق بين كافة الأطراف.	5
2	الحفاظ على استدامة الموارد من خلال توفير خبرات وكفاءات وتوضيح دور أصحاب الموارد الطبيعية وزيادة الرقابة على رأس المال من أجل إنتاج كمية كافية ونوعية جيدة.	4
3	العمل على إشراك المواطن في المحافظة على المصادر الطبيعية من خلال تشريع الوصول للمعلومات	3
4	تطبيق مبادئ الحكم الصالح بإدارة المصادر الطبيعية	2
1	الابتعاد عن اللامركزية في إدارة المصادر الطبيعية والتقييم واتخاذ القرارات اللازمة.	5
2	العمل على توفير التوعية للمواطن بطرق مختلفة منها المناهج التعليمية.	4
3	تنفيذ الخطط الاستراتيجية على أرض الواقع وتوزيع الأدوار	3

بالرجوع للجدول (13.4)، يمكن القول بأن أهم المتطلبات الكفيلة بإدارة المصادر الطبيعية من وجهة نظر المبحوثين توزعت ما بين متطلبات جوهرية ورئيسية وثانوية، وهي بالتأكيد جميعها ضرورية من وجهة نظر المبحوثين فقط اعطى المبحوثين الأهمية الأكبر، لتشجيع العلاقة التكاملية بين الجهات المعنية من حيث القوانين والأنظمة والعمل على تعديل القوانين والحد من التضارب والتقاطع

بالصلاحيات، كما أكد على ضرورة توفير رأس المال، بالإضافة للسيطرة والرقابة على المصادر الطبيعية للحفاظ عليها. كما كان من المتطلبات الرئيسية بالتأكيد على ضرورة إشراك المواطنين بالحفاظ على المصادر الطبيعية بالحفاظ على المصادر الطبيعية من خلال تشريع حق الوصول للمعلومات. وأخيراً كان من المتطلبات الثانوية ضرورة توفير الوعي للمواطن بطرق مختلفة سواء كان من خلال المناهج التعليمية أو الإعلام والعمل على تنفيذ الخطط الاستراتيجية على أرض الواقع وتوزيع الأدوار.

مما سبق يمكن القول بوجود علاقة كبيرة ما بين الأدوار المتوقعة لإدارة المصادر الطبيعية ومعوقات إدارة المصادر والمقترحات لتحفيز إدارة المصادر الطبيعية من وجهة نظر المبحوثين حيث تطرق المبحوثين في الأدوار المتوقعة لوضع القوانين والأنظمة ومتابعة الأنشطة والإشراف عليها، والعمل ضمن إطار قطاعي استراتيجي قائم على المفهوم العلمي. إضافةً لنشر التوعية من خلال وسائل الإعلام وإيجاد جهات مسؤولة عن المحاسبة والرقابة تضمن حق المشاركة في تنفيذ الخطط والمشاريع للأفراد وهذا ما تم ذكره في المتطلبات.

بينما تحدثت المعوقات بوجود ازدواجية بالتشريعات وتضارب بالصلاحيات نتيجة لعدم وجود تنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر، فمن أهم المعوقات ضعف التمويل وتعدد مصادره وعدم توفر الكادر المؤهل للعمل بإدارة المصادر الطبيعية. وكان عدم وعي الأفراد بطريقة الحصول على الخدمات بسبب الثقافة السلبية السائدة من أهم المعوقات.

وكانت أهم المقترحات التحفيزية ذات العلاقة هي تحديد مهام كافة الأجسام والتنسيق بينها وإيجاد دور تكاملي والعمل على توفير الموارد والإمكانات اللازمة لتنفيذها بالإضافة لتحديد مهام كل جهة من الجهات المسؤولة عن إدارة المصادر والمشاركة بتفعيل دورها، من خلال حملات التوعية المجتمعية بمجال إدارة المصادر الطبيعية.

مما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة نوعاً ما وثبات في إجابات المبحوثين من حيث الأدوار المتوقعة والمعوقات والمحفزات والمتطلبات الكفيلة بإدارة المصادر الطبيعية.

7.4 المعوقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية:

في إطار الإجابة على سؤال الدراسة، حول أهم المعوقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية، تم احتساباً بالتكرارات ومناقشتها في ضوء تصنيف المعوقات لمعوقات جوهرية ورئيسية وثانوية.

وجاءت النتائج كما هي ملخصة بالجدول (14.4)

جدول 14.4-أ: المعوقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية.

الرقم	المعوقات المؤسسية	التكرار
1	الجوهرية	عدم وجود خصوصية بالمشاريع
2		توزيع الأدوار
3		عدم وجود تكامل بالأدوار
1	الرئيسية	قلة الوعي
2		عدم توفر الأموال
3		المصالح الشخصية
4		ضعف التشريعات
5		عدم وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب
6		تضارب الصلاحيات
1	الثانوية	ترهل المؤسسات والكوادر
2		ضعف التنسيق
3		عدم مأسسة الإجراءات وحق الوصول للمعلومات

بالنظر لنتائج الجدول (14.4) يمكن القول بأن أهم المعوقات المؤسسية من وجهة نظر الباحثين تمثلت بثلاث محاور رئيسية، وهي معوقات جوهرية ومعوقات رئيسية ومعوقات ثانوية. أما أهم المعوقات الجوهرية فكانت بعدم وجود خصوصية بالمشاريع ويليها عدم وجود تكامل بالأدوار وكان أقلها توزيع الأدوار.

بينما تمثلت المعوقات الرئيسية بقلّة الوعي والإدراك للمصادر الطبيعية لدى الموظفين وعدم توفر الدعم المادي والأموال لتمويل المشاريع الخاصة بالمصادر الطبيعية وضعف التشريعات وتضاربها ويليها المصالح الشخصية وعدم وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب. وهنا يتبين بقلّة الإدراك بأهمية الوعي لدى الموظفين بمفهوم المصادر الطبيعية وإدارتها بالشكل الأمثل الذي يضمن استدامتها.

أما المعوقات المؤسسية الثانوية فكانت بضعف التنسيق وترهل المؤسسات والكوادر أي عدم وجود دورات تدريبية وورشات عمل خاصة بإدارة المصادر الطبيعية التي تعمل على توفير الوعي للموظفين بمفهوم المصادر الطبيعية وإدارتها والحفاظ عليها. وأخيراً كان المعيق المؤسسي من وجهة نظر الباحثين هو عدم مأسسة الإجراءات وحق الحصول على الخدمات.

جميع ما ورد من المعوقات يتطلب تكثيف الجهود ورصد وتوظيف الموارد لمواجهةها على ان تكون الأولوية للمعوقات الجوهرية فالرئيسية فالثانوية.

8.4 العلاقة التكاملية

عند الحديث عن العلاقة التكاملية بين مؤسسات المصادر الطبيعية، لابد من التطرق لمفهوم العلاقة التكاملية وأهم المتطلبات والمعوقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية ضمن التكامل.

1.8.4. مفهوم العلاقة التكاملية

في مجال الإجابة على سؤال الدراسة، حول ماهية مفهوم العاملين في المؤسسات المبحوثة للعلاقة التكاملية، فقد جاءت تعريفات المبحوثين كما هي ملخصة في الجدول (15.4).

جدول 15.4: تعريفات المبحوثين لمفهوم العلاقة التكاملية بحسب مخرجات تحليل إجابات المبحوثين.

الرقم	تعريف العلاقة التكاملية
1	تنظيم العلاقة بين كافة القطاعات المشاركة بإدارة المصادر عن طريق توزيع الأدوار وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل قطاع.
2	الاستغلال الأمثل للموارد بشكل يضمن استدامتها
3	تظافر جهود الجهات المعنية بإدارة المصادر الطبيعية لتحقيق التوازن بين القطاعات، مع مراعاة التخصص والإبداع لكل قطاع على حدى.
4	التغذية الراجعة والشراكة بين القطاعات للوصول لاستراتيجية شاملة.

من خلال النتائج في الجدول (15.4): يمكن القول بأن هناك فهم متفاوت للعلاقة التكاملية بين المبحوثين، يطغى عليه تحديد الصلاحيات والتخصص لكل قطاع لتحقيق الاستغلال الأمثل والتوازن بالإضافة لتنظيم العلاقة بين كافة القطاعات، ومن واقع الأدبيات تم تعريف العلاقة التكاملية بعملية توزيع الأدوار بين القطاعات وهناك نظرية للعلاقة التكاملية، الأولى نظرية السلم الممتد والأخرى نظرية السلم المتوازي. وتحدثت نظرية السلم الممتد بأنه يتم توزيع الأدوار بين القطاعات بالتسلسل يبدأ قطاع بدور معين وعند الانتهاء، يكمل القطاع الآخر لنفس الدور بالترتيب، بينما السلم المتوازي تعني توزيع الأدوار بين القطاعات في آن واحد للوصول للنتيجة ومنه يمكن الوصول لتعريف العلاقة التكاملية بأنه هي عبارة عن إنجاز طرف المسؤولية لعمل أي نشاط أو برنامج أو المشاركة فيه لوضع خطة أو قانون أو غيره،

بشكل متوازي مع باقي الأطراف، بحيث يكون العمل مكمل غير مكرر لما ينجز من طرفهم على أن يعمل على استكمال ما أنجزوه دون وجود تداخل سلبي أو ازدواجية بالعمل.

2.8.4. مقومات العلاقة التكاملية:

في إطار الإجابة على سؤال الدراسة، حول أهم المقومات للعلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية، جاءت اجابات المبحوثين كما هو مبين في الجدول (16.4).

جدول 16.4: متطلبات إدارة المصادر الطبيعية بحسب مخرجات تحليل الإجابات.

الرقم	المتطلبات الجوهرية	التكرار
1	تشجيع العلاقة التكاملية بين الجهات المعنية من حيث القوانين والأنظمة والعمل على تعديل القوانين والحد من التضارب والتقاطع في الصلاحيات.	5
2	التحفيز الرسمي للمؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر بالشكل الأمثل وتوفير رأس المال.	4
3	التخطيط والتوعية والسيطرة والرقابة الإجبارية على المصادر الطبيعية.	2
11	المجموع	11

من خلال النتائج (جدول 16.4)، يمكن القول بأن هناك إجماع كبير للمتطلبات الجوهرية للمصادر الطبيعية، حيث يطغى على المتطلبات بأهمية تشجيع العلاقة التكاملية بين الجهات المعنية من حيث القوانين والأنظمة والعمل على تعديل القوانين والحد من التضارب والتقاطع بالصلاحيات، في حين يمثل التحفيز الرسمي للمؤسسات وتوفير رأس المال ما تبقى من مجمل المتطلبات، ومنه يمكن القول بأن المتطلبات الجوهرية لإدارة المصادر فيها نوع من الإجماع.

3.8.4. المتطلبات الرئيسية المحفزة على العلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية:

في مجال الإجابة على سؤال الدراسة، حول المتطلبات الرئيسية لإدارة المصادر الطبيعية، جاءت النتائج كما في الجدول (17.4).

من خلال النتائج في الجدول (17.4)، هناك تقارب في إجابات المبحوثين، حيث يطغى عليه تطبيق النهج التشاركي والتنسيق بين الأطراف، وتتنوع باقي الإجابات ما بين الحفاظ على استدامة الموارد،

إشراك المواطن في العملية الإدارية، وأضعف المتطلبات يكمن في تطبيق مبادئ الحكم الصالح. واستناداً لما سبق من نتائج يمكن قبول الفرضية القائلة بوضوح المتطلبات الرئيسية لإدارة المصادر الطبيعية.

جدول 17.4: متطلبات إدارة المصادر الطبيعية بحسب مخرجات تحليل الإجابات.

الرقم	المتطلبات الرئيسية	التكرار
1	تطبيق النهج التشاركي والتنسيق بين كافة الأطراف	5
2	الحفاظ على استدامة الموارد من خلال توفير خبرات وكفاءات وتوضيح دور أصحاب الموارد الطبيعية وزيادة الرقابة على رأس المال من أجل إنتاج كمية كافية ونوعية جيدة.	4
3	العمل على إشراك المواطن في المحافظة على المصادر الطبيعية من خلال تشريع الوصول للمعلومات	3
4	تطبيق مبادئ الحكم الصالح في إدارة المصادر الطبيعية	2

4.8.4. المتطلبات الثانوية المحفزة على العلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية:

في مجال الإجابة على سؤال الدراسة، حول المتطلبات الثانوية لإدارة المصادر الطبيعية، ولكون جاءت الاجابات كما في الجدول (18.4).

جدول 18.4: متطلبات إدارة المصادر الطبيعية بحسب مخرجات تحليل الإجابات

الرقم	المتطلبات الثانوية	التكرار
1	الابتعاد عن اللامركزية في إدارة المصادر والتقييم واتخاذ القرارات اللازمة.	5
2	العمل على توفير التوعية للمواطن بطرق مختلفة منها المناهج التعليمية	4
3	تنفيذ الخطط الاستراتيجية على أرض الواقع وتوزيع الأدوار	3
4	زيادة الرقابة والحماية لرأس المال لتطوير المصادر	2

من خلال النتائج في الجدول (18.4)، هناك تقارب في إجابات الباحثين، حيث يطغى عليه الابتعاد عن اللامركزية في إدارة المصادر واتخاذ القرارات اللازمة، وتتوزع باقي الإجابات ما بين العمل على توفير التوعية للمواطن بطرق مختلفة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية على أرض الواقع وتوزيع الأدوار.

استناداً لما سبق من نتائج يمكن قبول الفرضية القائلة بوضوح متطلبات إدارة المصادر الطبيعية.

5.8.4. المعوقات المؤسسية للعلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية:

في إطار الإجابة عن سؤال الدراسة، حول أهم المعوقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية، تم احتساب التكرارات والنسب المئوية. جاءت النتائج كما هي ملخصة في الجدول (11.5).

جدول 19.4: التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين حول المعوقات المؤسسية الجوهرية في إدارة المصادر (الشدة وواقع الحدوث).

الرقم	المعوقات الجوهرية	التكرار
1	عدم وجود خصوصية بالمشاريع	2
2	توزيع الأدوار	1
3	عدم وجود تكامل بالأدوار	3

جدول 20.4 : التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين حول المعوقات المؤسسية الرئيسية في إدارة المصادر (الشدة وواقع الحدوث).

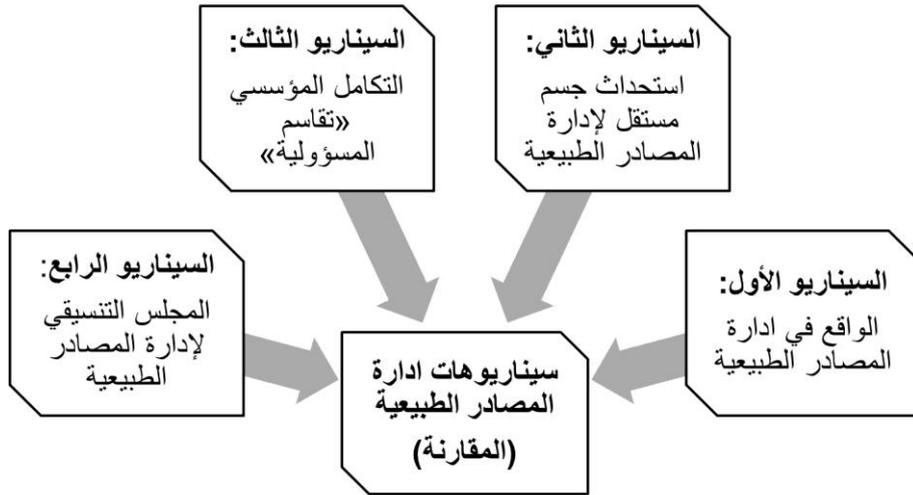
الرقم	المعوقات الرئيسية	التكرار
1	قلة الوعي	4
2	عدم توفير الأموال	4
3	المصالح الشخصية	2
4	ضعف التشريعات	3
5	عدم وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب	1
6	تضارب الصلاحيات	3
المجموع		17

جدول 21.4: التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين حول المعوقات المؤسسية الثانوية في إدارة المصادر (الشدة وواقع الحدوث).

الرقم	المعوقات الرئيسية	التكرار
1	ترهل المؤسسات والكوادر	1
2	ضعف التنسيق	2
3	عدم مأسسة الإجراءات وحق الحصول على الخدمات	1
المجموع		4

9.4 سيناريوهات ادارة المصادر الطبيعية المقارنة

بالاستفادة من نتائج الدراسة ومراجعة القوانين والاستراتيجيات، الخاصة بالمؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، تبين وجود فجوه كبيره في إدارة المصادر الطبيعية بالمؤسسات، وهو ما يدفع لاقتراح سيناريوهات يتم اختياره من قبل الموظفين العاملين بالمؤسسات ذات العلاقة بعد اقتراح ومقارنة عدد من السيناريوهات (شكل 1.4):



شكل 1.4: سيناريوهات ادارة المصادر الطبيعية المقارنة

1.9.4. السيناريو الأول: (سيناريو الواقع لإدارة المصادر الطبيعية):

يشير هذا السيناريو لبقاء الوضع بالمؤسسات ذات العلاقة كما هو عليه. من واقع مراجعة الهيكلية للوزارات فكل مصدر طبيعي تتحمل المؤسسة المسؤولة عن إدارته عن طريق إدارة أو قسم خاص داخل المؤسسة تعمل على إدارة المصدر الطبيعي الخاص بها مع إمكانية الحصول على مساعدة من أطراف آخري بحال طلبها. مثلاً تعمل سلطة المياه على إدارة المياه، ووزارة الزراعة على إدارة الأرض والتنوع الحيوي، وسلطة البيئة على إدارة الهواء.

وحدات متعلقة بإدارة المصادر الطبيعية في الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية يبينها جدول (22.4):

جدول 22.4: الوحدات الإدارية المتعلقة بإدارة المصادر الطبيعية:

المصادر الطبيعية					الوزارة/ السلطة
الهواء	التنوع الحيوي	التربة	المياه	المصادر الطبيعية	
دائرة الهواء والأوزون	دائرة التنوع الحيوي		دائرة جودة المياه	الإدارة العامة للمصادر الطبيعية	سلطة جودة البيئة
	قسم التنوع الحيوي	- الإدارة العامة للبحوث الزراعية. - الإدارة العامة للرقابة الزراعية - الإدارة العامة للأراضي الزراعية - الإدارة العامة لوقاية النبات والحجر الزراعي	الإدارة العامة للمياه الزراعية والري		وزارة الزراعة
			الإدارة العامة لمصادر المياه		سلطة المياه
				الإدارة العامة للمصادر الطبيعية	وزارة الاقتصاد
			قسم المياه	دائرة الموارد الطبيعية والبيئية	وزارة التخطيط

2.9.4. السيناريو الثاني: (استحداث جسم مستقل لإدارة المصادر الطبيعية):

يتميز بجمع إدارات المصادر الطبيعية جميعها، وكأنه يعمل على استحداث جسم جديد يجمع الدوائر ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية المنتمية بمختلف المؤسسات ذات العلاقة، تحت مظلة واحدة، وإدارة مستقلة بذاتها. تشمل الوحدة الفنية للعمل بالأمور الفنية الدقيقة بالمؤسسة، ووحدة الشؤون الإدارية والمالية لمتابعة شؤون الموظفين والشؤون الإدارية والأمور المالية المتعلقة بالمؤسسة، ووحدة الرقابة والمتابعة، التي تعمل على متابعة عمل المؤسسة والوصول لضمان سير العمل بأنم وجه، ووحدة تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر العصب الحساس والرئيس في أي مؤسسة والتي تعمل على متابعة عمل الشبكات والأنظمة المعلوماتية، ووحدة التخطيط والتنسيق لتنظيم أعمال المؤسسة والتنسيق للمشاريع والأمور المتعلقة بالمشاريع وتمويلها، ووحدة التوعية والإعلام تعتبر من أهم الوحدات المسؤولة عن نشر

الوعي بين أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام سواء الصحف الرسمية أو التلفاز أو نشرات التوعية. ووحدة المتابعات القانونية التي تعمل على متابعة شؤون المؤسسة القانونية، ووحدة الأبحاث والدراسات التي تعمل على إجراء الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية والعمل على نشرها، وأخيراً وحدة العلاقات العامة وخدمة الجمهور، لخدمة المواطنين والعمل على تسهيل أعمال المؤسسة.



شكل 2.4: الجسم المستقل المقترح لسلطة إدارة المصادر الطبيعية:

3.9.4. السيناريو الثالث: (التكامل المؤسسي - تقاسم المسؤولية).

يعتمد هذا السيناريو وبشكل رئيس، على أن المسؤولية الرسمية في إدارة المصادر الطبيعية، تقع على المؤسسة الحكومية، ولكن في ظل تعاون واستفادة حقيقية بخبرة، ومشاركة المؤسسات الأهلية، والبحثية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المجتمعية، وعليه يقوم هذا السيناريو على اسناد رئاسة كل وحدة لمؤسسة حكومية ذات اختصاص، يعاونها المؤسسات الحكومية ذات العلاقة كمؤسسات عاملة، ويسندها في ذلك مؤسسات استشارية (مجتمعية، بحثية،...). وأما أهم المعالم العامة لهذا السيناريو ملخصة في الجدول

(23.4)

جدول 23.4: المؤسسات المشاركة في سيناريو التكامل المؤسسي لإدارة المصادر الطبيعية

الرقم	الوحدة	وزارة / سلطة / هيئة
		اهم الوحدات العاملة
1	التخطيط والتنسيق	رئاسة الوحدة الاقتصاد، البيئة، المياه، الزراعة، الجهاز المركزي للإحصاء
2	قاعدة البيانات	الجهاز المركزي للإحصاء البيئي، التخطيط
	الأبحاث والدراسات	التخطيط والتنمية الإدارية الزراعة، المياه، البيئة، الاقتصاد، الجهاز المركزي للإحصاء
	التمويل	المالية الزراعة، المياه، البيئة، الاقتصاد
	التأهيل والتدريب	التخطيط والتنمية الإدارية الزراعة، المياه، البيئة، الاقتصاد
	الإدارة الفنية والميدانية	الزراعة، المياه، البيئة، الاقتصاد الوطني
	الرقابة	البيئة الزراعة، المياه، الاقتصاد
	التوعية والإعلام	البيئة الزراعة، المياه، البيئة، الاقتصاد، التربية والتعليم، التعليم العالي
	القانونية	البيئة الدوائر القانونية في: الزراعة، المياه، البيئة، الاقتصاد
الجهات الاستشارية		
<ul style="list-style-type: none"> المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والتي لم ترد في السيناريو كمؤسسات عاملة المؤسسات الأهلية العاملة في المجال، مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة، المؤسسات الأكاديمية والبحثية ذات العلاقة، المؤسسات المجتمعية 		

4.9.4. السيناريو الرابع: (المجلس التنسيقي لإدارة المصادر الطبيعية):

حالة وسطية بين سيناريو الواقع لإدارة المصادر الطبيعية وسيناريو التكامل المؤسسي - تقاسم المسؤولية. أهم معالمه تتلخص في:

- إنشاء جسم تنسيقي دائم بين هذه المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتنسيق،
- الاحتفاظ لكل مؤسسة بصلاحياتها الخاصة التي منحها لها القانون واستراتيجية عملها التي تسترشد بها بأنشطتها وبرامجها.

5.9.4. السيناريو النهائي للدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض السيناريو النهائي لإدارة المصادر الطبيعية من وجهة نظر المبحوثين، بعد عرض السيناريوهات الاربعة سابقة الذكر عليهم، وكذل السيناريو النهائي كما تراه الدراسة.

1.5.9.4. من وجهة نظر المبحوثين:

مقارنة نتائج المقابلة الخاصة باختيار المبحوثين، لسيناريو إدارة المصادر الطبيعية الأكثر كفاءة وفعالية، ضمن الواقع الفلسطيني، جاءت النتائج كما هو مبين بالجدول (24.4) أدناه :

جدول 24.4: تقييم المبحوثين واتجاهاتهم نحو السيناريوهات المقترحة لإدارة المصادر الطبيعية:

الرقم	المحور	السيناريو	التكرار
1	السيناريو الأول	سيناريو الواقع لإدارة المصادر الطبيعية.	3
2	السيناريو الثاني	خلق جسم وزاري مستقل للمصادر الطبيعية.	1
3	السيناريو الثالث	التكامل المؤسسي - وتقاسم المسؤولية.	3
4	السيناريو الرابع	المجلس التنسيقي لإدارة المصادر الطبيعية.	4

استنادا الى النتائج في الجدول (24.4)، يمكن القول بأنه لم يكن هناك اجماع واضح على السيناريو الانسب والاقضل لإدارة المصادر الطبيعية من بين السيناريوهات التي تم عرضها على المبحوثين، حيث نراهم موزعين في اجاباتهم بشكل شبه متساوي بين السيناريوهات 1، 3، 4، بينما لم يؤيد السيناريو الثاني سوى مبحوث واحد.

بمعنى أن معظمهم لا يؤيد خلق جسم جديد لإدارة المصادر الطبيعية وذلك لكثرة التحديات التي يمكن ان تعترض طريق مثل هذا السيناريو، سواء كانت مادية، بشرية، او حتى هيكلية مؤسسية. على الجانب الاخر يمكن القول بان غالب المبحوثين اكد على ضرورة وجود علاقة تنسيق حقيقية بين المؤسسات ذات العلاقة، مع اختلاف عمق وشكل هذه العلاقة.

2.5.9.4. من وجهة نظر الدراسة والباحثة:

استنادا الى اراء المبحوثين حول السيناريوهات المختلفة، والى ما يفرضه الواقع الفلسطيني من محددات

على السيناريو القابل للتطبيق لإدارة المصادر والتي يلخصها بحسب عيسى (2012) والغروف (2010) الجدول (25.4)، جاءت الدراسة لتقترح سيناريو التكامل (السيناريو الثالث) ليكون السيناريو الأكثر تناسبا والافضل للواقع الفلسطيني. هذا التفصيل نابع اضافة الى ما سبق من المتطلبات والتحديات التي تواجه كل من السيناريوهات موضوع المقارنة بحسب المبحوثين كما هي مبين في الجدول (26.4).

جدول 25.4-أ: محددات عامة لإدارة المصادر الطبيعية بحسب المبحوثين وبحسب عيسى (2012) والغروف (2010)

محددات إدارة المصادر الطبيعية	تفصيل العوامل
1 الممول	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتماد بشكل كبير على الممول الأجنبي بالموازنة • تضارب المصالح ما بين الاستثمار واستغلال المصادر • سياسة وشروط في اختيار المشاريع (الأجندة). • التوجهات الفكرية.
2 رسمية ومؤسسية	<ul style="list-style-type: none"> • الاستراتيجيات غير ناضجة بشكل كافي. • التشريعات والقوانين ينقصها النفاذ.
3 مرتبطة بالمؤسسات الرسمية	<ul style="list-style-type: none"> • ازدواجية العمل -تتازع الصلاحيات. • ارتفاع صوت الأنا وغياب نحن في العمل المؤسسي. • قوة المؤسسة تأتي من رأس الهرم القيادي للمؤسسة نفسها. • نقص الخبرة والكفاءة إضافة للتواكل والسلبية العالية. • الروتين الحكومي والبيروقراطية العالية بالإضافة لطول الفترة الزمنية لإنجاز المعاملات. • القوانين والتشريعات: غير شاملة وبعضها ما زال يعتمد قوانين مستوردة من الخارج، وأغلب التشريعات لم تأخذ نضوج حقيقي نتيجة تعطل الجهاز التشريعي.
4 مرتبطة بالمؤسسات الأهلية	<ul style="list-style-type: none"> • التمويل العام. • التمويل العام المرتبط بالأجندة بحدود خاصة. • احتكار المعلومات التي يحصلون عليها. • النزاعات الذاتية والتنافس بين المؤسسات ذاتها.
5 مرتبطة بالمؤسسات البحثية والأكاديمية	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف التمويل • الصلة بينها وبين المؤسسات الرسمية ضعيفة.
6 مرتبطة بالإطار القانوني	<ul style="list-style-type: none"> • مرتبطة بالمؤسسات الاهلية، فالإطار القانوني للمؤسسات هو ما يحكم نشاطها.

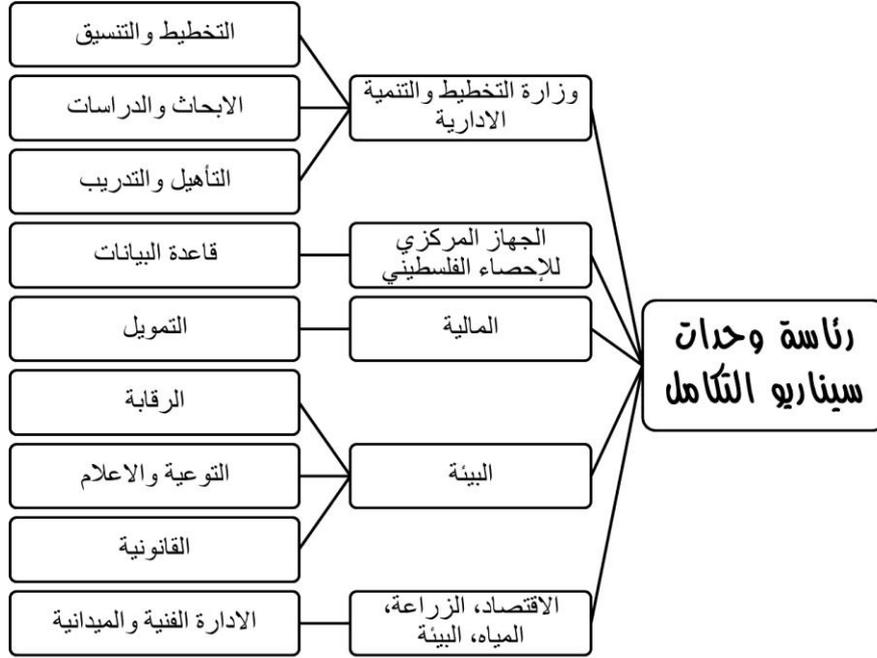
جدول 26.4-أ: متطلبات ومعيقات السيناريوهات المقترحة:

الرقم	السيناريو	المتطلبات	التحديات
1	سيناريو الواقع لإدارة المصادر الطبيعية		<ul style="list-style-type: none"> لا يوجد استراتيجية وطنية لإدارة المصادر الطبيعية تعمل مجمل المؤسسات من خلالها، وإنما هناك استراتيجية لكل مؤسسة على حدة. وجود إدارة شبه منفصلة للمصادر الطبيعية بعيداً عن أسلوب النظم، مما يضعف ويمنع تحقيق استدامة هذه المصادر. كثرة الهياكل المؤسسية (الدوائر)، موزعة على المؤسسات الرسمية التي تعنى إسمياً وليس فعلياً بالمصادر الطبيعية. ضعف الموازنات المالية المخصصة لإدارة المصادر الطبيعية. خبرات موزعة ومشتتة دون توزيع حقيقي فاعل لها ، نحو إدارة المصادر الطبيعية.
2	استحداث جسم مستقل لإدارة المصادر الطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> تجميع أصحاب الخبرات في مكان واحد، ضمن جسم إداري واحد يسمح بتعاون أكبر وتبادلاً أكبر للخبرة والمعلومات. توفير أكبر للموارد المالية. توفير بحجم الكادر البشري. توفير في نفقات المقرات وغيرها. التخلص من التنافس السلبي بين هذه المؤسسات. وجود استراتيجية وطنية موجودة لإدارة المصادر الطبيعية رقابة مالية أكبر على موارد التمويل القادمة لإدارة المشاريع. توفير قاعدة بيانات أكثر نضوجاً تسمح بقرار أكثر سلامة. تحسين التخطيط للمصادر الطبيعية ضمن أسلوب النظم. 	<ul style="list-style-type: none"> التخلص من أجسام وهياكل مؤسسية قائمة. إعادة صياغة القوانين، إنجاز قانون وطني شامل لإدارة المصادر الطبيعية. الاحتلال بشكل عام، لا يسمح بخلق جسم موحد للسيطرة على المصادر الطبيعية.

جدول 26.4-ب:متطلبات ومعيقات السيناريوهات المقترحة:

الرقم	السيناريو	المتطلبات	التحديات
3	التكامل مؤسسي- تقاسم المسؤولية.	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بالهيكل القائمة. • توزيع العمل على المؤسسات المختلفة بصورة متوازنة وضمن اختصاصها ومؤهلاتها. • تفعيل أكبر عدد ممكن من المؤسسات الرسمية في ظل التعاون والتفاعل الحقيقي في مؤسسات المجتمع المدني والخاص. • توحيد الاستراتيجيات والقوانين. 	<ul style="list-style-type: none"> • وجود إرادة إدارية داعمة لهذا الهيكل من الوزارات المختلفة. • إعادة صياغة القوانين من خلال مرونة القوانين التي تسمح بإعادتها. • شيوع التواكل والسلبية المؤسسية والمجتمعية.
4	المجلس التنسيقي لإدارة المصادر الطبيعية.	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بالهيكل المؤسسية الحالية بدون مساس أو تغيير. • بحيث لا يكون هناك معارضة ذات وزن محسوس من المؤسسات والوزارات المختلفة. • أن تكون هناك ميزات إضافية. • تفعيل الاستفادة للخبرات والكفاءات المعلومة المتوفرة لدى المؤسسة المختلفة. • خفض نسبي للتنافس السلبي بين المؤسسات وتنازع الصلاحيات مع ثقة أكبر. 	<ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد تغيير حقيقي في واقع إدارة المصادر الطبيعية. • لا يوجد استراتيجية وطنية لإدارة المصادر الطبيعية تعمل مجمل الوزارات من خلالها، وإنما يوجد استراتيجية لكل مؤسسة على حدى. • كثرة الهياكل المؤسسية موزعة على المؤسسات الرسمية التي تعنى بالمصادر الطبيعية. • خبرات مشتتة دون توظيف حقيقي لها بمجال إدارة المصادر الطبيعية.

أما أهم معالم وأسس هذا الهيكل بحسب رئاسة الوحدات المقترحة فيعرضها شكل (3.4)،



شكل 3.4: سيناريو التكامل المقترح بحسب رئاسة الوحدات.

يجدر الإشارة ان تشكيل الوحدات المختلفة لهذا السيناريو، يقوم على تحميل المؤسسة الاكثر خبرة ودراية وعلاقة بالنشاط المتعلق بإدارة المصادر الطبيعية مسؤولية رئاسة الوحدة (مثل سلطة البيئة، وزارة الاقتصاد، الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة التخطيط والتنمية الادارية)، على ان تكون المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية وعلى تماس مباشر بهذا النشاط ذراع العمل في هذه الوحدة (كوزارة الزراعة، سلطة المياه،...)، مع الاستعانة بخبرة كافة المؤسسات الاخرى ذات العلاقة والتي لم تشمل في رئاسة الوحدة أو لم تكن جزء من مؤسسات العمل، وهذ الفئة تشمل مؤسسات حكومية (مثل سلطة الطاقة، هيئة الغاز والبترو،... وزارة الحكم المحلي،...)، والمؤسسات البحثية والاكاديمية، والمؤسسات الأهلية، ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المحلي، ووضعها ضمن النطاق الاستشاري للوحدة.

ولتطبيق هذا السيناريو:

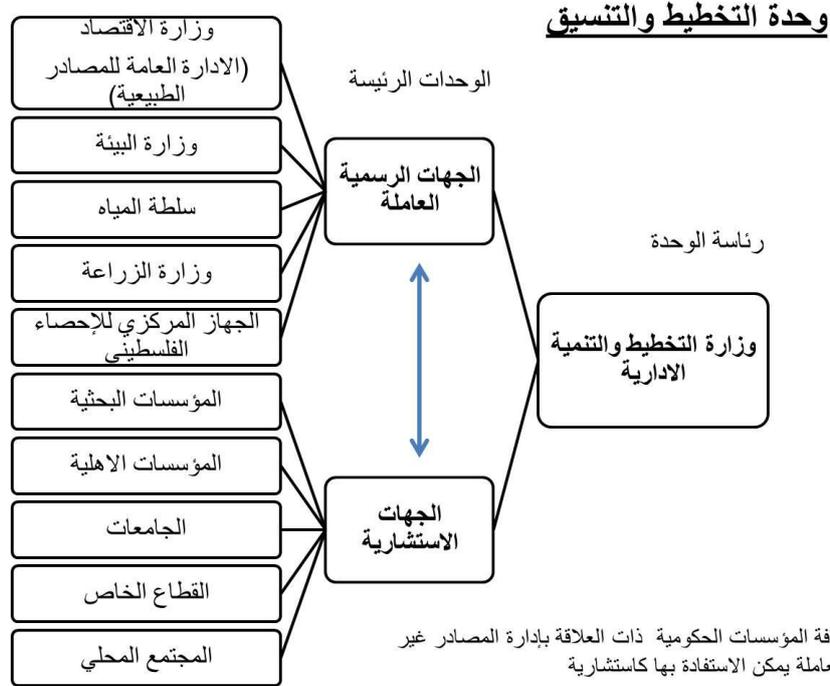
- توفير دعم رسمي مؤسسي (بدء مخاطبة القيادة السياسية بالبلد والأحزاب وأصحاب الخبرة الفنية والميدانية لحشد تأييدهم للفكرة)، في حال تم توفير الدعم هم بحاجة.

- العمل على تعزيز كافة الجهود المبذولة في كافة القطاعات لخلق تشريعات داعمة لفكرة التكامل.
- تحفيز المؤسسات التي تشارك وبفعالية يجب ان يكون لها مميزات (تعزيز المشاركة للمؤسسات (الأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية).
- إعداد مذكرة تفاهم وتوزيع الصلاحيات.
- إعداد دليل عمل إرشادي توافقي بين كافة المؤسسات لكي نقدر على توجيه العمل نحن بحاجة لإعادة تعديل للقوانين والتشريعات.
- وضع قانون إرشادي توافقي لكي يكون هذا السيناريو قابل للتطبيق يحتاج لإدارة رسمية لإدارة هذا الجسم .

أما أهم تفاصيل هذا السيناريو ووحداته فتلخصه الدراسة فيما يأتي:

1.2.5.9.4. وحدة التخطيط والتنسيق:

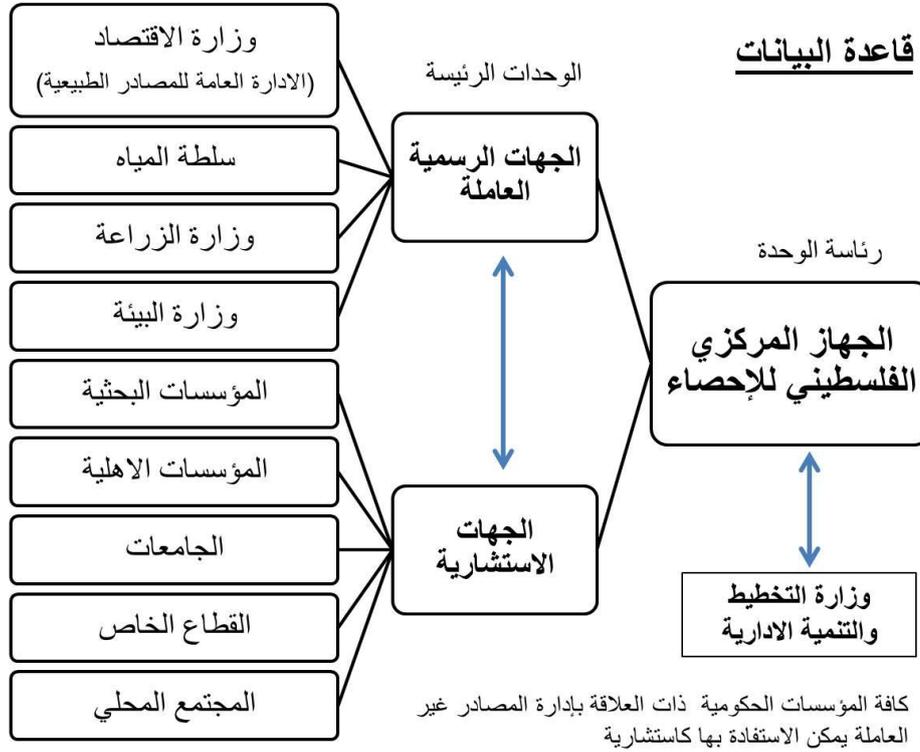
يمثل الشكل (4.4) الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة في مجال التخطيط والتنسيق لإدارة المصادر الطبيعية ضمن النموذج التكاملي.



شكل 4.4: وحدة التخطيط والتنسيق.

2.2.5.9.4. وحدة قاعدة البيانات:

يمثل الشكل (5.4) : الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة في مجال قاعدة البيانات حول المصادر الطبيعية ضمن النموذج التكاملي.



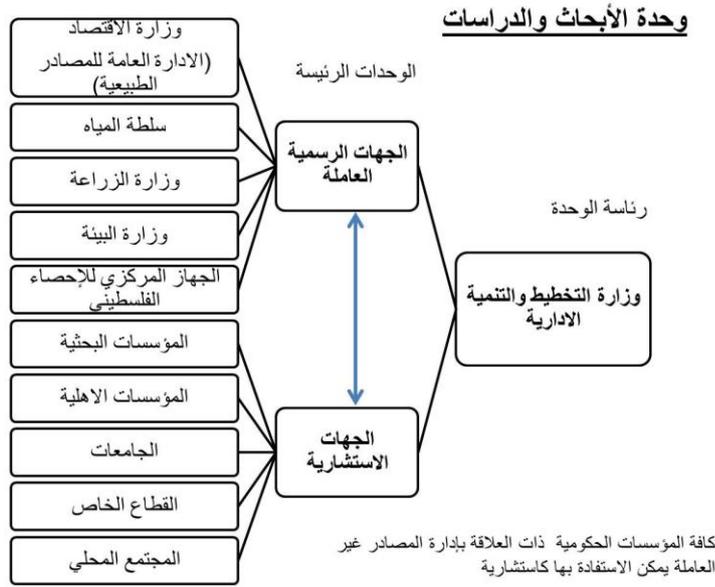
شكل 5.4: وحدة قاعدة البيانات

3.2.5.9.4. وحدة الأبحاث والدراسات:

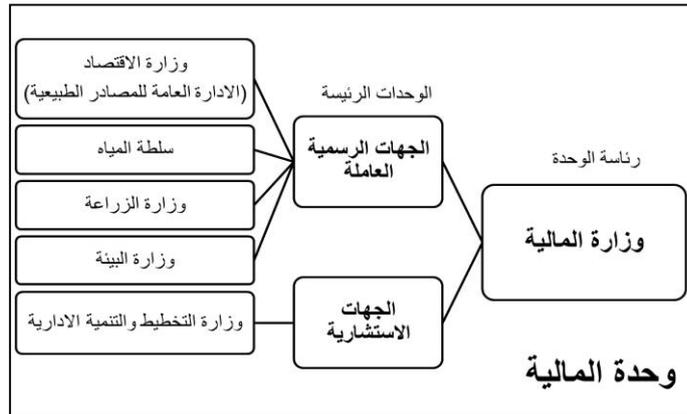
يمثل الشكل (6.4): الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة في مجال الأبحاث والدراسات حول المصادر الطبيعية ضمن النموذج التكاملي.

4.2.5.9.4. وحدة التمويل:

يمثل الشكل (7.4) الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة في مجال تمويل إدارة المصادر الطبيعية ضمن النموذج التكاملي.



شكل 6.4: وحدة الأبحاث والدراسات.



شكل 7.4: وحدة المالية.

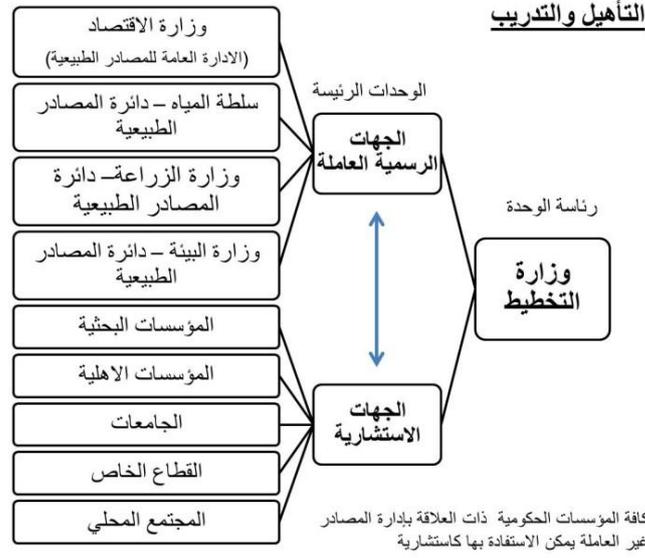
5.2.5.9.4 وحدة التأهيل والتدريب:

يمثل الشكل (8.4) الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة في مجال التأهيل والتدريب لإدارة المصادر الطبيعية ضمن النموذج التكاملي.

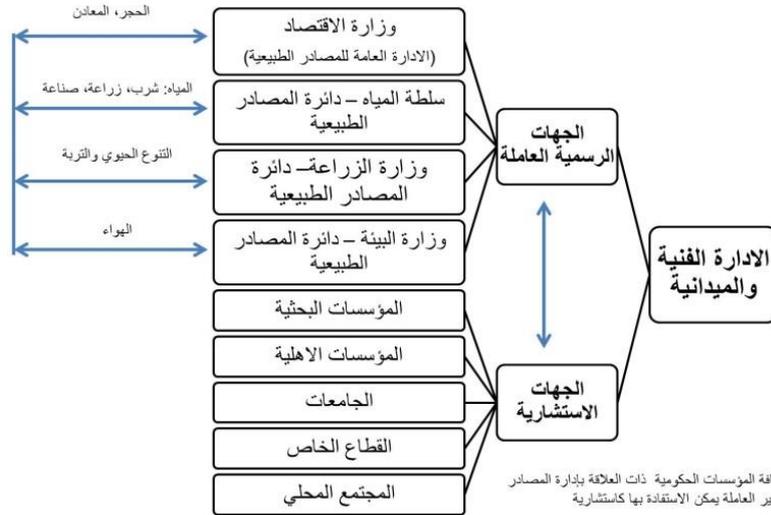
6.2.5.9.4 وحدة الإدارة الفنية والميدانية:

يمثل الشكل (9.4) الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة للإدارة الفنية والميدانية للمصادر

الطبيعية ضمن النموذج التكاملي.



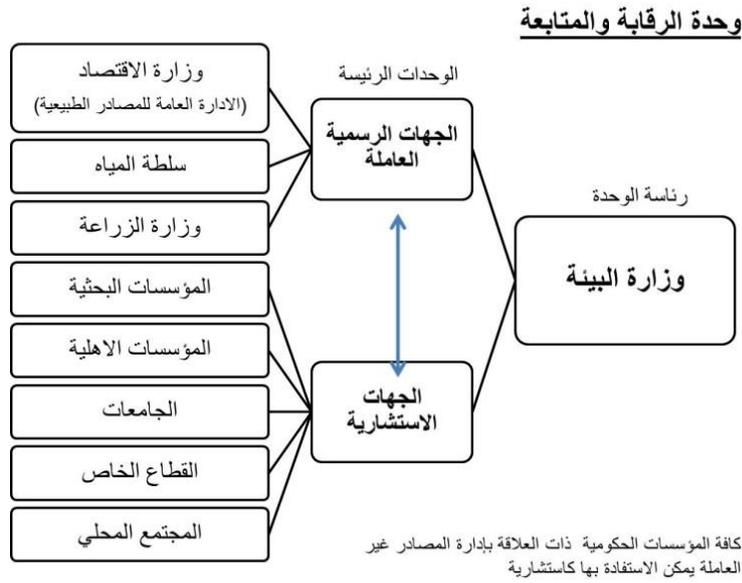
شكل 8.4: وحدة التأهيل والتدريب.



شكل 9.4: وحدة الإدارة الفنية والميدانية.

7.2.5.9.4 وحدة الرقابة:

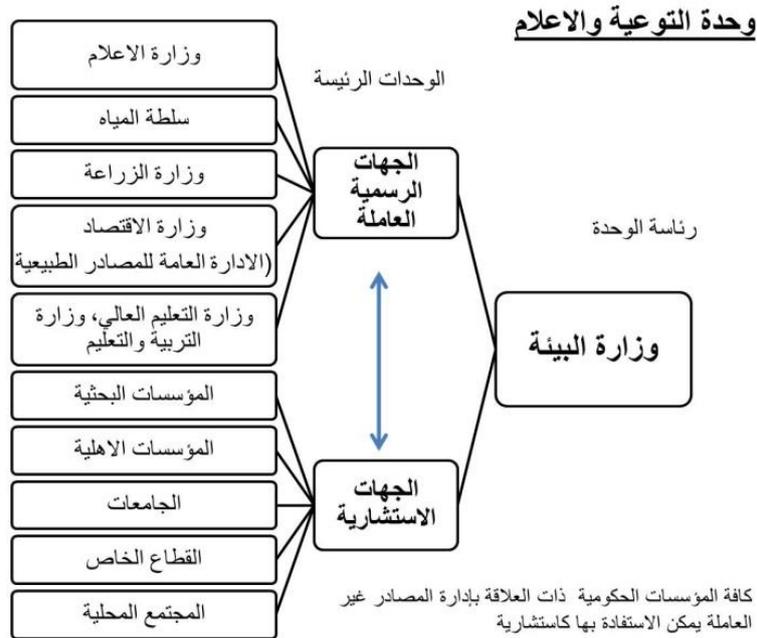
يمثل الشكل (10.4) الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة للرقابة على المصادر الطبيعية ضمن النموذج التكاملي.



شكل 10.4: وحدة الرقابة والمتابعة.

8.2.5.9.4. وحدة التوعية والاعلام:

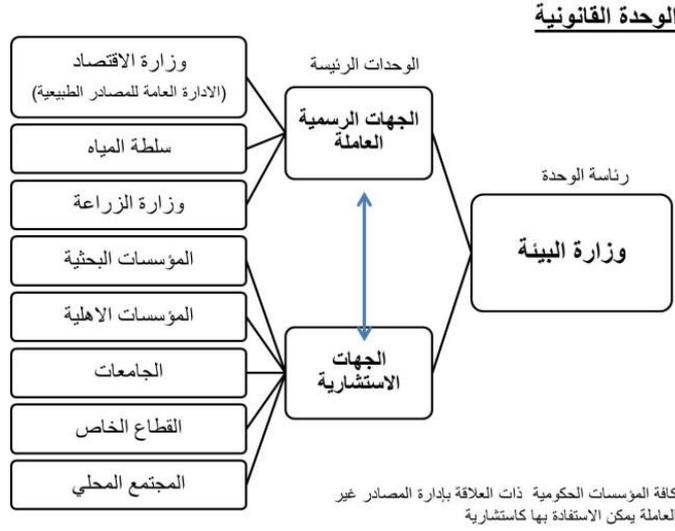
يمثل الشكل (11.4) الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة في وحدة التوعية والاعلام ضمن النموذج التكاملي لإدارة المصادر الطبيعية



شكل 11.4: وحدة التوعية والإعلام.

9.2.5.9.4. الوحدة القانونية:

يمثل الشكل (12.4) الجهات الرسمية والاستشارية المقترحة للمشاركة في الوحدة القانونية ضمن النموذج التكاملي لإدارة المصادر الطبيعية



شكل 12.4: الوحدة القانونية

وفي محضر نقد وتحليل هذا السيناريو يمكن القول بأنه يمثل الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة والمجتمعية، بأحسن الصور، وأفضل الكفاءات المتخصصة دون تحمل نفقات إضافية بإنشاء اجسام مؤسسية جديدة، واستيراد خبراء من جهات أخرى، كما انه يشرك كافة الجهات ذات العلاقة بما يضع كل منها امام مسؤولياته، ويحقق ديمقراطية القرار حول ادارة المصادر الطبيعية، وبالتالي يمنع الازدواجية والصراع على الصلاحيات، ويحارب التكاثر والسلبية والتواكل، الذي قد يحدث في حال قيام المؤسسات بالعمل منفردة بعيدا عن بعضها البعض.

10.4 تلخيص نتائج الدراسة

فيما يأتي تلخيص لأهم نتائج الدراسة:

- مفهوم إدارة المصادر الطبيعية يشوبه الضبابية لدى المبحوثين.
- الاتجاه العام للمبحوثين نحو ادارة المصادر الطبيعية ايجابي.

- الجهات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية على المستوى الفلسطيني هي: مجلس الوزراء، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة النقل والمواصلات، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه، وسلطة جودة البيئة، ووزارة الاقتصاد الوطني، وسلطة الأراضي، والإحصاء المركزي، ووزارة التربية والتعليم العالي (المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمدارس)، والمؤسسات الأهلية (الإغاثة الزراعية، واتحاد لجان العمل الزراعي، ومراكز بحثية: مركز الأبحاث التطبيقية - أريج، وجمعية الدراسات العربية - القدس، مركز أبحاث الأراضي)، ومؤسسات القطاع الخاص.
- أكثر المؤسسات نشاطاً في مجال تخطيط إدارة المصادر الطبيعية بحسب المبحوثين هي تنازلياً: سلطة المياه الفلسطينية، ووزارة الزراعة، ووزارة شؤون البيئة، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ثم وزارة الحكم المحلي. بينما الأقل نشاطاً هي المؤسسات الأهلية، والمراكز البحثية، وتضم (جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، الإغاثة الزراعية، ومعهد الأبحاث التطبيقية - أريج، بالإضافة لاتحاد لجان العمل الزراعي).
- النشاطات الأكثر ممارسة من قبل مجموع المؤسسات، هي المساهمة في بناء قواعد البيانات، يليه البحوث.
- أكثر المؤسسات التي تتجه إليها المؤسسات للتعاون في مجال إدارة المصادر الطبيعية هي: سلطة المياه وسلطة البيئة، ووزارة الزراعة، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية أما أقلها فهي بحسب المبحوثين وزارة الاقتصاد، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الأشغال العامة والإسكان.
- أما أهم المتطلبات المؤسسية الجوهرية هي: تشجيع العلاقات التكاملية بين الجهات المعنية، وتشريعات متكاملة من أنظمة وقوانين وتعليمات مؤسسية تحكم عملية إدارة المصادر الطبيعية، وتطبيق المنهج التشاركي بين كافة الأطراف، وتوفير الوعي لدى المواطنين. أما أقلها أهمية، توزيع الأدوار والحماية.
- أهم المتطلبات الرئيسية، هو زيادة رأس المال من أجل إنتاج كمية كافية ونوعية جيدة بسعر مناسب، وتطبيق مبادئ الحكم الصالح في إدارة المصادر الطبيعية.
- أهم متطلبات الثانوية إدارة المصادر الطبيعية: هي إضافة التوعية عن طريق المناهج التعليمية، واللامركزية بالتقييم في اتخاذ القرارات.
- المعوقات المؤسسية جاءت متباينة، وأما أهمها فكانت: وأهمها الاحتلال، ونقص الخبرات، وضعف القوانين وازدواجيتها، وأقلها: والواقع السياسي، وترهل المؤسسات والكوادر، وتداخل الأدوار.

- أهم المقترحات العامة الكفيلة بإنجاح إدارة المصادر الطبيعية هي: بالنسبة للقطاع الرسمي فكانت، تحديد مهام كافة الأجسام والتنسيق بينهم وإيجاد دور تكاملي، وإيجاد سياسة واضحة واستراتيجية قطاعية يشترك بها جميع القطاعات. أما بالنسبة للقطاع الأهلي فكانت، بالتنسيق بين كافة الجهات المشاركة بالقطاع الأهلي، وتقديم الدعم لكافة المؤسسات العاملة في مجال إدارة المصادر الطبيعية. والقطاع الخاص: تحفيز دعم الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على توفير في الطاقة، وترشيد الصناعات الوطنية ودعم سياسة الإستثمار.
- العلاقة التكاملية بين المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية هي الاقدر على تحقيق الادارة المستدامة لهذه المصادر، وأما أهم دعائم هذه العلاقة فتتمثل في الإدارة المؤسسية الداعمة لهذه الادارة، والوعي المؤسسي والمجتمعي، بالإضافة الى كوارد متخصصة، استراتيجية وطنية لإدارة المصادر الطبيعية، تشريعات وقوانين وطنية واقعية ومتكاملة، قاعدة بيانات حديثة ومتحركة كافية لاتخاذ القرار، وموارد مادية كافية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والمقترحات

بعد إجراء هذه الدراسة ومن خلال عرض النتائج ومناقشتها، خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1.5 الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة تتمثل فيما يأتي:

- من أهم الإشكاليات التي قد تعيق العلاقة التكاملية بين المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، هو عدم وجود فهم موحد لإدارة المصادر الطبيعية (الواجبات والمسؤوليات).
- سوء توزيع الكفاءات إضافة لندرتهما بأحيان أخرى تعيق أداء كل مؤسسة لواجباتها وتعيق مبدأ التخصصية بالعمل، وبالتالي تمثل معيقاً رئيسياً أيضاً لأي علاقة تكاملية مقترحة.
- هناك غياب لجسم مؤسسي رابط ومنظم لعمل المؤسسات في إدارة المصادر الطبيعية، وعدم وضوح في ادوار المؤسسات العاملة في هذا المجال.
- لا يمكن توقع إدارة للمصادر الطبيعية ناجحة في الواقع الفلسطيني في ظل الضعف الكبير في توفر مختلف متطلباته المؤسسية.
- الاحتلال يمثل أهم معيقات نجاح إدارة المصادر الطبيعية في الواقع الفلسطيني.
- الاستفادة من الدور الذي تؤديه المؤسسات الأهلية والمراكز البحثية بالشكل المطلوب، وقد يعتبر التكامل أحد وسائل تعميق وتعزيز الفائدة.
- صعوبة خلق جسم مستقل بالكادر يناط به إدارة المصادر الطبيعية الفلسطينية، وذلك نتيجة

الواقع المعقد للعلاقة المؤسسية خصوصاً بين المؤسسات الرسمية، في ظل ازدواجية العمل والمسؤوليات وتنازع العمل والصلاحيات الذي تعيشه المؤسسات الفلسطينية الحالية.

2.5 المقترحات

فيما يأتي أهم المقترحات التي خلصت إليها الدراسة وتوجه هذه المقترحات إلى الجهات ذات الاختصاص وهي جهات حكومية، وأهلية، ومجتمعية، لتعزيز إدارة المصادر الطبيعية وبناء شراكة حقيقية بين قطاعات مختلفة في الدولة أفراداً ومؤسسات وهي كما يلي:

- بناء الإستراتيجيات (مكتوبة ومطبقة بأرض الواقع) إستناداً لقراءة واضحة للأنظمة والقوانين والتشريعات والإستراتيجيات الوطنية من منظور تكاملي.
- العمل على إيضاح وتوحيد مفهوم إدارة المصادر الطبيعية، إيجاد برامج تثقيفية وتعميم ثقافة إدارة المصادر الطبيعية، وتوعية وإعلامية للوصول لمفهوم متقارب بالحد الأدنى للوصول لتحقيق علاقة تكاملية، وهو ما يرتبط بكيفية هذه المفاهيم عبر إيجاد إطار أكثر وضوحاً للمفهوم والمهام والمسؤوليات بالأنظمة والقوانين وترجمتها للخطة الوطنية الإستراتيجية وفي خطط المؤسسات الإستراتيجية المختلفة)، التي بدورها يكون قابل للترجمة في الإستراتيجية للمؤسسات، مع إمكانية الإستفادة من وسائل التوعية والتبادل الثقافي والمعلوماتي بين المؤسسات المختلفة بهذا المجال.
- المطلوب من كافة المؤسسات ذات العلاقة إعداد قاعدة بيانات بالكفاءات المتوفرة لديها من حيث المؤهلات التعليمية والخبرات الميدانية بما يتيح آلية الإستفادة من هذه الكفاءات بالبرامج والأنشطة المختلفة لإدارة المصادر الطبيعية، ضمن إطار تعاون وتنسيق تأهيل وتدريب بين القطاعات، أو حتى بالإستقطاب والتعيين إضافةً للتدوير الوظيفي. (الإستفادة من آليات إدارة الموارد البشرية).
- ضرورة خلق جسم إداري قادر على إدارة العلاقة التكاملية المقترحة بين المؤسسات ذات العلاقة بالإستفادة من التشاور والتعاون والتشبيك بمستوياته المختلفة والإندماج والإحلال بحالات الضرورة وعلى قاعدة التخصصية والكفاءة والخبرة التعليمية والميدانية للأفراد والمؤسسات في إطار الأدوار التي يحددها القانون والإستراتيجيات الوطنية والمؤسسية، أو تلك المتفق عليها بين المؤسسات ذات العلاقة مع ضرورة التأكيد على ما هو قائم من علاقات تدعم العلاقة التكاملية.
- ضرورة العمل على توفير كافة المتطلبات الضرورية لإنجاح العلاقة التكاملية من موارد مالية وبشرية وخطط وقواعد بيانات في ظل التخصصية والتكامل بين المؤسسات ذات العلاقة.

- ضرورة حشد الدعم المؤسسي والمجتمعي الفلسطيني لمقاومة المعوقات الإحتلالية لإدارة المصادر الطبيعية بالوسائل القانونية والإدارية بما يشمل أيضاً الإستعانة بالمؤسسات الدولية ولجان المناصرة على كافة الإقليمية والدولية.
- هناك ضرورة لدمج القطاع الأهلي والأكاديمي وخصوصاً خبراته الميدانية والعملية وعلاقاته المهنية والقانونية بالإضافة للقطاع الخاص بإستثماراته وأنشطة وبرامج مسؤوليته الإجتماعية وخبراته المتميزه في خطة وطنية إستراتيجية لإدارة تكاملية لإدارة المصادر الطبيعية الفلسطينية.
- ضرورة فك التشابك بين الأدوار والصلاحيات والتداخل في عمل المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية بتوظيف وتوضيح قانوني وتشريعي أكبر وأنشطة حوارية تشاورية تسودها الشراكة والإنتماء البيئي والوطني.

3.5 مقترحات بحثية

فيما يلي دراسات ينصح الباحثين بالعمل عليها، وقد تكون أكاديمية بحثية عن طريق الجامعات، أو باستعانة المؤسسات الحكومية بالمراكز البحثية والجامعات الفلسطينية:

- عناصر ومواصفات الخطة الاستراتيجية الوطنية لإدارة المصادر الطبيعية (المؤسسات والمراكز البحثية والاكاديمية الرسمية والاهلية والخاصة).
- الوسائل الكفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة المصادر الطبيعية (رسائل جامعية وباحثين اكاديميين)
- المجالات الأمثل لمشاركة القطاع الخاص في إدارة المصادر الطبيعية (كافة المؤسسات الحكومية بالاستعانة بالمؤسسات البحثية).

المراجع

- القرآن الكريم
- أبو الرب، هـ. (2011): التخطيط الفلسطيني لإستخدامات الأراضي بين المتطلبات والمعيقات المؤسسية من وجهة نظر المؤسسات ذات العلاقة. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- أبو شمة، م. (2006): دراسة بعنوان تدهور الأراضي الزراعية في جبال فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- أبو قرع، ع. (2011) تلوث الهواء والتنمية البيئية في فلسطين
www.wattan.tv/1.3.2013
- اتحاد لجان العمل الزراعي (2011) تقارير ونشرات سنوية
- الإسكوا (2009): آلية تعزيز التعاون الإقليمي: مبادئ توجيهية لوضع دليل حول إدارة المياه الجوفية في دول الإسكوا في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الأمم المتحدة نيويورك.
- إشتية، م. ، حمد، أ. (1995) حماية البيئة الفلسطينية
www.alfusha.net/t13062.html, 10-2-2013
- إشتية، م. حباس، أ. (2004): البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين. المجلس الفلسطيني للتنمية الاعمار (بكدار). فلسطين.
- إشتية م. جاموس، ر. (2009): التنوع الحيوي أهميته والمحافظة عليه
- الاغاثة الزراعية(2011):الاهداف الإستراتيجية. رام الله، فلسطين.
<http://www.pal-arc.org/astrategic.html>، 2-3-2011
- بن عطية، م. ن. (2012): بين العمل الفردي والعمل المؤسسي.
- التميمي، ع. الشعبي، ع (2009): النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني. سلسلة تقارير ..22
- التميمي، م. (2007): دور البرامج الوعي البيئي التي تنفذها شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية في تحقيق استدامة الموارد. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- جبر، ش (2007): دور التشبيك في دعم عمل منظمات المجتمع المدني، جريدة الصباح، بغداد، العراق.
- جمعية الحياة البرية في فلسطين (2011): معلومات عن الجمعية، صفحة التأسيس، بيت ساحور، فلسطين.
- الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2008): تقارير وإحصاءات. رام الله، فلسطين.

- حماد، ت. (2008): واقع الإدارة التشاركية في منظمات المجتمع المدني في محافظة رام الله والبيرة. القدس (رسالة ماجستير غير منشورة).
- حمودة، ن. (2007): أثر التشبيك على السياسات التنموية وانعكاساته على المؤسسات المشاركة. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- دراويش، ع. (2006): القرية النموذجية في إدارة مصادر المياه حالة دراسية- قرى وادي العروب،
- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1995): قانون الطاقة رقم 12 لسنة 1995، فلسطين.
- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1998): قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة رقم 10 لسنة 1991، فلسطين.
- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (2010): قانون الأراضي رقم 6 لسنة 2010، فلسطين.
- زيمرمان، ن. (2004): الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمة معين رومية (2006) الجزء الأول، منشورات عالم المعرفة والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- سكيكر، سليمان، عيسى، (1997): مقدمة في الثقافة البيئية، مركز الأنواء للخدمات المكتبية، دمشق، سوريا.
- سلحوت، س. (2007): فاعلية الأداء المؤسسي لمؤسسات إدارة المياه الفلسطينية في الضفة الغربية (رسالة ماجستير غير منشورة).
- سلطة الطاقة (2011): قانون رقم 12 لسنة 1995، فلسطين.
- سلطة المياه (2010): قانون المياه رقم (3) لسنة 2002، فلسطين.
- سلطة المياه (2011): اهدافها. رام الله، فلسطين.
- <http://www.pwa.ps>، 1-3-2012
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2009): فلسطين إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، برنامج الحكومة الثالثة عشرة. فلسطين.
- http://mopad.pna.ps/issues_details.php?pid=13، 1-8-2011
- سلطة جودة البيئة (2010): اهدافها، رام الله، فلسطين.
- <http://www.environment.pna.ps> 1-3-2012
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (1999): التقرير السنوي 1997، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (2008): التنمية العالمية والإقليمية.
- شلبي، ث. (2006) المتغيرات التي أحاطت في ذبوع وانتشار الشبكات: بوابة التنمية.

- عابدين، هـ. (2008): دور التشبيك في الحد من ازدواجية العمل المؤسسي لدى شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية. جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة). فلسطين
- عبد العزيز صالح بن حبتور، ع. (2009): مبادئ الإدارة العامة، جامعة عدن.
- العلاق ، ب (2008): الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم. رام الله، فلسطين.
- العلاق، ب. (2008-ب): طبيعة العملية الادارية.
- عيسى، ع. (2004): نحو نموذج لإدارة تشاركية لمشروعات التنمية الزراعية. (رسالة ماجستير غير منشورة). فلسطين.
- عيسى، ع. (2012): نحو نموذج لإدارة تشاركية لمشروعات التنمية الزراعية (رسالة ماجستير غير منشورة)، فلسطين.
- الغامدي، م. (2007): التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- الغامدي، م. (2008): إستراتيجية لتعزيز الأمن المائي العربي، السعودية.
- غانم، ع. ومخول، م. (2009): نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2. جامعة دمشق. سوريا.
- الغروف، إ. (2010): آليات مقترحة لتطوير السياحة البيئية في الأغوار وتعزيز دورها المتوقع في تحقيق التنمية المستدامة. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- القرآن الكريم
- قنام، ز. (2009): تأثيرات الأزمة المائية في منطقة العوجا على الحياة الاقتصادية الاجتماعية للمزارعين، من وجهة نظرهم. اتحاد لجان العمل الزراعي. فلسطين.
- قنام، ز. البيطار، ع. (2013) البيئة والتنمية ، جامعة القدس المفتوحة ، تحت الطباعة
- اللجنة العالمية للبيئة (1989): مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة، الكويت.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (1998): قانون المصادر الطبيعية رقم (1) لسنة 1998، فلسطين.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (1999): قانون البيئة رقم (7) لسنة 1999، فلسطين.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (2000-أ): قانون إدارة المصادر الطبيعية في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، قانون لسنة 2000. رام الله، فلسطين.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (2000-ب): قانون البيئة رقم 7 لسنة 1999، فلسطين
- المجلس التشريعي الفلسطيني (2000-ج): قانون المياه رقم 3 لسنة 2003، فلسطين
- المجلس التشريعي الفلسطيني (2002): قانون المياه رقم 3 لسنة 2002، فلسطين.

- المجلس التشريعي الفلسطيني (2003): قانون الزراعة رقم 2 لسنة 2003، فلسطين.
 - المجلس التشريعي الفلسطيني (2009): المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية، فلسطين.
 - مجمع اللغة العربية (2004): المعجم الوسيط، تعريف التكامل، مكتبة الشروق الدولية.
 - مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (2011): تقارير ونشرات سنوية، رام الله، فلسطين.
 - المحروقي، ح. (2009): المجلس الأعلى للتخطيط، تقرير التنمية لبشرية، عمان.
- <http://www.argaam.com25.02.2013>
- مركز أبحاث الأراضي (2009): أهداف المركز فلسطين.
- <http://www.lrcj.org/Arb/site.php>، 1-3-2011
- مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية (2004) ، أرشيف ووثائق المركز ، 12.1.2013.
 - المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية (2005): التشبيك بين المنظمات القاعدية
 - معهد الأبحاث التطبيقية - أريج (2011): أهداف المعهد. القدس، فلسطين.
- <http://www.arij.org>، 1-3-2013
- معهد الأبحاث التطبيقية - أريج (2012) الغاز الطبيعي الفلسطيني. القدس، فلسطين.
- <http://www.kenanaonline.com/page/5968.11.3.2013>
- المغربي، ك. (2001): الإدارة البيئية والسياسة العامة، دار الثقافة، عمان.
 - هلال، م. (2003) الإدارة من أجل التميز التنظيم والتخطيط، تعريف الإدارة البيئية وآثارها.
 - وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية (2007): الهيكل التنظيمي. فلسطين.
 - وزارة الاقتصاد (2005): قانون المصادر الطبيعية رقم (1) لسنة 1999، فلسطين.
- <http://www.met.gov.ps/ministry.aspx?lng=2&tabindex=100>، 1-3-2012
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2009): نحو التحضير لبناء الدولة الفلسطينية، المخطط المكاني الوطني الأول - تحويل التحديات إلى فرص.
 - وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2011): الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط والتنمية الإدارية 2010، فلسطين.
 - وزارة الحكم المحلي (2003): الحكم المحلي في ثماني سنوات 1994-2003، منشورات وزارة الحكم المحلي. رام الله.
 - وزارة الحكم المحلي (2009): أهداف الوزارة. رام الله، فلسطين.
- <http://www.molg.pna.ps>، 1.3.2013
- وزارة الحكم المحلي (2011): قانون الحكم المحلي رقم (5) لسنة 1996، رام الله، فلسطين.
 - وزارة الزراعة (2011): أهداف الوزارة والهيكل التنظيمي. فلسطين.

<http://www.moa.pna.ps/goals.aspx>، 1-3-2012

- وزارة الزراعة الفلسطينية (2003): قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003، فلسطين.
- وزارة المالية (1998): قانون المالية رقم (7) لسنة 1998، فلسطين.
- وزارة المالية (2011) الإدارة العامة للشؤون القانونية، قانون تنظيم المحروقات لسنة 2011.
- وزارة النقل والمواصلات (2011): مهام وزارة النقل والمواصلات لسنة 2011، رام الله، فلسطين.
- وزارة شؤون البيئة (2000): سياسة التقييم البيئي الفلسطينية، رام الله. فلسطين.
- وزارة شؤون البيئة (2001): قانون البيئة رقم (7) لسنة 1997، فلسطين.
- وزارة شؤون البيئة (2010): الإستراتيجية القطاية البيئية لسنة (2010-2013)، دور القطاع الخاص، فلسطين.
- ياسين، ن. (2008): الإدارة البيئية في مؤسسات شرق الخليل بين الواقع ومقترحات التفعيل. جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة) فلسطين.

المراجع الأجنبية:

- Ayoo, C.(2007): Community-based natural resource management in kenia.
<http://emeraldinsight.com>. 18-5-2013
- Douthwaite, B. EKboir, J.M. Twomlow, S. and Keatinge, J.D.H. (2004): The Concept of Integrated Natural Resource Management (INRM) and its Implications for Developing Evaluation Methods.
http://boru.pbworks.com/f/Chapter_14+pg+321-340.pdf, 18-6-2013
- Luderitz, v. (2004): Towards sustainable water resources management: A case study from Saxony- ANHALT, Germany.
<http://emeraldinsight.com>. 18-5-2013
- Mazourenko, E.(2010): A Natural Resource Valution tool for assisting natural resource management.
<http://emeraldinsight.com>. 18-5-2013.

ملحق 1.3: قائمة بالقوانين ذات العلاقة التي تقدمها الدراسة:

الرقم	القوانين ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية	أرقام مواد القوانين ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية
1	قانون الزراعة رقم 2 لسنة 2003	4، 16، 19، 28، 35.
2	قانون الحكم المحلي رقم 5 لسنة 2003	15.
3	قانون الاقتصاد رقم 1 لسنة 1999	1، 3، 5، 8، 32.
4	قانون المالية رقم 7 لسنة 1998	20
5	قانون البيئة رقم 7 لسنة 1999	6، 18، 40، 44.
6	قانون سلطة المياه رقم 3 لسنة 2003	7، 8، 25، 26، 29.
7	قانون سلطة الطاقة رقم 12 لسنة 1995	7، 8.
8	قانون سلطة الأراضي رقم 6 لسنة 2010	5
9	القانون المفترض لهيئة الغاز البترول	4، 11، 14.

ملحق 2.3: قائمة بالمواقع ذات العلاقة بالمؤسسات التي تم تقديمها بالدرسة،

الموقع الإلكتروني	إسم المؤسسة	الرقم
http:// moa.pna.ps/bssmulti.aspx	وزارة الزراعة	-1
http://www.pwa.ps	سلطة المياه	-2
http:// www.environment.pna.ps	سلطة جودة البيئة	
http:// molg.pna.ps.org	وزارة الحكم المحلي	-3
http://www.mop-gov.ps/news	وزارة التخطيط	-4
Muqtefia.birzeit.edu/pg	سلطة الطاقة	-5
www.mne.gov.ps	وزارة الاقتصاد الوطني	-6
Pmof.gov.ps/web/guest	وزارة المالية	-7
www.mot.gov.ps/site/624/default.aspx	وزارة النقل والمواصلات	-8
www.lrcj.org/Arb/site.php	مركز أبحاث الأراضي	-9
www.arij.org/latest-news	معهد الأبحاث التطبيقية	-10
www.pal-arc.org/arabic.html	الإغاثة الزراعية	-11
www.palpress.co.uk/arabic/?Action	اتحاد لجان العمل الزراعي	-12
www.palecoclub.org/index.php	جمعية الحياة البرية	-13
http://home.birzeit.edu/iews/	معهد الدراسات البيئية جامعة بيرزيت	-14
http://wesi.najah.edu/	معهد الدراسات المائية جامعة النجاح	-15
http://www.najah.edu/ar/node/13146	مركز أبحاث الطاقة جامعة النجاح	-16
http://www.alquds.edu/en/centers-and-institutes/center-for-chemical-and-biological-analysis.html	مركز التحليل الكيميائي والبيولوجي جامعة القدس	-17
http://www.alquds.edu/en/faculties/faculty-of-science-technology/department-of-earth-environmental-sciences.html	دائرة علوم الأرض والبيئة جامعة القدس	-18
http://www.hebron.edu/index.php/en/plant-protection-research-center	مركز أبحاث وقاية النبات جامعة الخليل	-19

ملحق 3.3: دليل المقابلة الأولى (دليل مقابلة المؤسسات)

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة



الأخ / الأخت المبحوث/ة الكريم/ة:

أرجو منكم التفضل بالمساعدة في تعبئة دليل المقابلة التي تم إعدادها لهذا الغرض أملا تحري الصدق والموضوعية في الإجابة، وذلك بوضع إشارة مقابل كل فقرة في المربع الفارغ حسب ما ترونه مناسباً. وقد تضمن هذا الدليل مجموعة من المحاور التي تقيس:

نحو علاقة تكاملية بين أطراف المسؤولية لإدارة المصادر الطبيعية الفلسطينية.

وذلك استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة -بناء المؤسسات- جامعة القدس. يرجى التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة باهتمام من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة مع العلم ان البيانات تعامل بسرية تامة لتحقيق أهداف البحث العلمي

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

فداء عدنان أبو لطيفة

=====

القسم الأول : بيانات تعريفية: يرجى وضع رمز الإجابة المناسب في المربع المقابل:

A1	الجنس	<input type="checkbox"/>	(1) ذكر	(2) أنثى		
A2	العمر	<input type="checkbox"/>	(1) اقل من 30 سنة	(2) 31-40 سنة	(3) 41-50 سنة	
A3	التحصيل العلمي	<input type="checkbox"/>	(1) ثانوي	(2) دبلوم متوسط	(3) بكالوريوس	(4) دبلوم عالي
A4	التخصص العلمي	<input type="checkbox"/>	(5) ماجستير	(5) دكتوراه		
A5	طبيعة العمل	<input type="checkbox"/>	(1) موظف	(2) رئيس شعبة	(3) رئيس قسم	

4) مدير (5) مدير عام (1) 5-1 سنوات □ A6 سنوات الخبرة
 2) 6-10 سنوات (3) 11-15 سنوات
 4) 16 سنة فأكثر

القسم الثاني:

ما مفهومكم لإدارة المصادر الطبيعية:

.....

القسم الثالث: مجالات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية:

برجاء الإجابة بوضع علامة (10) في المربع الذي يمثل مجال مشاركة الوزارات بالمجالات المرتبطة بإدارة المصادر:

مجالات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية... (المياه - التربة - المعادن - الهواء - التنوع الحيوي).

رسم الخرائط	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	الوزارة /المركز البحثي
									1 سلطة المياه
									2 وزارة الزراعة
									3 وزارة البيئة
									4 الحكم المحلي
									5 الاقتصاد الوطني
									6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
									7 سلطة الطاقة
									8 وزارة المالية
									المجموع

التعاون بين الوزارات في مجال المصادر الطبيعية (برجاء وضع اشارة (X) في موقع الاجابة التي تمثل رأيكم)

رسم الخرائط	المختبرات	التمويل	التأهيل	الرقابة	نشر البيانات	قواعد البيانات	البحوث	التخطيط والتنسيق	الوزارة /المركز البحثي
									سلطة المياه
								وزارة الزراعة	
								وزارة البيئة	
								وزارة التخطيط	
								وزارة الحكم المحلي	
								الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	
								وزارة الاقتصاد الوطني	
								سلطة الطاقة	
								هيئة الغاز والبتروول	
								وزارة المالية	وزارة الزراعة
								جودة البيئة	
								وزارة الحكم المحلي	
								وزارة التخطيط	
								الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	
								وزارة الاقتصاد الوطني	
								سلطة الطاقة	
								وزارة المالية	
								وزارة الحكم المحلي	
								وزارة التخطيط	وزارة البيئة
								وزارة الحكم المحلي	
								وزارة التخطيط	
								الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	
								وزارة الاقتصاد الوطني	
								سلطة الطاقة	
								وزارة المالية	
								وزارة الحكم المحلي	
								وزارة التخطيط	
								وزارة التخطيط	الحكم المحلي

..... •		
..... •		4
..... •		
..... •		

"شكر لكم حسن تعاونكم"



جامعة القدس
معهد التنمية المستدامة

أختي المبحوثة الكريمة، أخي المبحوث الكريم:

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس.

نحو علاقة تكاملية بين أطراف المسؤولية لإدارة المصادر الطبيعية الفلسطينية.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم هذا الدليل كأداة رئيسية لجمع البيانات. لذا يرجى التكرم بالإجابة عن فقراتها باهتمام، مع العلم أن كافة البيانات ستعامل بسرية تامة، وكمجاميع إحصائية، ولأغراض البحث العلمي فقط.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

فداء عدنان أبو لطيفة

الجزء الأول: إدارة المصادر الطبيعية:

الرجاء الإجابة على بإهتمام على اسئلة المقابلة أدناه :

- ما هو مفهومك لإدارة المصادر الطبيعية؟
- ما هي القطاعات التي تعتقد بضرورة مشاركتها في إدارة المصادر الطبيعية؟ مع ترتيبها تنازلياً بحسب أهمية دور كل منها؟
- ما هو الدور المتوقع في مجال إدارة المصادر الطبيعية؟ وما معوقات هذا الدور؟ وكيف يمكن تحفيز هذا الدور لكل من القطاعات الآتية:
 - الرسمي .
 - الأهلي.
 - الخاص.
 - الأكاديمي والبحثي.
 - المجتمعي (مؤسسات وأفراد).
- ما هي أهم المتطلبات الكفيلة بنجاح إدارة المصادر الطبيعية (جوهرية، رئيسية، ثانوية)، وما مستوى توافرها في الواقع الفلسطيني (كبير، متوسط، منخفض). مع التركيز على المتطلبات في مجال العلاقة بين أطراف إدارة المصادر الطبيعية.
- ما هي أهم معوقات إدارة المصادر الطبيعية خصوصاً المؤسسية منها (جوهرية، رئيسية، ثانوية)، وما مستوى حدوثها في الواقع الفلسطيني (كبير، متوسط، منخفض)، مع التركيز على المعوقات في مجال غدارة المصادر الطبيعية.

الجزء الثاني: العلاقة التكاملية:

برجاء الاهتمام بالإجابة على الأسئلة أدناه، فيما يتعلق بالعلاقة التكاملية للمؤسسات.

- العلاقة التكاملية بين جهات المسؤولية عن إدارة المصادر الطبيعية: ماذا تعني في رأيك، وما إتجاهك نحو هذا النوع من العلاقات بين المؤسسات.
- ما هي مقومات العلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية المتوفرة في الواقع الفلسطيني والتي يمكن أن تدعم علاقة تكاملية بين أطراف المسؤولية عن إدارة المصادر الطبيعية.
- ما هي أهم المعوقات العلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية في الواقع الفلسطيني بين أطراف المسؤولية عن إدارة المصادر الطبيعية .
- كيف يمكن تحفيز علاقة تكاملية بين أطراف المسؤولية عن إدارة المصادر الطبيعية.
- أي محددات لأي سيناريو يمكن إقتراحه لإدارة المصادر الطبيعية.

الجزء الثالث: السيناريو المقترح:

- ما هي الصورة (النموذج) الأكثر فعالية والأكثر واقعية لعلاقة تكاملية بين القطاع الرسمي والأهلي والخاص.
ما هي مقومات وإمكانيات نجاح هذا التصور، وما هي أهم المعوقات المتوقعة له

"شكرا لحسن تعاونكم"

الباحثة

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
107	القوانين ذات العلاقة بالمصادر الطبيعية.....	1.3
108	قائمة بالمواقع الإلكترونية للمؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية)	2.3
109	المقابلة الأولى (الجهات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية).....	3.3
114	المقابلة الثانية (مقابلة الواقع والتكامل)	4.3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
12 العلاقة بين الإدارة والبيئة	1.2
42 إجراءات الدراسة	1.3
82 سيناريوهات إدارة المصادر الطبيعية	1.4
84 سيناريو الجسم المستقل لإدارة المصادر الطبيعية	2.4
90 سيناريو التكامل المقترح بحسب رئاسة الوحدات	3.4
91 وحدة التخطيط والتنسيق	4.4
92 وحدة قاعدة البيانات	5.4
93 وحدة الأبحاث والدراسات	6.4
93 وحدة التمويل	7.4
94 وحدة التأهيل والتدريب	8.4
94 وحدة الإدارة الفنية والمالية	9.4
95 وحدة الرقابة والمتابعة	10.4
95 وحدة التوعية والإعلام	11.4
96 الوحدة القانونية	12.4

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	المشكلات البيئية آثارها وأسبابها.....	1.2
23	المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية.....	2.2
31	المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية وأهم أدوارها.....	3.2
45	محاور مقابلة الجهات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية.....	1.3
45	محاور مقابلة الواقع والتكامل.....	2.3
46	السيناريوهات المقترحة لإدارة المصادر الطبيعية.....	3.3
46	مبحوثي المقابلات.....	4.3
48	العبارات المفتاحية لمفهوم إدارة المصادر الطبيعية.....	5.3
48	العبارات المفتاحية لمفهوم العلاقة التكاملية في إدارة المصادر الطبيعية.....	6.3
49	أدوار المؤسسات في إدارة المصادر الطبيعية.....	1.4
51	أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المياه.....	2.4
52	أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة التربة.....	3.4
53	أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المعادن.....	4.4
54	أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة الهواء.....	5.4
55	أدوار المؤسسات ذات العلاقة بإدارة التنوع الحيوي.....	6.4
57	مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية.....	7.4
63	تعريفات المبحوثين لمفهوم إدارة المصادر الطبيعية.....	8.4
	التكرارات والمتوسط الحسابي لإجابات مبحوثين إستبانة المؤسسات حول	9.4
64	القطاعات الضرورية للمشاركة بإدارة المصادر الطبيعية.....	
66	أهم الأدوار المتوقعة في مجال إدارة المصادر الطبيعية لمختلف القطاعات..	10.4
69	المعوقات العامة لإدارة المصادر الطبيعية حسب تحليل إستبانة المعوقات....	11.4
72	مقترحات تحفيز إدارة المصادر الطبيعية.....	12.4
75	المتطلبات الكفيلة لنجاح إدارة المصادر الطبيعية.....	13.4
77	المعوقات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية.....	14.4
78	تعريف المبحوثين لمفهوم العلاقة التكاملية.....	15.4
79	متطلبات إدارة المصادر الطبيعية في حال التكامل.....	16.4

80المتطلبات الرئيسية المحفزة على العلاقة التكاملية لإدارة الطبيعية.....	17.4
80المتطلبات الثانوية المحفزة على العلاقة التكاملية لإدارة الطبيعية.....	18.4
81التكرارات لإجابات المبحوثين حول المعوقات في إدارة المصادر الطبيعية....	19.4
	التكرارات لإجابات المبحوثين حول المعوقات الرئيسية لإدارة المصادر	20.4
81الطبيعية.....	
81	التكرارات لإجابات المبحوثين حول المعوقات الثانوية لإدارة المصادر الطبيعية	21.4
83الوحدات الإدارية المتعلقة بإدارة المصادر الطبيعية.....	22.4
85الوحدات الرئيسية للعمل بسيناريو تقاسم المسؤولية.....	23.4
86تقييم المبحوثين وإتجاهاتهم نحو السيناريوهات المقترحة.....	24.4
87محددات إدارة المصادر الطبيعية.....	25.4
88متطلبات ومعيقات السيناريو المقترح.....	26.4

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	الإقرار.....	
ب	شكر وعرهان.....	
ج	المصطلحات.....	
و	ملخص الدراسة.....	
ح	الملخص بالانجليزية.....	
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....	
1	المقدمة.....	1.1
2	مبررات الدراسة.....	2.1
3	مشكلة الدراسة.....	3.1
3	أهمية الدراسة.....	4.1
3	أهداف الدراسة.....	5.1
4	أسئلة الدراسة.....	6.1
5	فرضيات الدراسة.....	7.1
5	هيكلية الدراسة.....	8.1
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	
7	المقدمة.....	1.2
7	المصادر الطبيعية.....	2.2
8	أنواع المصادر الطبيعية.....	1.2.2
8	أهمية المصادر الطبيعية.....	2.2.2
9	القيمة الكلية للمصادر الطبيعية.....	3.2.2

10	التحديات والمشكلات التي تواجه إدارة المصادر الطبيعية عموماً...	4.2.2
11	إدارة المصادر الطبيعية.....	5.2.2
12	المعوقات المؤسسية في إدارة المصادر الطبيعية بالواقع الفلسطيني.	6.2.2
13	متطلبات نجاح إدارة المصادر الطبيعية.....	7.2.2
13	تحديات تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.....	8.2.2
17	الإدارة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية.....	3.2
17	المصادر الطبيعية بفلسطين وإدارتها بالواقع الفلسطيني.....	4.2
17	المقدمة.....	1.4.2
18	المصادر الطبيعية بفلسطين.....	2.4.2
18	المياه.....	1.2.4.2
19	التربة.....	2.2.4.2
20	التنوع الحيوي.....	3.2.4.2
21	الحجر الطبيعي.....	4.2.4.2
21	الغاز الطبيعي.....	5.2.4.2
22	الهواء.....	6.2.5.2
22	املاح البحر الميت.....	7.2.6.2
22	المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية.....	3.4.2
23	وزارات حكومية.....	1.3.4.2
25	هيئات حكومية.....	2.3.4.2
27	مؤسسات أهلية.....	3.3.4.2
28	الجامعات والمؤسسات التعليمية.....	4.3.4.2
30	القطاع الخاص.....	5.3.4.2
32	نقد وتحليل على المؤسسات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية..	6.3.4.2
33	الدراسات السابقة.....	5.2
33	دراسات عربية.....	1.5.2
39	دراسات أجنبية.....	2.5.2
40	التعقيب على الدراسات السابقة.....	3.5.2
40	الخلاصة.....	6.2
41	الفصل الثالث: منهج وإجراءات الدراسة.....	

41	تمهيد.....	1.3
41	منهجية الدراسة.....	2.3
42	إجراءات الدراسة.....	3.3
44	أدوات الدراسة.....	4.3
44	المقابلات.....	1.4.3
44	المقابلة الأولى (الجهات المشاركة بإدارة المصادر الطبيعية).....	1.1.4.3
44	المحاور الأساسية لمقابلة الجهات المشاركة في إدارة المصادر الطبيعية	2.1.4.3
45	وأدوارها.....	
45	المحاور الأساسية لمقابلة الواقع والتكامل.....	3.1.4.3
45	السيناريوهات المقترحة.....	5.3
46	حدود الدراسة.....	6.3
46	مجتمع وعينة الدراسة.....	1.6.3
47	تحليل البيانات.....	7.3
47	تحاليل كيفية.....	1.7.3
47	تحاليل احصائية وصفية.....	2.7.3
49	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها.....	
49	المؤسسات الرسمية وأدوارها في إدارة المصادر الطبيعية.....	1.4
50	إدارة المياه.....	1.1.4
52	إدارة التربة.....	2.1.4
53	إدارة المعادن.....	3.1.4
54	إدارة الهواء.....	4.1.4
55	إدارة التنوع الحيوي.....	5.1.4
57	مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة بإدارة المصادر الطبيعية.....	2.4
62	إدارة المصادر الطبيعية.....	3.4
63	مفهوم إدارة المصادر الطبيعية من وجهة نظر المبحوثين.....	1.3.4
63	القطاعات الضرورية للمشاركة بإدارة المصادر الطبيعية.....	2.3.4
66	الدور المتوقع للقطاعات المؤسسية المختلفة في إدارة المصادر الطبيعية.....	3.3.4

68واقع توفر الاداور المتوقعة.....	4.3.4
69المعيفات العامة لإدارة المصادر الطبيعية.....	5.3.4
70قراءة المعيفات من واقع الاداور.....	6.3.4
71مقترحات لتحفيز إدارة المصادر الطبيعية.....	4.4
73قراءة نقدية للمحفزات من واقع المعيفات والاداور.....	1.4.4
74إمكانية تطبيق المقترحات العامة في الواقع الفلسطيني.....	5.4
75المتطلبات الكفيلة بنجاح إدارة المصادر الطبيعية.....	6.4
76المعيفات المؤسسية لإدارة المصادر الطبيعية.....	7.4
78العلاقة التكاملية.....	8.4
78مفهوم العلاقة التكاملية.....	1.8.4
79مقومات العلاقة التكاملية.....	2.8.4
	المتطلبات الرئيسية المحفزة على العلاقة التكاملية بإدارة المصادر الطبيعية.....	3.8.4
79المتطلبات الثانوية المحفزة على العلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية.....	4.8.4
80المعيفات المؤسسية للعلاقة التكاملية لإدارة المصادر الطبيعية.....	5.8.4
81سيناريوهات إدارة المصادر الطبيعية.....	9.4
82سيناريو الواقع لإدارة المصادر الطبيعية.....	1.9.4
82سيناريو إستحداث جسم مستقل لإدارة المصادر الطبيعية.....	2.9.4
83سيناريو تقاسم المسؤولية.....	3.9.4
84السيناريو الرابع (المجلس التنسيقي لإدارة المصادر الطبيعية)	4.9.4
85السيناريو النهائي.....	5.9.4
86من وجهة نظر المبحوثين.....	1.5.9.4
86من وجهة نظر الدراسة والباحثة.....	2.5.9.4
91وحدة التخطيط والتنسيق.....	1.2.5.9.4
92وحدة قاعدة البيانات.....	2.2.5.9.4
92وحدة الابحاث والدراسات.....	3.2.5.9.4
92وحدة التمويل.....	4.2.5.9.4
93وحدة التأهيل والتدريب.....	5.2.5.9.4
94وحدة الادارة الفنية والادارية.....	6.2.5.9.4

94وحدة الرقابة.....7.2.5.9.4	
95وحدة التوعية والاعلام.....8.2.5.9.4	
96الوحدة القانونية.....9.2.5.9.4	
96تلخيص نتائج الدراسة.....10.4	
99الفصل الخامس: الاستنتاجات والمقترحات.....	
99الاستنتاجات.....1.5	
100المقترحات.....2.5	
101مقترحات بحثية.....3.5	
102المراجع.....	
117فهرس الملاحق.....	
118فهرس الأشكال.....	
119فهرس الجداول.....	
121فهرس المحتويات.....	